الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العالي والبحث العلـمي
جامعـ ـة الجزائـ ـر
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم علـوم التسيـير

---------- الموضـ ـ ـوع ----------

العملة الأوروبية الموحدة وإنعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري

مذكرة مقدمـة ضمن متطلبات لنيـل شهادة الماجستـير في العلـوم الإقتصاديـة
فـرع:التسيـ ـير

إعداد الطالب:
خليـفي الزوبير

إشراف:
الدكتور:الهادي خالدي

السنة الجامعية:2001/ 2002

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم علمني أن أحب الناس كلهم كما
أحب نفسي و علمني أن أحاسب نفسي قبل
أن أحاسب الناس

اللهم علمني أن التسامح هو أكبر مراتب
القوة و أن الانتقام هو أول مراتب الضعف
يا رب إني أعوذ بك من الغرور إذا نجحت و
أعوذ بك من اليأس إذا أخفقت بل

ذكرني أن اليأس هو تجربة تسبق النجاح
يا رب أعطني التواضع فلا تأخذ إعتزازي
بكرامتي و إذا أسأت إلى الناس فامنحني
شجاعة الإعتذار و إذا أسأت إلى نفسي
فامنحني شجاعة التوبة

آمين يا رب العالمين

θكلمة الشكرε

نحمد الله الذي وفقنا لهذا، حمدا يليق بجلاله
و عظيم سلطانه. نتقدم بشكرنا إلى كل من
أعاننا على القيام بهذا العمل المتواضع خاصة
أستاذنا المشرف معالي الوزير الهادي خالدي الذي كان
لنا سندا بنصائحه القيمة .

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: أحمد باشي رئيس اللجنة

الدكتور:رابح شريط عميد كلية الإقتصاد وعلوم التسيير

الدكتور:عبد الحميد زعباط رئيس قسم العلوم الإقتصادية

الأستاذ:عثمان لخلف نائب عميد الكلية المكلف بالبيداغوجية.

الزوبير خليـفي

E الإهداء Θ

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل و أنار سبيلنا بنور العلم و مهد لنا
طريق النجاح بكل تقدير و عرفان.

أهدي عملي هذا المتواضع إلى أعز ما أملك و ما لدي في الوجود
و أقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرهما أمي و أبـي
كما أهديه إلى إخواني و أخواتي و عائلتي الصغيرة خاصة الزوجة
وبنتاي مـريم وإسرا.

كما أهديه إلى زميلاتي وزملائي في العمل و إلى الأصدقاء
وإلى كل من تمنى لي النجاح في هذا العمل .

الزوبير خليفي

مقدمــة الفصل

قبل التطرق إلى تطور النظام النقدي الأوروبي يجب ا لإشارة بمراحل النظام النقدي واهم العوامل التي ساعدته للظهور والخصائص التي جعلته يصبح نظام إجتما عي وتاريخي ثم المراحل التي جعلت النظام النقدي الأوروبي يظهر للوجود وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبي

المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية

المبحث الثالث:محطات الوحدة النقدية

المبحث الرابع:وحدة النقد الأوروبيةE C U

المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبـــي:

ومن خلال هذا الفصل سنتناول العناصر التالية والتي تخص النظام النقدي خصائصه ونشأته ثم علاقات أوروبا بالاقتصاد الدولي.

المطلب الأول:النظام النقدي و خصائصه:

وهدا المطلب الذي يتناول تعريف النظام النقدي والخصائص التي تميز بها.

I - تعريف النظام النقدي:

1 **- تعريف النظام النقدي**: هو مجموعات العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة، وفي نطاق مكاني محدد [(1)].

في الأنظمة النقدية الحديثة تتألف النقود من النقود الورقية، والنقود المعدنية، وودائع البنوك التجارية .

أما المؤسسات والتنظيمات فتتكون من الحكومة الوطنية، بدرجة خاصة الخزينة العامة(وزارة المالية) والبنك المركزي، والبنوك التجارية(تحتفظ بالودائع الجارية للجمهور).

أما القوانين والتعليمات والإجراءات فمتنوعة وعديدة، تهدف إلى جعل الكتلة النقدية دافع للاقتصاد نحو تحقيق النمو المستمر وبمعدلات عالية، كما تهدف إلى استقرار في المستوى العام للأسعار.[(2)]

وعليه فإن النظام النقدي يتمتع بثلاث خصائص أساسية.

2- خصائص النظام النقدي:

2-1 **- النظام النقدي يتمتع بخاصية مركبة:** يعني أنه يتكون من مجموعة من العناصر يوجد من بينها عنصر أساسي، يلعب الدور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، أما العناصر الأخرى فتعتبر عناصر ثانوية، مشتقة من العنصر الأساسية أو تابعة له.

[(1)] E.Antoinelle : l'économie pure du capitalisme- paris 1939-P : 26.
[(2)] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص:47.

العنصر الأساسي: يتمثل العنصر الأساسي في النظام النقدي في"القاعدة النقدية" والتي نقصد بها المقياس الذي يتخذه المجتمع أساسا لحساب القيم الاقتصادية أو مقارنتها ببعضها البعض، والغاية منه المحافظة على القوة الشرائية داخليا وخارجيا، مثلا أن نتخذ الذهب كقاعدة أو كمقياس للقيم، فتصبح قيمة ما تساويه وحدة النقود (الدولار مثلا) من الذهب، هي وحدة القيمة المعيارية التي تقاس على أساسها القيمة الاقتصادية لسائر السلع والخدمات ([1]).

يهدف هذا العنصر أساسا إلى المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود، حيث أنه أي تغيرات أو تقلبات تطرأ على القاعدة النقدية، فإنها تؤثر في القوة الشرائية للنقود وفي قدرتها على أداء وظائفها المالية كوسيط للمبادلة، والمستقبلية كمخزن للقيمة، والمكانية أي بالنسبة إلى علاقاتها مع العملات الأخرى الأجنبية(سعر الصرف)، نذكر هنا كمثال على ذلك اكتشاف مناجم الذهب في أمريكا وأستراليا، خلال القرن التاسع عشر وزيادة المعروض من هذا المعدن، مما أدى إلى انخفاض قيمته واهتزاز قاعدة الذهب وبالتالي انخفاض قيمة النقود المستمدة من قيمة المعدن الذي تصنع منه أو تحول إليه.

أما في قاعدة النقد الورقية، حيث تصبح القاعدة النقدية عبارة عن مظهر تنظيمي، يتمثل أساسا في مجموعة الشروط والقواعد التي تضعها السلطات النقدية في الدولة، للتعبير عن تصورها للقيم النقدية ومدى ارتباطها بالقيم الاقتصادية، وتقاس كفاءة القاعدة النقدية الورقية بقدرتها في التحكم في عرض النقود القانونية عن طريق غطاء الإصدار، والنقود الائتمانية عن طريق التحكم في الودائع، وفي رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

العناصر الثانوية: ومن أهم هذه العناصر نجد وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية، فلكل اقتصاد قومي وحدة نقد أساسية(الجنيه، الريال، الدولار...مثلا) ترتكز عليها المدفوعات الداخلية، الناتجة عن الالتزامات المالية(اقتراض، بيع، شراء، أجور، فوائد، ....الخ).

[1] -محمد زكي شافعي:مقدمة في النقود والبنوك-دار النهضة العربية –بيروت 1973ص116.

يشترط في هذه النقود توفر صفتين أساسيتين، الأولى الصفة القانونية، فهي تعبر عن سلطان وإرادة الدولة، وهي تتمتع بقوة الإبراء في الوفاء بالالتزامات المالية.

والصفة الثانية هي الصفة النهائية حيث أنه لا يسمح بتحويلها إلى أي نوع آخر من النقود(سعر إلزامي).

2-2- النظام النقدي هو نظام اجتماعي:

إذا أردنا تحديد معالم النظام النقدي لمجتمع ما فما علينا سوى النظر إليه من خلال البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل فيها.

فالنظم النقدية كما يقول "نيركس" لم تخلق لذاتها وإنما هي أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل إنتاج وتبادل المنتجات، أي أنها تعكس الاقتصاد الذي وجدت لخدمته. بل هي لا تسير إلا وفقا له[1].

فالنظام النقدي يختلف باختلاف الاقتصاد المتبع في بلد ما(رأسمال، اشتراكي، مختلف) فكل اقتصاد يناسبه نظام نقدي ومصرفي معين، فمتى استطعنا تحديد الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تسود مجتمع ما، استطاعتا تحديد نوع نقده وائتمانه ،إذ ا الروابط النقدية هي روابط إجتماعية.

2-3 النظام النقدي هو نظام تاريخي:

أي أنه يتطور ويتغير مع تغير وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه، فالنظام النقدي يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، فالنظام النقدي يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، ويتطور بتطور تلك الظروف.

فمثلا التطور والتغير الذي طرأ على النظام الرأسمالي في معالمه، خلال مراحل وجوده، مع احتفاظه بأهدافه الأساسية، أدى إلى تطور مماثل في العلاقات النقدية، فمع انتقال وتطور الاقتصاد الرأسمالي من مرحلة

(1) R.NURKSE, l'expérience monétaire international, Jene 1954, P : 216.

المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، ومن مرحلة الوحدات الإنتاجية الصغيرة، إلى مرحلة الوحدات الإنتاجية الكبيرة، أدى ذلك إلى تطور النظام النقدي من مرحلة قاعدة الذهب إلى مرحلة قاعدة النقد الورقية، ومن مرحلة الليبرالية النقدية إلى مرحلة التدخل النقدي.

المطلب الثاني:- نشأة النظام النقدي الأوروبي:

لقد مر النظام النقدي الأوروبي بعدة مراحل كانت بدايتها بانيار نظام بروتن وودز Betton (woods1971) . أين اتجه جهد معظم الدول الأوروبية(بعد الانيار)، وكذا الطبقة المالية نحو تنصيب جهاز مهمته تحقيق نوع من الاستقرار المالي.

هذا الاستقرار المنشود تحدد في فترتين:

بروكسل 7 مارس 1972: حيث صادق أعضاء المجموعة الأوربية على معاهدة أصبحت سارية المفعول ابتداء من 24 أفريل، من طرف محافظ البنوك المركزية المهتمة، والمجتمعة في بال" Bale " وتعتبر الخطوة الأولى.

إن معاهدات بروتن وودز نصت على أن هامش التغيير في الصرف لمختلف العملات بالنسبة للمجموعة يكون بنسبة1% ومن أجل تحقيق هذه الهوامش تلجأ البنوك المركزية لمختلف الدول إلى شراء وبيع عملتها الخاصة، مقابل عملات أجنبية، وذلك تبعا للضرورة أو الظروف،بحيث أن تغير مختلف العملات فيما بينها يجب أن يتحدد نطاق 2%، 1% من الأسفل، و 1% من الأعلى [1].

وفي الحياة العملية فان البنوك المركزية لمختلف الدول، وبالأخص الدول الأوروبية التي جرت العادة منذ 1944، على عمل التدخلات الرئيسية وتحقيق القيمة وكذا التبادل بالعملة الأمريكية الدولار ، حيث أن البنك المركزي الفرنسي مثلا يعمل على أن معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الفرنك

[1] le passage a l’euro, banque, hors série, mai 1997, P : 23.

الفرنسي،حيث لا يجب أن يخرج عن نطاق 1% من الأسفل. وهذا بالنسبة لدولار أمريكي واحد أي أنه يبقى في نطاق 2%.

كذلك فان البنك المركزي الألماني يعمل نفس الشيء بالنسبة للمارك الألماني، لكن لا أحد من البنكين يعمل على وضع رقابة فيما يخص العلاقة"فرنك- مارك".

هذه الوضعية أدت إلى نتيجة مغايرة لما توقعه محررو معاهدات بروتن وودز هذه الظاهرة أصبحت تسمى فيما بعد بظاهرة تراكم الهوامش، حيث أن تغيرات الفرنك والمارك ليست في نطاق 2% بل تعدته إلى نطاق 4% [1].

ملتقى القمة أكتوبر 1972:

اجتمع رؤساء الدول المكونة للمجموعة الأوروبية في باريس يومي 20-21 أكتوبر 1972 وقد سمي هذا الاجتماع بملتقى القمة (conférence au sommet) ، وكانت النتيجة المرجوة من هذا الاجتماع هي التأكيد على بعث وكذا تكثيف مراحل الاتحاد والتي حددت نايتها في 31 ديسمبر 1980،حيث حددت ثلاث مراحل لهذه النهاية:

المرحلة الأولى: تحديد تكافؤات ثابتة بين عملات الدول الأعضاء تنتهي هذه المرحلة في 31 ديسمبر 1973.

المرحلة الثانية: إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي تم في 03 أفريل 1973، وقد سميت العملة المختارة بـ "أوروبا" كما قدرت وحدة الحساب بـ 0,88غ من الذهب.

المرحلة الثالثة: إنشاء منطقة أوروبية للاستقرار النقدي[2].

1- le passage a l'euro, ibid, P : 25.

2le passage a l'euro,OP-cit, P :25.

أدى فشل ملتقى القمة إلى تحريك فكرة الوحدة، كما أنه بين سنتي 1974-1977 تم إحداث سلسلة من المشاريع لوضع خطة مستقبلية في سنة 1978 وبعد لقاء المستشار الألماني شميدس (Schmids) والرئيس الفرنسي(Giscard- D'estein) في **Breme** ([1]) أدى إلى إقرار منطقة أوروبية للاستقرار النقدي،وفيما بعد سمي بالنظام النقدي الأوروبي (SME) الذي دخل حيز التنفيذ في 13 مارس 1979 تمت الموافقة على هذا المشروع الذي يجب تقديمه على النحو التالي:

النظام النقدي المتوقع إنشاءه يجب أن يكون صارما، حيث أنه للدولة الحق في أن تأخذ نسب عالية من هوامش العملات، ولمدة معينة وتكون هذه التدخلات بالعملات الأوروبية فقط.

العملة الجديدة المنشأة الأوروبية، كما سميت هذه العملة بـ : "الايكو" "ECU"

(Européen currency unit .) ([2])

تكوين صندوق خاص بعملة الايكو موجهة إلى البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية، حيث يكون هذا الصندوق من احتياطي من الذهب وكذا الدولار وقيمة مساوية من العملة الوطنية.

إنشاء سياسة الصرف للدول المشاركة في المجموعة الأوروبية بالنسبة لعملات الدول الأخرى وكذا الدولار، قصد تفادي تدخلات متشابهة لها آثار سلبية،وتم إنشاء صندوق النقد الأوروبي سنتين بعد إنشاء النظام النقدي الأوروبي،وكان على الدول الأوروبية سواء كان ميزان مدفوعاتها موجب أو سالب اتباع سياسة لتحقيق نسبة كبيرة من الاستقرار في الخارج والداخل فيما يخص سعر الصرف وفقا للترتيبات التالية: ([3])

بالنسبة لأي عملة فإن معدل الوسط (Court pivot) يحدد بالنسبة للايكو.بالنسبة للعملات التي سوف تصبح سعر صرف ثابت، فإنه يؤخذ بعين الاعتبار معدل محدد وذلك لحظة دخول النظام النقدي العمل.إذا من خلال هذه المعدلات بإمكاننا وضع سلم لمعدلات صرف ثنائية.

---

[1] - مدينة ألمانية، اجتمع فيها الرئيسان الفرنسي والألماني، وتم الاتفاق على وضع مشروع لإنشاء منظمة إقليمية أوروبية بعد فشل كل المحاولات السابقة .

[2] - وحدة حساب أوروبية، تتكون من أوزان العمولات الأوروبية، كل عملة ممثلة حسب الثقل الاقتصادي للدولة.

[3] - Devolay, M , l'europe monétaire du SME a la monnaie, hachatte supérieur, P : 45.

مثال: في يوم 04 ديسمبر 1978 1FF= 0.166 Ecu

1Mark=0.382 Ecu

وبالتالي: 1Dmark = 0, 382 / 0.166 = 2.30 FF

*حددت هوامش التغيرات بالنسبة لمعدلات الصرف بنسبة 2,25% بالنسبة للعملة الإيطالية كان هناك استثناء، حيث قدر الهامش بأكثر من 6%.

وفي حالة انخفاض قيمة عملة بالنسبة لعملة أوروبية أخرى، يقوم البنك المركزي للدولة التي انخفضت قيمة عملتها، يقوم برفع قيمة تبادل العملة بالدولار في سوق الصرف، الشيء الذي يؤدي إلى بقاء العلاقة بين العملتين الأوروبيتين ثابتة،لتفادي الضغط المترتب على عملة ضعيفة جراء التغيرات حدد ا.لس الأوروبي قيمة من عملات ا.موعة الأوروبية مع بعضها البعض، وكذا بالنسبة للايكو Ecu.

المطلب الثالث: أوربا وعلاقاتا الإقتصادية الدولية:

إن الدول القوية هي الدول التي تعرف كيف تحافظ على تماسك نسيجها الصناعي، الزراعي، التجاري والخدمي داخليا وتتحكم في تسيير علاقاتا الإقتصادية الدولية خارجيا أين أضحت هذه الأخيرة عاملا مهما بحلول الألفية الثالثة، لذا فأوربا وهي على مطلع القرن الجديد أعطت الأهمية البالغة لهذا الجانب مرتكزة في ذلك على متغيرات أفرزتا ظروف القرن الماضي الذي تميز بظهور قوى عالمية جديدة(الولايات المتحدة واليابان.)

وإندثار قوى أخرى(الإتحاد السوفياتي التي إنتهجت سياسات محكمة من أجل تبوؤ مكانتها في العلاقات الإقتصادية الخارجية .وعلى هذا الأساس سارعت أوربا- كأول خطوة لها -إلى إقامة وحدتا الداخلية بدءا بمعاهدة" أوربا بلا حدود "في عام 1990 ومعاهدة" ماستريخت "عام 1992 لتنتهي بوحدة نقدية، ومن جهة أخرى نحو توثيق علاقاتا الإقتصادية العالمية بالتوقيع على عدد من الإتفاقيات سواء ثنائية كانت أو دولية، كإتفاقية الغات (GATT عام 1994 و OMC حاليا)، إضافة إلى توقيع إتفاقيات التبادل التجاري والمعرفي

مع دول القارة الأمريكية ناهيك عن العقود التي أبرمتها مع دول شرق أوربا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي كانت تدف بصفة خاصة إلى تطوير المشاريع الإستثمارية وتوسيع الأسواق الدولية من أجل تصريف المنتوجات الأوربية، إذا كل هذه الإهتمامات جعلت من دول الإتحاد الأوربي قطبا استراتيجيا يساهم في العلاقات الإقتصادية لتصل با إلى أقصى درجات التعامل الدولي .فصادرات الإتحاد الأوربي هي في تزايد مستمر أين أصبحت تحتل الريادة ضمن الصادرات العالمية، فقد بلغ حجمها عما يزيد عن2240 مليار دولار في الوقت الذي كانت صادرات الو.م.أ لا تتجاوز 700 مليار دولار .وللتفصيل أكثر نورد الإحصائيات التالية المتعلقة بالصادرات الأوربية والعالمية بين سنوات (1990-1997)

الجدول 01يبين **تطور الصادرات الأوروبية العالمية 90-97** **الوحدة** بمليار دولار

السنة	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	بقية الدول	الإجمالي	% أوروبا
1990	1610.9	393.5	150.5	1240.2	3395.3	%47
1991	1597.4	421.7	137.2	1333.6	3468.1	%45
1992	1608.8	448.2	145.8	1455.3	3730.2	%45
1993	1568.8	464.8	138.1	1558.9	3730.7	%42
1994	1784.4	512.6	141.3	1806.3	4244.8	%42
1995	2185.2	584.7	156.7	2926.6	5079.4	%43
1996	2250.1	625.1	177.7	2233.6	5286.5	%42.5
1997	2241.1	688.7	--	2616.2	5546.0	%40

المصدر: حنيـ ش الحاج رسالة ماجستير2001

إذا من خلال الجدول يمكننا إستنتاج العناصر التالية : من سنة 1990 حتى سنة 1993 حجم الصادرات كان في تقارب، أما إبتداء من سنة 94 أخذت في الإرتفاع حيث بلغت في هذه السنة مايقارب 1784.4 أي بنسبة 42 %من حجم الصادرات العالمية لتستمر بعد ذلك في الإرتفاع في سنوات 1995،1996،

1997 حيث بلغت الزيادة بين 1995 و1996 مقدار 64.9 مليار دولار أي بنسبة 03 %بينما شهدت إنخفاض بين 1996 و 1997 مقارنة مع السنة السابقة حيث قدر هذا الإنخفاض ب 9 مليار دولار أي بنسبة 04. %.

لكن بالرغم من زيادة حجم الصادرات الأوربية إلا أن نسبة هذه الزيادة مقارنة مع الإجمالي قد إنخفضت وهذا يرجع أساسا إلى زيادة الصادرات الإجمالية فبعد ما كانت تعادل 47 %سنة 1990 بدأت في إنخفاض تدريجي بمرور السنوات لتصل هذه النسبة سنة 1997 إلى 40 %وهذا يرجع إلى عدة عوامل يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

*تراجع معدل نمو الإنتاج في أوربا خاصة بعد عام 1991وهذا بتأثير حرب الخليج مما أدى إلى إنخفاض الطلب العالمي على المنتجات الأوربية خاصة الطلب الآسيوي.

*توجه أغلب الدول النامية(العربية والإفريقية)لإسترداد حاجياتا من دول شرق آسيا بسبب إنخفاض أسعار منتجاتا.

*النمو الواضح للصادرات الآسيوية حيث بعد ما كانت في سنة 1990حوالي 150.5 مليار دولار أصبحت في سنة1996 حوالي 177.7 مليار دولار، مما خلق منافسة حادة للسلع الأوربية خاصة من ناحية التكنولوجيا والأسعار.

*توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية سنة 1990 مما أدى إلى تغطية ألمانيا الغربية حاجيات ألمانيا الشرقية من السلع والخدمات التي كانت توجه إلى الصادرات العالمية .

أما إذا عرجنا على واردات أوربا فهي بدورها نجدها مرتفعة بحيث تقارب نسب صادرتا .فقد بلغت هذه الواردات في فترة 1990-1997 بالنسبة لأوربا 14692.8 مليار دولار ، بينما نجدها تساوي في نفس الفترة بالولايات المتحدة 9838.2 مليار دولار .والجدول الموالي يبين الواردات العالمية والأوربية:

الجدول(02) الواردات العالمية والأوربية 1990-1997 الوحدة بمليار دولار

السنة	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	بقية الدول	االإجمالي	نسبة اوروبا
1990	1.1641	516.9	115.1	1203.9	3491.6	%47
1991	6.1678	508.3	129	1239.1	3299	%46.5
1992	2.1862	553.9	142.3	1289.1	3847.5	%48.4
1993	1513.2	603.4	137.5	1.1524	3783	%40
1994	1713.6	2.689	133.1	1756.6	4294.8	%39.9
1995	2074.7	8.770	149.3	2124.6	5122.8	%40.5
1996	2093.6	722	154.9	2264.3	5368.3	%39
1997	2115.8	899	-----	2625.9	5642.1	%37.5

المصدر:نفس المرجع السابق

إذا من الجدول يمكن إبراز الحالات التالية :في سنوات 1990 حتى 1993 كانت الواردات الأوربية متقاربة ماعدا سنة 1992 أين وصلت 1862.2(**م.د**) (*[1]) وإبتداءا من سنة 1994 شهدت هذه الواردات إرتفاعا طفيفا بالمقارنة مع سنوات 1995،1996، 1997 أين شهدت إرتفاعا كبيرا حيث بلغت الزيادة ما بين 383(م.د)و402(م.د .)أما إذا قارنا هذه الواردات مع الواردات الإجمالية فهي مرتفعة على العموم لكن مع مرور السنوات بدأت هذه النسبة في الإنخفاض فبعدما كانت سنة 90، 47 %إنخفضت إلى 40 % في سنة 1993 لتصل عام 1997 إلى 37.5. % ،و إن تناوب الواردات الأوربية بين الإرتفاع والإنخفاض يرجع مرده إلى عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-إنخفاض الطلب الخارجي على سلع الدول الأوربية بعد الأزمة المالية الأسيوية.

* -م.د يعني مليون دولار

-إنخفاض أسعار مواد وخدمات الإتحاد الأوربي بسبب تراجع أسعار الواردات من الطاقة والنفط خاصة.

-تراجع المشاريع الإستثمارية في أوربا نظرا لفرص التوظيف التي وفرتا دول شرق آسيا الشيء الذي أدى إلى إنخفاض الطلب الأوربي على السلع الأجنبية.

-المشاكل التي نجمت عن الوحدة الأوربية خاصة ما تعلق منها بشروط الإنضمام للوحدة النقدية، والتي أثرت على حجم الواردات.

إذن فمن خلال العرض السابق لحجم الصادرات والواردات الأوربية لاحظنا أنما كانتا في تناوب متأثرتان بعوامل إقتصادية وحتى إجتماعية، دون أن نتجاهل أن هذه المعاملات شكلت أكثر من عقدين من الزمن مايزيد عن ثلث المعاملات الدولية.

من جهة أخرى العلاقات الأوربية الخارجية مست أغلب دول العالم نامية كانت أو متقدمة مع إختلاف في حجم المبادلات مع هذه البلدان، والذي يعود لإعتبارات عديدة كالقرب أو البعد الجغرافي، الدخل الفردي بالنسبة للدول فيما بينها(نسبة التبادل الدولي بين الدول المتقدمة لوحدها تشكل **5/4** من المعاملات الدولية)، طبيعة العلاقات التاريخية، إضافة إلى هيكل الإستهلاك للدول المستوردة للمنتوجات الأوربية، أي درجة تقبل الأفراد لهذه السلع.

وفي هذا، نورد الهيكل الموالي والمبين للشركاء الأساسيون للإتحاد الأوربي في سنة 1997 والذي يوضح حجم المبادلات التجارية الأوربية في الجدول رقم 03**.**

الجدول (03) الشركاء التجاريون الأساسيون للإتحاد الأوربي 1997 بمليار دتشمارك

الواردات	الصادرات
الولايات المتحدة 269	الولايات المتحدة 277
اليابان 117	اليابان 71
سويسرا 88	سويسرا 77
الصين 73	الصين 32
النرويج 66	النرويج 46
روسيا 52	روسيا 49
طايوان 31	هونكونج 40
بولونيا 28	بولونيا 49
كوريا الجنوبية 26	كوريا الجنوبية 28
البرازيل 25	البرازيل 29
كندا 25	جمهورية التشيك 31
تركيا 23	تركيا 44

المصدر: مصطفي رشدي شيحة مرجع سابق

كل هذه الإحصائيات إن دلت على شيء، فإنما تدل على المساهمة الكبيرة والفعالة للإتحاد الأوربي في العلاقات التجارية العالمية خاصة مع أوربا الشرقية الشيء الذي كون لبلدان الإتحاد رصيد مالي جعل منها أغنى الدول .فمن ناحية الميزان التجاري فقد بلغ عام 1998حوالي 4 مليار دولار في الوقت ذاته حققت الولايات المتحدة عجزا في ميزانا التجاري بقيمة 145 مليار دولار كما أكدت معظم التقارير على قوة الإتحاد النقدي الأوربي التي ستتعامل باليورو سواء من ناحية الناتج الداخلي الخام (PIB) أو من ناحية صادراتا التي تتجاوز الصادرات الأمريكية بحوالي20 % وتمثل الصادرات اليابانية ومن جهة أخرى فإن نسبة مساهمة دول اليورو في التجارة العالمية هي 19 % في حين أن نسبة مساهمة الولايات المتحدة 17 % واليابان 8 % أما من ناحية عدد السكان، فالإتحاد الأوربي يفوقهما تعدادا وهذا له أكثر من دلالة حيث لا يمكننا تجاهل الدول الكبير

للعنصر البشري في أحداث التنمية الشاملة، كما يشكل عنصر هام لتشجيع النشاط الإنتاجي بفضل إتساع السوق الإستهلاكي ، والمدرج الموالي يوضح الإختلافات بين الإتحاد الأروبي ، الولايات المتحدة واليابان من حيث عدد السكان، الإنتاج الداخلي الخام والصادرات:

الجدول رقم04 مقارنة الإتحاد النقدي الأوربي

البلدان	الصادرات بمليار أيكو	الإنتاج الدخلي الخام	عدد السكان بمليون ساكن
اليابان	757	6848	126
الولايات المتحدة	607	3712	269
الإتحاد النقدي الأوربي	370		291

المصدر : من إعدادنا من خلال معطيات مختلفة.

لقد أفرزت الأوضاع الإقتصادية ، السياسية والإجتماعية قواعد جديدة برزت بصفة خاصة مع نهاية القرن العشرين ولعل أهم هذه القواعد التي لابد من تحقيقها هي التكتلات، هذا المفهوم الذي فرض نفسه كضرورة من ضرورات اللعبة الإقتصادية الحديثة، مما جعل أغلب الدول تتغاضى عن مشاكلها من أجل تحقيقه ..ومن بين الدول الرائدة في هذا المجال بلدان أوربا الغربية التي لم تدخر جهدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل بلوغ هذا المنشد.. فكانت أول مبادرة سنة 1948 وذلك بقبولها" لمشروع مارشال "المقترح من طرف أمريكا، والذي كان يهدف إلى إعانة الدول الأوربية من أجل مواجهة مشاكلها الناتجة عن الحرب، وفي إطار هذا المشروع قام الأوربيين بتكوين" المنظمة الأروبية للتعاون الإقتصادي"

والتي ساعدت كثيرا على إزالة العقبات أمام التبادل التجاري وإنشاء شركات أوربية تسير تحت سلطة عدة دول ([1]).

[1] -ساخي بوبكر:الأورو وموقعه من العملات الدولية،رسالة ماجستير 2001جامعة الجزائر.

هذه الخطوة التي تأكدت بمرور السنوات من خلال إتفاقيات حقوق الإنسان، لتظهر بعدها ضرورة إنشاء سوق مشتركة دون حواجز جمركية، فتم التوقيع بذلك عن معاهدة" روما "سنة 1957 التي دخلت حيز التطبيق عاما بعد ذلك، فشكلوا بما يعرف حاليا" بالإتحاد الإقتصادي الأوربي "الذي ضم ستة أعضاء عند إنشائه ثم إثني عشر عضوا .ليستقر حاليا على خمسة عشر دولة، التي كانت تدف بموجب هذه الإتفاقية إلى توحيد السياسات الإقتصادية بصورة تدريجية وتنمية النشاط الإقتصادي وتحقيق إستقرار دائم ومستمر يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي.

إن براعة مهندسي الوحدة الإقتصادية الأوربية في وضع برامجها ومراحلها مكنتهم من تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من أي وحدة، وبالتالي تم خلق ظروف تلاقت فيها سياسات تلك الدول في كافة ا الالات.

إن كل هذه النتائج التي لا توصف إلا بالإيجابية شجعت الدول الأعضاء إلى التطلع لوحدة أبعد من ذلك وهي الوحدة النقدية، التي تشير إلى إعتماد عملة موحدة بدلا من العملات الوطنية رغم وجود نوع من المعارضة بسبب التخوف من فقدان الشخصية، الوطنية عند التنازل عن العملة الوطنية لصالح عملة أوربية موحدة...

إن هذه السلبية قد تزول إذا ما استطاعت الدول الأعضاء تحقيق أهداف هذه الوحدة التي تتعدد وتمس كل ا الالات بحيث يمكن اليورو من تخفيض تكلفة التحويلات النقدية، والتقليل من مخاطر وسلبيات التقلبات الحادة في أسعار الصرف، كما سيساهم في تعميق وتطوير الأسواق المالية مما ينجر عنه توحيد أو تقريب مستويات المعيشة، والتقليل من الفوارق الإقليمية والوصول إلى تكامل أعمق، تذوب فيه كل السياسات النقدية الأوربية في سياسة نقدية موحدة، هذا مايترجم قوة إقتصادية قادرة على مواجهة الظروف الخارجية المستقبلية بأكثر ثبات.

المبحث الثاني :الوحدة النقدية الأوروبية:

توصلنا في عناصر سابقة إلى ضرورة وحتمية التكتل أي إلزامية إندماج الدول في إتحادات تضمن بقاءها في موضع قوة أمام الظروف التي أفرزها الا ام العالمي الجديد، هذا ما سعت ولاتزال تسعى إليه أروبا خاصة فيما يتعلق بالوحدة النقدية وذلك بعد توفر شرطين أساسيين برأي المفكر الفرنسي" أرنست رينان "الذي يرى بأنهما ضروريين حتى تتآلف الأمة:

أ -الإشتراك في تراث واحد من ذكريات الماضي.

ب -الإجماع والرغبة للإستمرار في العيش في تراث موحد.

إذن حسب" رينان "توفر الشرطين يحقق الوحدة، لكن هل يكفيان لتحقيق ذلك ؟ فلو تتبعنا خطوات الإتحاد الأروبي ومراحل تجسيده لرأينا بأن الشرطين السالفي الذكر غير كافيين، وإلا فلماذا لم تتحقق هذه الوحدة إلا بعد القرن العشرين ؟ !وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود دوافع أخرى ألزمت أوروبا الغربية للذهاب قدما نحو الوحدة.

فما محتوى هذه الدوافع ؟ وإلى أي درجة دفعت بالدول الأوروبية إلى تشكيل كتلتهم الإقتصادية ؟

فبقليل من التمعن في تاريخ أوروبا الحديث نجد أن دوافع الوحدة تعددت، فمنها ما يتعلق بالوضع الأمني ومنها ما يتعلق بالظروف الإقتصادية وأخرى تخص المؤشرات السياسية الداخلية والخارجية زيادة على الإرث الثقافي والإجتماعي.

كل هذه الدوافع شكلت حتمية وراء تجسيد الحلم الأوروبي الذي طالما راود الأجداد ولم يتحقق إلا على يد الأحفاد في ظل العديد من المعيقات التي إستطاعوا تجاوزها بحيث يمكن إجمال هذه الدوافع فيما يلي:

المطلب الأول : العامل الأمني.

لقد شكل الدافع الأمني أحد الركائز الأساسية في إعتماد الإتحاد النقدي الأوروبي خاصة بعد المراحل التي مرت بـا أوروبا والتي تميزت بانعدام الأمن منذ القرن الحادي عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين .فكما لاحظنا خلال الفصل الأول لهذا الطرح أن أوروبا شهدت صراعات دموية وحروب وإنقسامات بدءا بالحروب الصليبية مرورا بثورات الشعوب الأوروبية على الكنيسة والثورات الإنجليزية والفرنسة عامي 1668 و1789 على التوالي، لتشهد القارة القديمة في القرن العشرين حربين عالميتين سجلها التاريخ بدماء الأروبيين في (1914 -1939).

إذن كل هذه المتغيرات التي عاشتها أروبا تركت بصماتـا الواضحة في مجتمعاتـا الشيء الذي أدى إلى ظهور إتفاق شبه جماعي على ضرورة توفير السلم والعيش في كنف الإستقرار والأمان بعد أن هزت الحرب العالمية الثانية فكرة الدولة القومية ذات السيادة وأدت إلى ضرورة التفكير في بناء أوروبا على أسس تتجاوز القومية والتنازل عن العناصر المغذية للتطرف الوطني، إضافة إلى خشيتها من القوة العسكرية الألمانية الشيء الذي دفعها إلى التفكير في تشكيل وحدة تدمج فيها ألمانيا لتفادي الإصطدام العسكري معها.

أما خارجيا فقد تجسدت الدوافع الأمنية من خلال إفرازات الحرب الكونية الثانية وذلك ببروز قوتين : الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فالأول الذي تزعم المعسكر الشرقي شكل خطرا داهما على سلامة أوروبا الغربية والذي تمثل في التوسع الشيوعي، حيث إمتد ليشمل كل أوروبا الشرقية خاصة بعد قبول نظيرتـا الغربية لمشروع" مارشال "عام 1948 .أما الثانية والتي تصدرت المعسكر الغربي فخطرها تمثل أساسا في إمتلاكها السلاح النووي وإستعمال أوروبا كقاعدة عسكرية تابعة لها مما يهدد إستقرار بلدانـا في أي وقت. فكانت بذلك أوروبا تحت المظلة الأمريكية خاصة أثناء الحرب الباردة التي دارت بين المعسكرين منذ 1945.

إذن كل هذه العناصر سواء كانت داخلية أو خارجية جعلت أوروبا في موقع خطر يهدد أمنها وإستقرارها بإستمرار مما حملها على تشكيل وحدتـا، والوحدة النقدية بصفة خاصة لمواجهة هذا الخطر.

المطلب الثاني : العامل الإقتصادي.

إن الدافع الجوهري لتحقيق حلم الوحدة يتمثل أساسا في العامل الإقتصادي الذي لعب دورا كبيرا في بلورة فكرة التكامل والوحدة الإقتصادية الأوربية وحالت دون تراجعها والتخلي عنها.

لقد تميزت أوربا منذ عقود ماضية بتشابك وترابط إقتصادياتا وذلك بحكم الموقع الجغرافي لدولها، هذا ما أدى بم إلى تجاوز الحدود القومية، مما شكل عاملا محركا للتنمية الإقتصادية لها .بالمقابل كان لابد من تجاوز بعض العراقيل والعقبات التي كانت تعترض سبيل الأداء الإقتصادي الرائد، وتمثلت بالخصوص في عدم تناسب الأطر الطبيعية للأسواق الداخلية مع المستوى الجد متقدم للعجلة الإقتصادية وكذا صعوبة حركة إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع من جراء العوائق الحدودية والجمركية...

إذن كل هذه العوامل الإقتصادية الداخلية دفعت دول أروبا الغربية إلى تشكيل إتحادهم النقدي وإزالة العوائق التي تدد إقتصادياتا الموحدة.

أما خارجيا فقد تجسدت العوامل الإقتصادية التي أدت إلى الإسراع في الوحدة النقدية، في إرادة شعوب دول الإتحاد منافسة الأمريكيين واليابانيين في تطورهم العلمي والتقني، والإلتحاق بركبهم الإقتصادي، وكذلك لشعورهم بتأخرهم، وإتساع الهوة بينهم وبين نظرائهم الأمريكان واليابانيين، مما شكل حافزا إضافيا لبلدان الموعة لتجميع جهودهم وتوحيد مواردهم وحشد طاقاتم العاملة من أجل تضبيق هذا التأخر والرفع من قدراتا التنافسية العالمية، وبالتالي فرض نفسها كقوة إقتصادية دولية.

كما يمكننا إدراج ضمن العوامل الإقتصادية التي أدت إلى حتمية الوحدة النقدية رغبة دول الموعة الأروبية في الدفاع عن نظامها الرأسمالي الذي ظهرت معالمه بشكل واضح بعد الثورة الصناعية في أروبا وذلك لمواجهة الخطر الشيوعي التي كانت تتبناه دول أروبا الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي بما في ذلك النظام الإقتصادي الذي كانت تنادي به وتسعى لتوسيع مجاله بعد ما ساد أنذاك العديد من المستعمرات الأروبية السابقة في

إفريقيا وآسيا، مما ترتب عليه خسارة كبيرة لها، وذلك بعد إعتماد تلك المستعمرات النظام الإشتراكي كإطار مرجعي لتسييرها الإقتصادي.

فكل هذه المعطيات الإقتصادية والتي تمثلت أساسا في توسع النظام الإشتراكي الذي شكل خطرا كبيرا على دول أروبا الغربية بإعتبارها دول رأسمالية وما أنجز عنه من أثار سلبية مست بالوضع الإقتصادي للمجموعة، كان لابد على هذه الأخيرة من أن تتحد في إطار عملة نقدية واحدة لمواجهة هذا الخطر.

إذ كل هذه العناصر التي شملت على الخصوص تجارب أروبا عبر التاريخ ولاسيما التجارب الإقتصادية التي أخصت إلى ضرورة الوحدة إضافة إلى الخطر الإشتراكي الذي شكل تديدا واضحا للوجود الأروبي وكذا رغبة الـموعة الأروبية في مسايرة تطورات إقتصادات الدول المتقدمة إلى أبعد الحدود وهذا على حد قول الأستاذ" إيدوارد سورتيمر "في إحدى محاضراته حول الحضارة الغربية" وإن نحن الأروبيين نشكوا من ضرب من الحقد .فإنا نختنق على خضوعنا السياسي والعسكري للولايات المتحدة، ونغتاظ لعجزنا عن مجارات حيوية صحن المحيط الهادي(اليابان)في الميدان الإقتصادي .لذلك وجدت الدول الأروبية أن التكامل والوحدة الإقتصادية والنقدية إذا ما تحققت ستكون أفضل وسيلة للوصول إلى تنمية شاملة في مختلف الـالات.

المطلب الثالث : العامل السياسي.

تطرقنا فيما سبق إلى أهم الدوافع التي حملت أروبا إلى الوحدة النقدية، لكنها ليست كل الدوافع، بل هناك عوامل أخرى ساهمت بدورها في تحقيق الوحدة النقدية، ففيما تتمثل هذه العوامل وما محتواها ؟

لاريب أنه في عالمنا المعاصر أن التفاعلات الدولية لاتكون في منىء غر حسابات سياسية وايديولوجية التي ظهرت بحدة في العقود التسعة الأخيرة .فالملاحظ أن هناك شبه إجماع بين الخبراء الإقتصاديين على أن هناك دوافع ذات صبغة سياسية كانت بمثابة الوقود الذي حرك عجلة الوحدة النقدية الأروبية.

فمن المعلوم أن الدخول في المعترك الدولي لضمان المكانة العالمية لايتأتى إلا من خلال بناء هيبة سياسية قوية والتي تترجم بالمواقف المتجددة في النقاط العالمية الساخنة وظهر ذلك جليا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة في سنة 1990، الذي شكل منعرجا هاما في الساحة السياسية الدولية التي تميزت بإنفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي وحدوث توترات وأزمات دولية في بؤر مختلفة ومتعددة عبر نقاط عالمية.

وفي ظل هذه المتغيرات كانت أروبا الغربية غائبة تماما عن الساحة السياسية، ومرد ذلك هو إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أوربا مقاطعة تابعة لها بحيث قدمت لها العون الإقتصادي بعد إنهيارها في الحرب العالمية الثانية وسمحت لها بتحقيق قوة إقتصادية هائلة هي تساهم بها اليوم بدرجة كبيرة في التجارة العالمية، لكن من جهة ثانية لم تسمح لها بإتخاذ مواقف خاصة بها من شأنها لعب دور المحرك في مختلف الأزمات العالمية، وكان هدف الولايات المتحدة من وراء هذه الخطة السياسية- بالدرجة الأولى -هو الحفاظ على دورها الريادي في نقاط التوتر والأزمات، لكن هذا لم يمنع دول غرب أروبا من التدخل في بعض المسائل السياسية التي ترى فيها مصلحتها على أن يكون هذا التدخل مطعم بالدعم الأمريكي والذي كانت بريطانيا ولا تزال تؤكد عليه في مناسبات عديدة وهذا نظرا للسياسة الإقتصادية المشتركة التي كانت تجمع واشنطن ولندن .كما إنتهجت الولايات المتحدة سياسة العنف الرمزي للحفاظ دائما على هذا الدور القيادي وذلك بإيهام الأوربيين بوجود أخطار أخرى كالخطر الصيني والجريمة المنظمة خاصة الإرهاب الإسلامي، وقد عملت أمريكا على تضخيم هذين الخطرين(الصين والإرهاب)أكثر من الواقع الحقيقي وهذا من أجل إستمرار التبعية الأروبية للولايات المتحدة الأمريكية.

كانت هذه مجمل العناصر السياسية التي شجعت المسؤولين الأوروبيين في التفكير في وحدة نقدية من شأنها إيجاد مكانة عالمية تؤكد الذات الأروبية للولايات المتحدة الأمريكية،في القيام بدور فاعل على الساحة الدولية، ومنها الوصول إلى وحدة سياسية أو ما تسمى " بالولايات المتحدة الأروبية "تكون قادرة على القيام بدور سياسي واستراتيجي عالمي جديد.

المطلب الرابع : العامل الإجتماعي والثقافي.

جاء في إحدى كتابات الروائي " فيكتور هيغو "في القرن العشرين ستوجد أمه غير عادية ..هذه الأمة ستكون كبيرة، حرة ، غنية، قوية وسلمية مع باقي الإنسانية ... وسيكون إسمها أروبا" .. كان ذلك قبل قرن من الزمن، وها هم شعوب وقادة أروبا يؤكدون على ما جاء به" هيغو "قبل رحيل القرن العشرين بإطلاقهم لعملتهم الموحدة.

وكما رأينا في طرح" آرنست رنيان "، في مقدمة هذا البحث، أن هناك عوامل إجتماعية وثقافية تساهم في تآلف الأمم هي غير كافية لكن في الحقيقة ضرورية وحتمية يمكن أن تكون عاملا سلبيا أو إيجابيا في وحدة الشعوب، وترتكز هذه العوامل على شرطين أساسيين:

-الإشتراك في تراث واحد من ذكريات الماضي.

-الإجماع والرغبة في العيش في تراث موحد.

وانطلاقا من هذا فإن العامل الإجتماعي والثقافي لعب دورا بارزا في تحقيق وحدة أروبا النقدية.

فالعنصر الإجتماعي يدل على تماسك ا لتمعات الأروبية، ورغبتهم الشديدة في العيش متحددين في ظل عملة واحدة ففرحة الأروبي لاتوصف عندما يقوم ألماني بشراء" سوندويش "من إيطاليا بعملة عليها صورة ملك إسبانيا..

أروبا وجدت في نفسها عوامل تقدم وقد صنعت، هذا بوضع أهم أدوات سيادة الحكومات في إطار مشترك في عملة موحدة، وهي اليورو وهذه الأدوات لا تقتصر فقط على إعتبارات إقتصادية أو سياسية، فاليورو رمز قوي ومؤشر واضح يعبر عن إرادة حقيقية سابقة للتلاحم الأروبي، لأن العملة تمثل رابط إجتماعي قوي بين الأفراد وإرادا تم في العيش معا أغنياء، بغض النظر عن جنسيا تم، فهذا الإختيار لتوحيد عملتهم يترجم سؤال واحد هل تقبلون تقسيم القدرة النقدية التي تستحوذ عليها ألمانيا ؟ وكأنه شبه إستفتاء موجه لألمانيا وباقي دول أروبا الغربية على حد سواء وما تحقق من وحدة نقدية مع مطلع عام 1999 لإجابة واضحة لهذا الإستفتاء،

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على رغبة الشعوب على دوام العهد الأروبي،وتجسد هذا أكثر بشكل رمزي في محتوى اليورو سواء كان أوراقا أو قطعا، فهي تظهر روح الإنفتاح والتعاون داخل الإتحاد الأروبي وترمز للإتصال بين شعوبا وأكثر من ذلك بين أروبا وباقي العالم .

وإذا عرجنا على ثقافة الشعوب الأروبية نجدها لاتقل أهمية عن العنصر السابق بإعتبارها عاملا مهها لدفع الوحدة النقدية، فالمراحل التاريخية التي مرت با من القرون الأولى حتى القرن العشرين سمحت لها بإكتساب ثقافة مشتركة لعبت دورا كبيرا في وحدتم النقدية، فيقول" ريجيس دوبريه" : "ترى هل نحن -الأروبيين -بلا ذكريات وبلا تراث حقا ؟ وحتى ولو أغفلنا الـد السياسي والعسكري الذي يجرح الكرامة الوطنية لا محالة فإننا نظل مع(إيراسموس المصلح الديني)ونيوتن وشكسبير وغاريبالدي وفولتير وغوته وسرفانتس وغيرهم الذين يشكلون حسب" دوبريه "بعض التراث الثقافي والفكري لأروبا، هذا ما يدل على إندماج الأروبيين، كل الأروبيين في ثقافة واحدة صنعتها شعوبم.فثقافة كل دولة عضوة في الـموعة الأروبية هي جزء لايتجزء من إرث ثقافي واحد يسمى" ثقافة أروبا"، وهذا ما حفز قادتم على التفكير، ثم تحقيق، وحدة نقدية تشمل دول الـموعة الأروبية، حيث أثرت هذه الثقافة بشكل واضح على عملتهم(اليورو) وتجسدت من خلال البيانات الرمزية التي إحتواها والتي تعبر عن هندسة أروبية متجذرة وما إعتماد الرمز التمثيلي E لهذه العملة إلا دليل آخر على إهتمامهم بثقافتهم بإعتبار هذا الرمز يتنفس منطلقه الأول من الحرف اليوناني" إبسيلون "ويذكر في نفس الوقت بمهد الحضارة الأروبيو...

وبذا شكل العامل الإجتماعي والثقافي السائد في أروبا عنصرا محفزا ومشجعا للمضى قدما نحو وحدة نقدية شاملة التي ترجمت رغبة شعوبم في العيش متحدين، في ظل ثقافتهم المشتركة، وهذا ما أكده الأستاذ "فرانسوا ريجي باستير "في قوله" : نحن نضيء منارات ونبحر بعيدا، لكننا نصرح بأننا سنعرف دائما أين نلمحها .نحن نعرفها كي ننساها لكننا ننتسب إليها .نريد أن يكون لنا أسرارنا نسمح لأنفسنا بأن لا نقتسمها، آنا إيطالي ولي بافازي، وأنا سويدي ولي دارغمان، أنا دانماركي ولي كارين بليكسن، أنا نمساوي ولي بيتر

هاندكه ...قد تكون القائمة طويلة .لنا كلمات سرنا الخفية مثلما كان عندنا شعراء المقاومة .ونحن نجعل من كلمات السر لا علامة إنتصار مقبل كما كانت في السابق بل علامة إنحطاط قبلناه .إن كان هؤلاء مجهولين أو إن لم يكونوا معروفين كما كانوا في السابق فهذا في الواقع أحسن .هكذا تتكلم أدمغة الشعوب الأكثر ديمقراطية في أوربا القديمة ثم يعود فيقول" : نحن نتعرف في عشر دقائق وجوها لطيفة تحدثنا عما نتمنى سماعه : خطوبا تبا، خوفنا من الحرب وحبنا الوحدة .

المبحث الثالث : محطات الوحدة النقدية ومؤسسيها.

لاريب أن تحقيق الأروبيين لوحدتهم النقدية لم يكن عفويا ولا بمحض الصدفة بل جاء نتيجة لجهود معتبرة ومكثفة تمتد جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فكانت أول خطوة نحو توحيد دول غرب أوربا إقتصاديا بادر إليها وزير خارجية فرنسا" روبير شوما "بإقتراح إنشاء، سوق مشتركة دون أي حواجز جمركية التي تأكدت في أفريل من سنة 1956 ثم المجموعة الإقتصادية الأروبية(الإتحاد الإقتصادي الأروبي)سنة 1958 والذي به سجلت أوربا تكتل عالمي فريد من نوعه الذي شهد تطورا كبيرا في سنوات لستينات والسبعينات سواء من حيث عدد أعضائه وكذا أدواره والتي أفضت بعد ذلك إلى عقد إتفاقية الهوامش المشتركة أو كما يعرف بنظام" الثعبان الأروبي "ليحل محله نظام نقدي كان يهدف أساسا إلى تحقيق إستقرار في صرف العملات الأروبية وبموجبه تم وضع وحدة النقد الأروبية الإيكو .(ECU) لتكثف دول الإتحاد من إجتماعاتها في سنوات الثمانينات، والتسعينات خاصة في 1989،1990 و1992 والتي نتجت عنها وحدة نقدية أروبية) ..

إن الوحدة النقدية التي بلغتها شعوب أوربا الغربية لتعبر عن أسمى درجات التكامل التي طالما حلمت بها أمم أوربا القديمة والتي تترجم إرادة سياسية من أعلى مستوى في قيادات هذه الشعوب التي لم تتوانى لم تدخر أي جهد بل والأكثر من ذلك أنها تسامت(القيادات)عن تحقيق مآربها الشخصية من أجل قيام أوربا موحدة وعظيمة لا تفرقها المصالح الوطنية.

وأقل ما يمكن أن يقال عنهم(المؤسسون)أنهم صادقوا ما عاهدوا أوربا عليه "أو على حد تعبير المستشار الألماني "هيلموت كول : "هم الحكماء من يصنعون التاريخ"

لهذا فقد آثرنا أن نورد أسماء هؤلاء المؤسسون- أو إن صح التعبير-رواد اليورو مع التركيز على مدى مساهمة كل واحد منهم في دفع عجلة الوحدة النقدية، وذلك بعد أن نتطرق إلى الخطوات الأولى للوحدة الأروبية ونقاط العبور الهامة في مسار اليورو.

المطلب الأول : الخطوات الأولى للوحدة الأوربية

خرجت دول أروبا الغربية من الحرب العالمية الثانية ضعيفة ومنهارة عن آخرها، وفقدت على إثرها تفوقها الإقتصادي والسياسي اللتان كان تتمتع بما من قبل، ونتيجة للتطور التكنولوجي وحاجة هذه الدول إلى رؤوس الأموال لإنجاز مشاريعها، فقد إتخذت التكامل الإقتصادي كوسيلة لإستعادة مكانتها.

ففي سنة 1944 قررت بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج(دول البنيلوكس)الإرتباط بإتحاد جمركي، وقد كانت تتطلع إلى إتحاد إقتصادي كامل.

أما في سنة 1974تجسدت أول خطوة جادة، نحو الوحدة التي جاءت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بادرت بتقديم مشروع" مارشال- "وزير الخارجية الأمريكي-، والذي تقوم بموجبه دول أوربا بالتعاون فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها نتيجة مخلفاة الحرب، فبادرت الدول الأروبية عام 1948 بتكوين المنظمة الأروبية للتعاون الإقتصادي، وقد قدرت التكاليف الأصلية للمشروع بنحو "22 مليون دولار أمريكي "وساعدت هذه المنظمة على إزالة العقبات أمام التبادل التجاري، كما قامت بإنشاء بعض الشركات الأروبية تسير تحت سلطة الدول الأعضاء وفي 18 أفريل 1951 تكونت " الجماعة الأروبية للغمم والصل " من دول البنيلوكس وفرنسا، وألمانيا الغربية وإيطاليا بدف تنمية إنتاج الغمم والحديد وتخفيض تكاليف تصنيعها، وذلك بناءا على إقتراح" روبير شومان"، لتنظم إليهم بعد ذلك بريطانيا عام 1954، ويعتبر نجاح هذه الجماعة حافزا لإبرام معاهدة روما في 25 مارس 1957 وقد أسفرت عن إنشاء :

أ * الموعة الأروبية للطاقة الذرية(أوراتوم :)وهدفها، العمل الموحد في ميدان البحوث الذرية، وإستغلال الطاقة النووية في الصناعة...

ب * الموعة الإقتصادية الأوربية(السوق المشتركة:)وتتمثل أهدافها في جعل أروبا سوقا موحدة، تساهم كل الدول الأعضاء بما لديها من إمكانيات مادية وبشرية، وتنشيط التبادل التجاري بإلغاء القيود الجمركية تدريجيا، وحرية إنتقال العمال، و رؤوس الأموال، ...وهذا خلال الفترة الإنتقالية التي حددت مدتا ب12

سنة، وتقسم الفترة الإنتقالية إلى ثلاث مراحل لكل منها أربع سنوات ، وبعدها كان يضم الإتحاد الإقتصادي الأوربي ستة أعضاء عند إنشائه،ثم أصبح تسعة عام 1969 ثم إنضمام بريطانيا سنة 1972 إلا أن النرويج إنسحبت بسبب رفض شعبها الإنضمام مع هذه الدول، وإعتبارا من عام 1986 صار عدد دول الإتحاد 12 دولة بعد إنضمام اليونان، إسبانيا والبرتغال .أما النمسا والسويد وفنلندا فقد قبلت عضويتها عام 1995 ، وبذا تشكلت 15 دولة للإتحاد ومن خلالها حددت الأهداف النهائية التي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

* إنشاء إتحاد جمركي وإلغاء الرسوم الجمركية التي تعرقل التجارة مع توحيد التعريفة الجمركية.

* السياسة التجارية الموحدة.

* توحيد السياسة الزراعية : من خلال الثلاث عناصر التالية:

1*) سياسة الأسعار والأسواق

2*) السياسة الخارجية

3*) سياسة الهيكل الإجتماعي.

* رسم سياسة مشتركة للنقل.

* المنافسة الحرة.

* إنشاء" بنك الإستثمار الأوربي. "

* إنشاء علاقة مع الدول والأقاليم فيما وراء البحار.

* ميزان المدفوعات والمسائل النقدية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أحدثت الإتحاد مجموعة من المؤسسات للسهر على تنظيم السوق الأروبية المشتركة وهي:

- المجلس الأوربي ومركزه بروكسيل مهمته إقتراح المشاريع، ومتابعة تنفيذها، والسهر على إحترام المعاهدات.

- المجلس الوزاري(بروكسل)مكلف بتنسيق السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء.

- اللجنة التنفيذية وهي تقترح المشاريع وتراقب تنفيذ معاهدة روما، وقرارات المجلس.

- لبرلمان الأروبي(ستراسبورغ)مهمته مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع نصوص المعاهدات يتألف من 518 عضو.

- محكمة العدل الأوربية التي تشكل الجسم القانوني للإتحاد، ومهمتها البث في القضايا التي تنشأ بين الدول الأعضاء .

وفي عام 1985 وبموجب قرار رؤساء دول المجموعة الأروبية القاضي بضرورة إستكمال الخطوات الإجرائية الخاصة بتنفيذ خطوات التكامل الإقتصادي الأروبي، فقد صدرت مجموعة من التوجيهات لتحقيق ما يلي :

*سوق مصرفية واحدة

*سوق تجارية موحدة

*نظام نقدي أروبي موحد

*توجه إجتماعي أوربي موحد.

*سياسة مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتقنية.

*الإهتمام بمشكلات وقضايا البيئة.

وقد شكلت هذه التوجيهات منعرجا هاما، وخطوات جد إيجابية نحو توحيد الإقتصاد الأروبي خاصة بعد التوقيع على ميثاق تحرير تنقل البضائع والأشخاص عبر الدول الأعضاء..

كانت هذه إذن أهم الخطوات الأولية التي جسدتها أروبا من أجل وحدتها الإقتصادية- وليست كلها كوسيلة لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الوحدة بين الدول الأعضاء، كما عبر عن ذلك" جيمس ميد "بقوله " :يمكننا أن نستنتج أن السماح للعمل ورأس المال بالإنتقال الحر داخل التكتل الإقتصادي أمر مرغوب فيه من الجميع، وذلك حتى يمكن التوصل إلى تحقيق الكفاية الإقتصادية، ورفع مستوى المعيشة إلى أقصى مستوى ممكن."

المطلب الثاني : نقط عبور هامة على مسار محطة اليورو.

لقد سبقت ولادة اليورو عدة محطات كانت تمثل منعرجات حاسمة في تحقيق الوحدة النقدية، فكانت بداياتها الأولى مابين الحربين العالميتين من خلال الأفكار التي جاء بها الكونت" فود نوهف كالجاري "و"ارستيد برايان"، لكن لم تجد ظالتها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، أين إقتنع القادة الأوروبيون بأنه لا بديل عن الوحدة لإعادة مجد القارة القديمة والذي نجده خاصة عند رئيس الوزراء البريطاني- آنذاك" -ونستون ترتشل"، ومن ذلك الوقت بدأت رغبات الساسة والشعوب الأروبيين في الوحدة تتأكد بل وتتجسد من خلال الخطوات العملاقة التي إستطاعوا تحقيقها والتي إنتهت بهم إلى وحدة نقدية رائدة...

ورغم تعدد الخطوات والمراحل التي أدت إلى قيام اليورو، إلا أن هناك محطات هامة تذكر بمجرد ذكر اليورو، أي لولاها لما كانت هناك عملة موحدة، والتي تحققت في سنوات السبعينات وبداية التسعينات...

بحيث في عقد السبعينات بدأت ملامح إنهيار النظام النقدي الدولي، وفي خضمه شهدت أوربا هزات إقتصادية متكررة من جراء عدم الإستقرار في النفقات الحكومية، مما أدى إلى ظهور حالات تضخم كبيرة، هذا ما شكل رغبة قوية عند شعوب دول أوربا في الوحدة النقدية، من أجل تجاوز حالات اللاتوازنات داخليا، وكذا مجارات الأمريكان في علتهم(الدولار)على المستوى الخارجي، وتجسدت هذه الرغبة في بداية العقد الأخيرة من القرن العشرين من خلال المعاهدات والإتفاقيات التي أعطت إشارة إنطلاق اليورو ..ولعل من أهم وأبرز نقط العبور التي أوصلت إلى محطة اليورو هي:

أ- إتفاقية الهوامش الأروبية المشتركة 24 أفريل 1972:

أو كما يحبذ العديد تسميتها" بنظام الثعبان الأروبي "أو الأفعى النقدية، ففي أواخر الخمسينات كانت النظرة إلى الإتحاد الإقتصادي الأوربي- الذي تشكل بعد ذلك -تقوم على أساس أنه إتحاد جمركي دون إلتزام قوي بإجراء تنسيق للسياسات الإقتصادية والنقدية، وفي أواخر الستينات عندما تم بنجاح إقامة الإتحاد

الجمركي جاءت بداية السبعينات لتفرض رتم آخر، تميز بتدهور الأوضاع النقدية الأروبية وإزدياد العجز التجاري لدى الإتحاد الأروبي وذلك بعد إنيار ما يسمى بنظام(بريتون وودز)في مارس 1973 أين أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار بنسبة 10 %نظرا لإرتفاع أسعار النفط في الفترة 1973-1974 و كإجراء منها، قامت دول الإتحاد بإنشاء نظام الثعبان لمواجهة هذا التدهور الذي يقضي بتجميع عملات بعض الدول الأروبية(بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، السويد والنمسا)حول المارك الألماني، لمواجهة الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت يتم تثبيت أسعار الصرف فيما بين عملات الإتحاد، وإستمرات دول أروبا الغربية في هذا النظام إلى غاية السنوات الأخيرة لعقد السبعينات أين بدأت بعضها تتخلى عن إلتزاماتا مما أدى إلى ظهور بعض المشاكل النقدية التي أفرزت نظاما آخر كان لابد من إنتهاجه وهو النظام النقدي الأوربي.

ب- النظام النقدي الأوربي:

الذي حل محل نظام الهوامش الأروبية المشتركة(نظام الثعبان)في الثالث عشر من مارس سنة 1979، وذلك لمواجهة المشاكل المتعلقة بعدم الإستقرار في صرف العملات الوطنية لدول الإتحاد الأوربي، وعلى إثره تم وضع وحدة النقد الأروبية الإيكو (ECU) والتي هي عبارة عن وحدة نقدية تسهل التبادل بين دول الموعة الأروبية، وتتكون من تسع عملات وطنية، وتتناسب حسب الوزن الإقتصادي لكل عضو، أي مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ، كما هو مبين في التمثيل الدائري الموالي :

كورون الدانمارك

الوحدة الحسابية الأروبية(الإيكو:ECU)

المرارك الألماني

الليرة الإزلندية

الفرنك الفرنسي

الجنيه الإسترليني

الفرنك الفرنسي

الفرنك البلجيكي

الفلوران الهولندي

الليرة الإيطالية

إن جوهر النظام النقدي الأروبي (ECU) هو في الحقيقة نظام ثابت ولكنه قابل للإنحراف فيما يخص سعر الصرف، فكل عملة من العملات المشاركة في هذا النظام يعبر عنها بوحدة العملة الأروبية هذه الأخيرة تتكون من سلة من العملات حددت بتسع عملات ما عدا اليونان(كما هو موضح في الشكل الدائري السالف) بحيث أن الأسعار الرئيسية تحدد بأسعار ثنائية مع وجود هوامش للإنحراف بنسبة +2.5 %بإستثناء الليرة الإيطالية + 6 %، وتتدخل البنوك المركزية الأروبية لإبقاء أسعار صرف عملاتها داخل هذه الهوامش عن طريق عملات النظام النقدي الأروبي أو عملات أخرى أساسا الدولار الأمريكي وتستكمل شبكات الأسعار الرئيسية الثنائية وحدود التدخل بمؤشر الإنحراف الذي يبين تشتت سعر صرف كل عملة مقارنة بمتوسط حركة العملات الأخرى(الموزون.)

لعبت الوحدة النقدية الأروبية دورا رئيسيا في النظام النقدي الأروبي فقد أستخدمت كوحدة حسابية لأسعار الصرف وعمليات التدخل والإئتمان، واستعملت كنقطة للإسترشاد بمؤشر الإنحراف ووسيلة للتسوية كما كانت تعتبر أصول إحتياطية للبنوك المركزية الأروبية.

إن مشاركة كل بنك مركزي أروبي أثناء عملية الإنتقال من نظام الثعبان إلى الوحدة الحسابية الأروبية كان بإيداع 20 %من احتياطاتها من الذهب والدولار المقيمة بأسعار السوق لدى صندوق التعون النقدي الأروبي الذي أعتبر مؤسسة من مؤسسات الجماعة الأروبية والذي عاصر نظامي الثعبان والنظام النقدي الأروبي.

ومن أجل تمويل التدخلات فإن النظام النقدي الأروبي قد أوجد خطوط إئتمان متبادلة من البنوك المركزية المشاركة(تسهيل التمويل قصير الأجل)، إضافة إلى توسيع آليتي الدعم النقدي قصير الأجل والمساعدة المالية قصيرة الأجل اللتان أقيمتا في 1970و 1971 على التوالي بهدف المساعدة المالية المتبادلة عند ظهور مصاعب في ميزان المدفوعات، غير أنهما لم تستخدما منذ عام 1979.

بعد المرور للنظام النقدي الأروبي أعربت العديد من الأطراف عن تخوفاتها بشأن هذا النظام وإنعكاساته على التطورات والسياسات الإقتصادية في البلدان الأعضاء، وتمثلت هذه التخوفات أساسا في:

أ*إحتمال أن تؤدي قيود نظام سعر الصرف إلى إجبار البلدان ذات التضخم العالي إلى تطبيق سياسات تقييدية تؤثر سلبا على السير الحسن لأدائها الإقتصادي، وتدهور الوضع الإجتماعي.

ب*ثارت المخاوف من إحتمال دفع أسعار الصرف المحددة البلدان الأكثر توجها للإستقرار إلى العمل على التوسع النقدي أي الزيادة في عرض السيولة.

ج*غياب نظرة تفائلية عن مستقبل هذا النظام، بحيث أنه من غير المعقول(حسب بعض البلدان)أن تتمكن كل دول النظام ذات التطورات الإقتصادية المتفاوتة من ربط سياساتها للحفاظ على الصرف الثابت، وذلك بسبب المضاربة في أسواق العملات الأجنبية، وهذا ما حدث بالفعل في فترة(1992-1994)لكن من خلال تتبع سير النظام النقدي الأروبي يمكن الإجزام إلى حد كبير بأن هذه المخاوف كان مبالغ فيها، فمن سنة 1979 حتى سنة 1983 حدثت سبع إعادات لتكييف أسعار الصرف، الثلاث الأولى منها كانت ما بين 1979و 1981 ولم تكن بالشكل الذي يثير الإضطراب في الأسواق رغم وجود توتر داخل هذا النظام بين سنتي 1981و 1982 أما الأربع إعادات التكييف الأخرى فكانت ما بين 1981 و 1983.

بصفة عامة، فإن النظام النقدي الأروبي حتى ديسمبر 1998 لم يكن سببا في نقل حالات التضخم بين الدول المشاركة كما كان متخوف منه، ومن جهة أخرى فإن بلدان النظام النقدي أظهرت اهتماما بكبح التضخم والركود العالمي والحاجة إلى التوازن الخارجي أكثر من المحافظة على التوازن داخل النظام النقدي الأوروبي من

أجل تجاوز عوائق النمو، ... غير أن هذا النظام شهد فترات توتر دفعت بواضعي السياسات النقدية إلى التفكير جديا في إحداث تغييرات في هذا النظام، كخروج الجنية الإسترليني بعد الأزمة المالية البريطانية في عهدة رئيس الوزراء" جون مايجر "عام 1994، وتبني نطاق التقلبات الواسع في سعر الصرف سنة 1995.

ومن هذا، وحسب رأي غالبية المتتبعين فإن النظام النقدي الأوربي قد حقق جل أهدافه وأتاح إزدياد واضح في تقارب الأداء الإقتصادي فيما بين بلدان ا لموعة الأوربية...

وهذا ما عبر عليه ا لس الأوربي بتصريحه" إن الغرض من النظام النقدي الأوربي هو إقرار قدر أكبر من الإستقرار النقدي في ا لموعة وينبغي النظر إليه باعتباره جزءا من إستراتيجية أشمل تستهدف نموا ثابتا مع الإستقرار وعودة تدريجية إلى العمالة الكاملة وتقريب مستويات المعيشة، وتقليل التفاوتات الإقليمية داخل الجماعة"..

حركة أسعار صرف العملات الأوربية بالنسبة للإيكو (*)1 (تقلب أسعار الصرف الإسمية الفعلية(*)

1974-1982 1979-1982

تغيير سعر صرف الإيكو: (ECU)

من أبرز أهداف الإيكو تحقيق درجة عالية من إستقرار سعر الصرف كأساس لمزيد من التكامل الإقتصادي داخل ا لموعة الأوربية .من الملاحظ أن تغير أسعار صرف (ECU) قد إنخفض بالمقارنة بعدد من العملات غير الداخلة سواء داخل أوربا أو خارجها فقد كان متوسط التغير بالنسبة لكل عملات الإيكو بإستثناء الكراون في سنوات 1979-1981 أقل منه في سنوات 1974-1979 حسب الشكل كما انخفض متوسط تغير أسعار الصرف الأمية السارية لعدد من العملات الأوربية الغير المنظمة في (ECU) إنخفاضا كبيرا في سنوات 1979-1981 بالمقارنة بفترة 1974-1978 نظرا للروابط الإقتصادية والمالية بين الكثير من الدول الأوربية .ويبدو أن عمليات الإيكو كان لها تأثير حسن على تغير سعر صرف العملات المشتركة وامتد هذا

التأثير إلى العملات خارج الإيكو بينما ارتفع بشدة تغير أسعار الصرف الأمية للدولار والين والجنية الإسترليني منذ 1979،حيث عمليات التسوية داخل الإيكو كانت كمايلي:

24سبتمبر 1979إرتفاع 5 % بين المارك و الكراون،إرتفاع 2 %بين المارك وعملات الإيكو

30نوفمبر 1979 :خفض الكروان بنسبة 5% إلى عملة ECU بدون بلاغ

23مارس 1981 :خفض الليرة ب6% نسبة لعملاتECU

05أكتوبر1981 :رفع قيمة المارك و الفولدر الهولندي ب5.5 %ن سبة إلى الكراون والفرنك البلجيكي وفرنك لكسمبورغ .والجنيه الإرلندي وخفض قيمة الفرنك الفرنسي والليرة ب 3 %نسبة للكراون والفرنك البلجيكي والجنيه الإرلندي.

22فبراير 1982 :خفض قيمة الفرنك البلجيكي ولوكسمبرج ب 8.5 %وكذا الكراون بـ 3. %

14جويلية 1982 :تغير بين الفرنك الفرنسي والمارك والغالدر ب10 %وبين الليرة والمارك والغالدر بـ 7 %وبين الكراون وفرنك بلجيكا ولوكسمبورغ والجنيه الإرلندي من جهة والمارك والغولدر من جهة أخرى بـ 4.25. %

21مارس 1983 :رفع قيمة المارك بقيمة 5.5 %والغادر بـ 3.5 %والكراون بـ2.5 %وكل من فرنك بلجيكا ولوكسمبورغ بـ 1.5 %وخفض الفرنك الفرنسي والليرة بـ 2.5 %والجنيه الإرلندي بـ 3.5. %

ودائما في إطار نقط العبور الهامة التي تستوقفنا في مسيرة اليورو فقد قام المجلس الأروبي عام 1988 بتشكيل لجنة مختصة لوضع خطة جديدة لإنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي لبلدان أوربا، وكانت قد إقترحت في تقريرها هذا الذي قدمته في أفريل 1989بقيادة" جاك ديلور "تطبيق برنامج من ثلاث مراحل ينتهي بإنشاء عملة واحدة للإتحاد النقدي الأوربي، حيث يتكون هذا النظام من البنك المركزي الأوربي والبنوك المركزية للدول

الأعضاء، وتكون لجنة الإتحاد ومجلس الوزراء مسؤولين عن تنسيق السياسة الإقتصادية، ويوجه أخص السياسة المالية.

إذن كل هذه الإقتراحات كانت بمثابة تجديد لرغبة الدول الأوربية في إقامة وحدة نقدية من أجل تعزيز التكتل الإقتصادي، الشيء الذي تأكد فعلا في معاهدة" ماستريخت... "

ج - إتفاقية" ماستريخت: "

التي تم إنعقادها في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر سنة 91 أثناء إجتماع المجلس الأروبي، وتم المصادقة عليها في فبراير 92 .هذه المعاهدة التي شكلت حجر الأساس ودستور عمل الإتحاد الأوربي في حاضره ومستقبله، والتي بموجبها تم إنشاء بنك.

المطلب الثالث: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي قبل إقرار الأورو:

إن النظام النقدي الأوروبي مر بعدة مراحل ومعاهدات قبل تطوره ومن بينها مايلي:

أ- معاهدة روما: لقد بلورت معاهدة روما 1957 فكرة إنشاء سوق أوروبية مشتركة من خلال التقارب التدرجي للسياسة الاقتصادية للدول الأعضاء، وتسهيل انتقال السلع حيث اكتفت هذه المعاهدة بتوجيهات عامة، تدف إلى تحقيق التعاون النقدي الأوروبي [1]. تتضمن هذه المعاهدة مواد تخص الجانب النقدي نذكر منها:

المادة106: تنص على تحرير حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بالموازاة مع إلغاء الرقابة على الصرف.

المادة 107: أولت أهمية وشددت عليها فيما يتعلق بأسعار الصرف في تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء.

[1] بوكار عبد العزيز،تأثير الإتحاد النقدي الأوربي على صندوق النقد الدولي،مرجع سابق

المادة 105: نصت على ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية وإنشاء مجلس نقدي أوروبي لتعزيز التعاون النقدي.

المادة 104: نصت على ضرورة استقرار في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وكذلك اهتمام برفع نسبة التشغيل، وتثبيت أسعار الصرف.

المادة 108: إمكانية منح مساعدات للدولة التي تعاني من اختلالات في ميزان مدفوعاتا(مساعدات تعاونية).

ومنه يمكن القول أن معاهدة روما كانت أساس الانطلاقة للدول الأوروبية في مجال التعاون الاقتصادي والنقدي فيما بينها قصد مواجهة الأزمات الاقتصادية لاحقا.

ب- نظام الثعبان الأوروبي 1973:

الثعبان داخل النفق:

إن إنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبي سنة 1950 يعد من أهم الخطوات العملية في مجال التعاون النقدي والاقتصادي بين الدول الأوروبية، حيث تواصل هذا الجهد بإبرام معاهدة روما وإنشاء الجماعة الأوروبية 1957، وفي 1969 وفي ظل تنامي الأخطار التي أصبحت تدد نظام الدول بعد التخلي عن أسعار الصرف الثابتة ولدراسة هذا الوضع قصد التأقلم معه اجتمع رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية في لاهاي بولندا في 1-2 ديسمبر 1969 حيث تم دراسة اقتراح مواصلة التعاون النقدي بين دول الجماعة من خلال إنشاء وحدة اقتصادية ونقدية يتم تنفيذها مرورا بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تدف إلى تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية وتعزيز انتقال رأس المال.

المرحلة الثانية: يتم فيها إنشاء صندوق احتياطي أوروبي، هذا الاقتراح لقي الموافقة والتأييد من قبل الجميع ،حيث تأكد هذا المنحى بالتقرير المقدم من طرف خبراء دول الجماعة برئاسة وزراء لكسمبورغ في

أكتوبر 1970، عرفت بخطة وارنر (plan warner)* يتضمن هذا الاقتراح برنامجا لاستكمال التكامل النقدي الأوروبي من خلال طرحه لأول مرة لفكرة إنشاء صندوق أوروبي لإرساء هذا التعاون[1].

برز إلى الساحة تعارض من ناحية الأفكار فيما يخص الطريق الواجب إتباعه لتحقيق الوحدة. فالنقديين يرون ضرورة مواصلة التكامل من الناحية الاقتصادية ليتم في الأخير حسم الخلاف بمواصلة التكامل من الناحيتين المالية والاقتصادية جنبا إلى جنب.

تمثلت أهداف الخطة في إقامة اتحاد نقدي أوروبي في مدى أقصاه عشر سنوات، ينجم عنه في الأخير تثبيت أسعار الصرف بين عملات الجماعة دون رجعة كما نصت الخطة على بعض الإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تحقيق هذا التكامل فحثت على زيادة التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء والعمل المشترك في مواجهة التقلبات في أسعار الصرف.إن هامش التقلب التي أقرته سمتونيان 1971 لم تكن في صالح دول الجماعة التي كانت تسعى إلى التقرب فيما بينها وذلك بزيادة تجارتا البينية، مما يفرض عليها ضيق هامش التقلب بين أسعار صرف عملاتا لا توسيعه كما أن هذا الإجراء يتعارض وما تنشده الدول الأوروبية لإقامة سوق موحدة، ولمعالجة الأمر اجتمع محافظو البنوك المركزية للدول الأعضاء: فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لكسمبورغ، إيطاليا، هولندا حيث تقرر فيه حفظ هامش التقلب لعملات دول الجماعة ±1,125% فيما بينها (اتفاق بال) بسويسرا في 10 أفريل 1972. كما حدد هامش التقلب لعملات دول الجماعة الأوروبية مقابل الدولار في حدود في حدود ±2،25 كما جاء به اتفاق سوثونيان، وقد عرف هذا التنظيم الجديد باسم الثعبان الأوروبي وتحديدا الثعبان داخل النفق.

الثعبان: يمثل الهامش المسموح به للعملات الأوروبية بالتقلب فيه ±1,125%، على جانبي السعر المركزي الاسمي غير المباشر، حيث يمثل سعر صرف أقوى العملات (المارك الألماني) أعلى الثعبان وتمثل العملات الضعيفة أسفل الثعبان(الليرة الإيطالية).

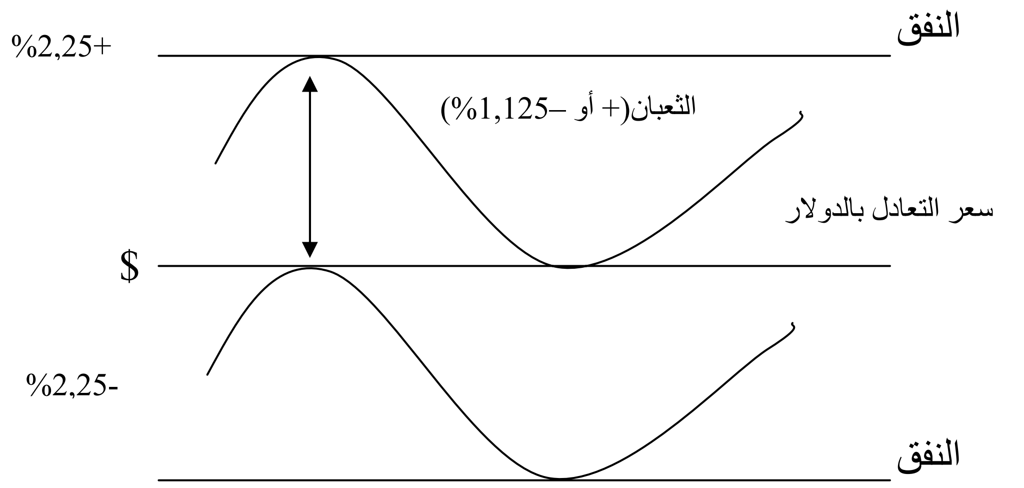
*- هو الوزير الأول لليكسومبورغ حيث قدم تقريرا لإنشاء اتحاد نقدي واقتصادي لأوروبا .

(1) LELART.M.la constrection monétaire Européenne, paris, dunod,1994,p :26

النفق:

يمثل حدود التقلبات القصوى التي جاء بها اتفاق سمثونيان لعملات دول الجماعة في حدود ± 2.25% مقابل الدولار، وبما أن أسعار الصرف العملات الدول الأعضاء مقابل الدولار ترتفع وتنخفض معا، ففي كل الحالات يكون الثعبان داخل النفق كما هو مبين في الشكل.

شكل رقم: (1) . الثعبان الأوروبي



المصدر: Batamoulie, Gerard, économie monétaires .P

يتوسط سعر التعادل بالدولار النفق، وتقوم العملات الأوروبية بالدولار طبقا لسعر الدولار المركزي مقابل الذهب وذلك وفق سمثونيان ب 38 دولار للأوقية من الذهب، وحتى تحافظ هذه العملات على استقرارها داخل النفق عند حدود ± 2.25 تقوم البنوك المركزية الأوروبية لدول الجماعة بشراء الدولار عند ارتفاعها وبيعه عند انخفاضها ، ذلك تحت تأثير قوى العرض والطلب على كل عملة .

ففرضا أن عملة ما ولتكن المارك الألماني يقع على سقف النفق وكذلك على ظهر الثعبان ، في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي الألماني عن طريق شراء الدولار مقابل المارك، حتى يحافظ علة سعر صرف المارك داخل النفق ، كما يقوم بشراء العملات الأوروبية الضعيفة وبيع المارك حتى يبقى في حدود ±1,125 ،

وفي حالة ملامسة المارك أسفل النفق يقوم البنك المركزي بالعملية العكسية وهي شراء المارك مقابل الدولار والعملات الأوروبية الأخرى.

يلتصق ظهر الثعبان ببطنه عندما تكون أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار هي نفسها أسعار تعادلها بالدولار.

ظل الثعبان مستقر حتى منتصف جوان 1972 . مما أدى إلى نظام عملات أخرى، حيث مثلت كل من الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكرونة الدانماركية. الحد الأدنى علة جانبي الأسعار المركزية لكل منها.ومن أهم ميزات نظام الثعبان النقدي الدور الذي لعبه في استئناف ربط العملات الأوروبية بالدولار الأمريكي باعتباره عملة احتياط رئيسية في العالم، مما أدى إلى استمرار تأثر السياسات الاقتصادية الأوروبية بالسياسات الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية ، دون تأثير مقابل لها.

انيار تنظيم الثعبان: إن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية في 13 فيفري 1973 على تخفيض في قيمة عملتها بنسبة10%، مع عدم تدخلها في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار[1]. أدى إلى اتفاق دول الجماعة الأوربية في تلك الفترة على التقويم المشترك لعملاتا، هذه الدول هي ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ. حيث تحافظ هذه الدول على هامش التقلب في سعر صرف عملاتا في حدود 2.25% ± .

حيث قررت هذه الدول إعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار، وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة2.25% عن سعر التعادل.

(1) ساخي بوبكر، الأورو وموقعه من العملات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جانفي 2002، ص: 44.

هذا يعني أن النفق قد انتهى وبقي الثعبان وحده فقط، لتنظم كل من السويد والنرويج في 14 مارس 1973.

ومن إدارة وتنظيم تدخل البنوك المركزية للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لعمليات التعويم الجماعي لسعر صرف عملاتها، قامت هذه الدول بإنشاء الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، وهو حصيلة اتفاق وزراء مالية دول المجموعة الأوروبية في سبتمبر 1972 وبدا عمله في جوان 1973 ، كما تولى إدارة هذا الصندوق بنك التسويات الدولية في "بازل" بسويسرا.

إن الاختلاف والتباين في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم للدول المشكلة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ض إلى ذلك ارتفاع أسعار البترول 1973 وما نتج عنه من فجوات تضخمية وحدوث اختلالات في موازين المدفوعات، إضافة إلى التعديلات العديدة التي حدثت على مستوى أسعار التعادل لبعض العملات للدول الداخلة في تنظيم الثعبان .

كل هذه الأسباب أدت إلى ترك بعض الدول تنظيم الثعبان مثلا: فرنسا تركت هذا التنظيم في 19 جانفي 1974 ثم عادت إليه في 10 جوان 1975، لتتركه مرة ثانية في 15 مارس 1976، كما تركت السويد هذا التنظيم في 28 أوت1977، والنرويج في 12 ديسمبر 1978.

إن السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدول تترك تنظيم الثعبان و بالتالي جعل عملتها معومة بصفة مستقلة، هو رغبة هذه الدول في جعل سعر الصرف لعملتها ينخفض إلى مستوى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان(2.25% من سعر التعادل المركزي)، أي تشجيع صادراتها على حساب صادرات الدول التي بقيت في التنظيم ،كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى انهيار تنظيم الثعبان[1].

---

[1] مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق للنشر2000، ص:09.

كما أن تعرض الدولار لهزات خلال سنة 1978 مما أدى إلى تعرض العملات الضعيفة لبعض الدول كبريطانيا، إيطاليا لتذبذبات كبيرة، مقابل تعزيز عملات السوق القوية كعملة ألمانيا، فرنسا.

هذا الأمر أدى إلى التفكير في نظام نقدي جديد يسمح بتكريس الاستقلال النقدي الكامل على الولايات المتحدة الأمريكية ويعزز من ارتباط دول المجموعة الأوروبية، وقد اتفق على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد يعمل وفق نظام السلة عوض نظام الثعبان الذي انسحبت منه جميع الدول الأوروبية سنة 1979.

المبحث الرابع: وحدة النقد الأوروبية"ECU":

من خلال هذا الفصل سنتناول المحاور التالية والتي تتمثل في نظام وحدة النقد،ثم مشاكل هذه الوحدة النقدية ،وبعدها إقرار العملة وفي الأخير نتطرق إلى مراحل إطلاق الأورو.

المطلب الأول: نظام وحدة النقد الأوروبية"ECU":

ينص النظام النقدي الأوروبي الجديد على أنه يتم إنشاء وحدة النقد الأوروبية ECU من سلة عملات تضم مبالغ محددة من كل عملة من عملات دول المجموعة الأوروبية حيث يتم تحديد سعر مركزي لكل عملة من عملات الدول الأعضاء مقابل هذه الوحدة.[(1)]

أصبح هذا النظام قيد التطبيق في منتصف 1979 حيث ووفقا لهذا النظام يتحدد لكل عملة من العملات الداخلة في اتحاد النقدي سعرين، أحدهما مركزي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية(ECU) كما يسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود ± 2,25 % من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها استثناء بالتذبذب في حدود6% شريطة تخفيض هذه النسبة حال ما تسمح الظروف الاقتصادية بذلك.

أما السعر الثاني فهو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في الاتحاد النقدي.

الجدول التالي يبين لنا عملات الدول المشاركة في الايكو مع دخول النظام حيز التنفيذ، وكذلك يبين لنا سعر صرف عملات الدول المشاركة مقابل الايكو(سعر الصرف المركزي).

[(1)] حنيش الحاج: اليورو وانعكاساته على بنية التجارة الخارجية، أسعار الصرف، والمديونية الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رسالة ماجستير جوان 2001، ص: 29.

جدول رقم05 المكونات النقدية لوحدة الإيكو

العملة	الوزن والنسبة المئوية في السنة(%)			المقدار الثابت من العملة في السلة 89-09-21	سعر العملة مقوما بالايكو 90-04-6	الوزن أو النسبة المئوية للعملة في السنة 90-04-06	الوزن النسبي(%) 1995
	79/3/13	/9/17 84	/9/21 89				
المارك الألماني	3,3	32	30,1	0,6242	2,03748	30,6	33,3
الفرنك الفرنسي	19,8	19	19	1,332	6,93082	19,2	20،49
الجنيه الإسترليني	13,3	15	13	0,08784	-	12,2	10,33
الليرة الإيطالية	9,5	10,2	10,15	151,8	1514,14	10,2	7,17
الجليد الهولندي	10,5	10,1	9,4	0,2198	2,29886	9,6	10,47
الفرنك البلجيكي فرنك لكسومبورغ	9,7	8,5	7,9	3,431	42,6263	9,6	10,47
الكرونة الدانماركية	3,1	2,7	2,45	0,1976	7,87307	2,5	2,72
الجنيه االإيرلاندي	1,1	1,2	1,1	0,008552	0,769048	1,1	1,04
الدراخمة اليونانية	-	1,3	0,8	1,440	-	0,7	0,47
البيزيتا الإسبانية	-	-	5,3-	6,885	132,088	5,2	4,24
الاسكو البرتغالي	-	-	0,8	1,393		0,8	0,71

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ص: 83.

إن انحراف سعر صرف عملة دولة عضو في الاتحاد النقدي بعيدا عن السعر المركزي، يوجب على السلطات المركزية القيام بجهود لتصحيح الوضع، كالتدخل في الأسواق عن طريق بيع وشراء العملات المختلفة، أو تخفيض(سعر الفائدة) عادة على الودائع العملة التي يضغط السوق باتجاه رفع سعر صرفها، ذلك لتحقيق التوازن بينهما وبين العملات الأخرى.

الجدول التالي يبين لنا الأسعار المركزية الثنائية(المحورية) لبعض العملات الأوروبية المشاركة في النظام في 06 أفريل 1990،والجدول رقم:**06**. يوضح: **الأسعار المركزية الثنائية لبعض العملات الأوروبية.**

الدولة	الفرنك البلجيكي	الجيلدر الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا	42,6263	0,05393	0,16259	0,04779
هولندا	18,5424	2,29886	3,01489	0,88630
فرنسا	6,1503	0,33169	6,93082	0,29397
ألمانيا	20,9211	1,12828	3,40166	2,03748

المصدر: نفس المرجع السابق ، ص: 64.

الأرقام التي تحتها خط داخل المستطيل هي الأسعار المركزية للعملات مقابل الايكو.

إن إصدار وحدة النقد الأوروبية يقابلها قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطاتا الذهبية، وكذلك 20% من أرصدتا بالدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

المطلب الثاني: مشاكل وحدة النقد الأوروبية" ECU ":

نظرا لأهمية بريطانيا اقتصاديا في أوروبا ووزنا بين دول الاتحاد والتي حافظت على إبقاء الجنيه خارج نظام النقد الأوروبي فإن أي وحدة اقتصادية ونقدية دون بريطانيا سوف تعتبر غير كاملة في نظر الأوروبيين، كما أن النظام النقدي الأوروبي لم يستطع إنشاء صندوق النقد الأوروبي كوسيلة للمقاطعة بين البنوك المركزية، أي عدم الوصول إلى اقتصاد نقدي حقيقي الأمر الذي أدى بالحكومات الأوروبية إلى العمل على تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء بحيث ينجم عنها سوق واحدة أطلق عليها" السوق الداخلية" مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال، إلغاء الحواجز الجمركية والفنية والتحرير الكامل لعناصر الإنتاج والسماح بحرية تنقل الأفراد،وهكذا تحول هدف السماح النقدي من السياسة النقدية والتركيز على

استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي إلى هدف التحكم في التضخم عن طريق حث دولة على العمل على تقليص معدل التضخم إلى أدنى حد وذلك مقارنة بمعدل التضخم في ألمانيا.

3) **تقرير دايلور**: إن التكامل النقدي بالضرورة توحد العملات داخل النظام النقدي الأوروبي، وضرورة إسناد السلطة النقدية إلى الهيئة المركزية موحدة ومحايدة.

وقد قام المجلس الأوروبي في 1988 بتأسيس لجنة خاصة برئاسة جاك([1]) دايلور تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، قصد وضع الخطوات الأساسية لإنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ومن أهم هذه الاقتراحات التي جاءت في تقرير هذه اللجنة لتحقيق الوحدة النقدية نجد ([2])

التحويل التام للعملات،التكامل بين البنوك والهيئات المالية الأخرى،إلغاء هوامش التذبذبات والحفاظ على المساواة في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء،وجود سياسة نقدية واحدة،إنشاء النظام النقدي للبنوك المركزية،إنشاء لجنة متابعة لتنفيد السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف من قبل البنك المركزي الوطني.

وبالتالي يمكن القول أن تقرير دايلور يعتبر البداية الحقيقية لإرساء قواعد الوحدة الأوروبية الكاملة، وتتويجا لجهود كبيرة بذلتها أوروبا في مسيرتا نحو الوحدة المنشودة.

المطلب الثالث: إقرار العملة الموحدة الأورو:

I-تعيين دول الأورو:

1)- اختيار دول الأورو: يطلق على الدول التي تمكنت من تحقيق معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بدول " منطقة الأورو" ([3]) وهي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، النمسا، بلجيكا، لكسمبورغ، فنلندا، البرتغال، ايرلندا، وقد اختيرت هذه الدول من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي في القمة الأوروبية المنعقدة في بروكسل 02 ماي 1998، رغم الخلافات في وجهات النظر حول تفسير معايير الانضمام.

[1] - دايلور ولد في باريس عام 1925، ترأس مفوضية الاتحاد الأوروبي سنة 1995، أطلق عدة مبادرات لإحياء الوحدة الأوروبية، وفي سنة 1985 قام بتأليف "الكتاب الأبيض" ورسم فيه استراتيجيته لإنشاء سوق أوروبية موحدة ومشتركة في نهاية 1992.

[2] - حنيش الحاج، الأورو وانعكاساته على بنية التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[3] - تسمى بالفرنسية Euroland وهي المنطقة التي إنظمت دولها إلى الوحدة النقدية

وقد تم قبول عضوية إيطاليا رغم ارتفاع الديون العمومية حيث بلغت سنة 1997 ما قيمته 121% من الناتج المحلي الإجمالي مع تعهدها بمواصلة جهودها في تخفيض نسبة الديون العمومية، كذلك الأمر بالنسبة للدول التي لم تتمكن من تحقيق باقي الشروط.

الجدول رقم (07) معايير التقارب المحققة من طرف دول الاتحاد سنة 1997(%)

المؤشر / الدولة	تضخم أسعار الإهتلاك	عجز الموازنة كنسبة من PIB	الدين العمومي كنسبة من PIB	أسعار الفائدة طويلة الأجل
ألمانيا	1,4	2,7	61,3	5,6
فرنسا	1،2	1,9	58,00	5,5
إيطاليا	1,8	2,6	121,6	6,7
بريطانيا	1,8	1,9	53,4	7,0
أسبانيا	1,8	2,6	68,6	6,8
هولندا	1,8	1,4	72,1	5,5
بلجيكا	1,4	2,1	122,2	5,7
السويد	1,9	0,8	76,6	6,5
النمسا	1,1	2,5	66,1	5,6
الدانمارك	1,9	0,7	65,1	6,2
فنلندا	1,3	0,9	55,1	5,9
اليونان	5,2	4,00	108,7	9,8
البرتغال	1,8	2,5	62,00	6,2
ايرلندا	1,2	0,9	66,3	6,2
ليكسمبوغ	1,4	1,7	6,7	5,6
الهامش المرجعي لمعيار التقارب (ماستريخت)	2,70	3,00	60,00	7,80

المصدر: تقرير المفوضية الأوروبية، بروكسل، ماري 1988.

2-) الخصائص الاقتصادية لدول الأورو:

ألمـانـيا:

بلغ عدد سكانها سنة 1998 حوالي 82,5 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 357 ألف كلم²، وبلغ عدد معدل النمو فيها سنة(1998) 2,5 أما نسبة التضخم فوصلت إلى 1,5%. تبلغ قيمة احتياطات النقد الأجنبي 69،9 مليار دولار، حسب إحصائيات 1997.

أما الدخل الوطني الصافي فيقدر بـ: 2431,4 مليار دولار وبلغت صادرات ألمانيا سنة 1996 513,5 مليار دولار مقابل 445 مليار دولار واردات، أما متوسط معدل البطالة فيبلغ 11,4% سنة 1997.

فرنـــسا:

تبلغ مساحتها 549 ألف كلم²، وتعداد سكاني يبلغ 60،9 مليون نسمة سنة 97 وبلغ معدل النمو في فرنسا 2,1% سنة 1998 ونسبة التضخم 1,5% أما احتياطات النقد الأجنبي فبلغت نهاية 1997 (27,1)مليار دولار كما أن الدخل الوطني الصافي يبلغ 1622,7 مليار دولار (إحصائيات 1998) كما بلغت صادرات فرنسا سنة 1996 مبلغ 289,6 مليار دولار مقابل 275,9 مليار دولار كواردات أما متوسط معدل البطالة فيبلغ 12,4% في سنة 1997.

إسبـانـيا:

بلغت نسبة النمو في اقتصادها سنة 1998: 3,4% ، مما جعلها مرشحة لأن يستمر اقتصادها في النمو سنتي 1999 و2000. تبلغ مساحتها 505 ألف كلم²، بتعداد سكاني قدره 40 مليون نسمة كما بلغ الدخل الوطني الصافي 592 مليار دولار أما معدل التضخم فوصل إلى 2.5% ومتوسط البطالة 20،8% خلال سنة 1997.

كما بلغت صادراتها سنة 1996: 102,1 مليار دولار، مقابل 121 مليار دولار كواردات.

إيــطالــيا:

تتربع على مساحة 30100 كلم²، بتعداد سكاني بلغ سنة 1998 حوالي 58 مليون نسمة، أما نسبة النمو فبلغت 1,6% ومعدل التضخم 1,8% كما وصل حجم الدين إلى 121,6% من الناتج الإجمالي الداخلي في سنة 1997.

هذا المشكل كاد أن يحرمها من الانضمام إلى الوحدة النقدية كما أن نسبة البطالة.

البرتغــال:

حققت استفادة كبيرة من خلال انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وتتمثل خصائصها الاقتصادية في عدد سكان بلغ 10 ملايين نسمة، ومساحة تقر بـ: 922000 كلم²، كما حققت معدل نمو يقدر بـ 3,3% ونسبة تضخم 2,9%.

وقد بلغ حجم الدين 62% من إجمالي الناتج الداخلي في نفس السنة، وقدرت نسبة البطالة بـ 5,8% ناية سنة 1997 مقابل 6,7% سنة 1996، وصادرات بلغت حوالي 23,8 مليار دولار مقابل 34,1 مليار دولار كواردات سنة 1996.

وتتوفر على احتياطي نقدي يقدر بـ 15,1 مليار دولار كواردات سنة 1996.

وتتوفر على احتياطي نقدي يقدر بـ 15,1 مليار دولار (إحصائيات 1997).

فــنلنــدا:

تم قبولها في عضوية الاتحاد الأوروبي بعد إيفائها لمعايير الانضمام حيث بلغ معدل النمو سنة 1998 حوالي 3,4% كما أن عدد سكانا يقدر بـ: 5 ملايين نسمة وتتربع على مساحة 337000كلم²، وحققت دخل وطني صافي 130مليار دولار، مع نسبة تضخم 1,8% وعجز0,9% من إجمالي الناتج إجمالي ووصل حجم الدين فيها إلى حدود55,8 % وهو يقارب شروط اتفاقية ماستريخت، وتبلغ نسبة البطالة

فيها حوالي 12,5% سنة 1998، مقابل 14,5% سنة 1997، أما صادراتا فوصلت سنة 1996 إلى 38,4 مليار دولار مقابل 29,3 كواردات.

هـولنـدا:

بلغت نسبة النمو فيها 2,7% خلال سنة 1998 ومعدل تضخم 1,9% كما بلغ معدل البطالة 5,1% سنة 1996، ويقدر تعداد سكانا 16 مليون نسمة على مساحة41 كلم^2.

دخل وطني صافي بـ 397 مليار دولار مقابل 161 مليار دولار، وحجم دين 72,1% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997، وبلغت صادراتا سنة 1996 حوالي 77,4 مليار دولار مقابل 161 مليار دولار سنة 1996 وتتوفر على احتياطي نقدي في ناية سنة 1997 يقدر بـ 21,9 مليار دولار.

أيـرلنـدا:

يقدر عدد سكانا بحوالي 4 ملايين نسمة(سنة 1998)، كما بلغ متوسط البطالة فيها إلى 10,2% سنة 1997، أما معدل التضخم فيبلغ سنة 1998 وقدرت نسبة النمو فيها سنة 1998 بـ 6,9% وصادرات وصلت إلى حوالي 48,1 مليار دولار سنة 1998 مقابل 35,7 مليار دولار للواردات ، واحتياطي نقدي يقدر بـ 6مليار دولار.

النـمسـا:

تعداد سكاني بحوالي 8 ملايين سنة 1998، على مساحة قدرها 84000كلم^2، وتم قبولها في عضوية الأوروبي بعد استيفائها لأربعة معايير من الخمسة معايير لاتفاقية ماسترخت، فقد سجلت عجزا مرتفعا بلغ معدل النمو فيها 3,4% سنة 1998، ونسبة تضخم 3,5% أما حجم الدين العمومي فبلغ 66,1% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997، وصادرات في حدود 46,9 مليار دولار سنة 1996، مقابل واردات بـ 68,9 مليار دولار، مستوى البطالة 4,4% ناية 1997.

بلجيـكا:

تضم عاصمة أوربا " بروكسل" ولم تصادف أي صعوبات خلال مسيرة التحول إلى الوحدة النقدية خاصة في الجانب السياسي.

تتربع على مساحة 31100 كلم^2، بتعداد سكاني في حوالي 10,20 مليون نسمة(سنة 1998) ومعدل تضخم بـ 1,4% أما حجم الدين فقدر بـ 122,2% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997.

معدل بطالة بـ:12,7% سنة 1997، وصادرات خلال سنة 1996 بحوالي 157,3 مليار دولار مقابل 154,9 مليار دولار كواردات.

لكسمبورغ:

عدد سكانا يقدر بـ: 412 ألف نسمة، ومساحة 3000 كلم^2، ومعدل نمو وصل إلى 3،7% من إجمالي الناتج الداخلي. كما وصل احتياطها النقدي إلى 0,024 مليار دولار سنة1997.

3) **الوزن العلمي الجديد لمنطقة " الأورو"**:

تعد منطقة الأورو تكتل اقتصادي قوي[1] مقارنة باليابان والولايات المتحدة الأمريكية، بتعداد سكاني يقدر بـ: 290 مليون نسمة وناتج إجمالي لدول منطقة الأورو: 6303,6 مليار دولار حسب إحصائيات 1997.

كما تبلغ نسبة مساهمة دول الأورو في التجارة العالمية حوالي 19% مقابل 17% للولايات المتحدة الأمريكية، و8% لليابان لباقي دول العالم، كما تبلغ المبادلات البيئية لدول أوروبا حوالي 60% من مبادلاتا الإجمالية[2].

---

(1) حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

(2) Didier cahen, l'euro (1997-1999), L'heure des préparatifs.

تقدر صادرات دول منطقة الأورو عام 1996 حوالي 540 مليار دولار إلى الخارج الاتحاد الأوروبي أما وارداته فبلغت 486 مليار دولار من خارج الاتحاد الأوروبي.

تمثل صادراتا الاتحاد الأوروبي ضعف صادرات اليابان سنة 1997، وتجاوزت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بـ: 25%، وتمثل نسبة 20% من الصادرات العالمية

(سنة 1997) أما فيما يخص الواردات فتمثل وارادات الاتحاد الأوروبي نسبة 16% من الواردات العالمية مقابل 10% للولايات المتحدة الأمريكية، مقابل 7% لليابان.

كما أن دول الاتحاد الأوروبي تملك أكبر احتياطي من النقد الأجنبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، يجدر الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج للاحتفاظ بالأرصدة النقدية الأجنبية لأنا تسدد معظم التزاماتا بالعملة الوطنية (الدولار).

المطلب الرابع: مراحل إطلاق الأورو:

إن إطلاق الأورو مر بعدة مراحل وهدا ما سوف نريد التطرف إليه من خلال الاستخدام الدفتري للأورو،ثم موعد تداول العملة، إضافة إلى الخصائص الفنية لهذه العملة.

1)- الاستخدام الدفتري للأورو:

طبقا لاتفاقية " ماستريخت" فإن الفكرة الإنتقالية لإطلاق الفترة يكون بإمكان الأوروبيين التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة "الأورو" من خلال الحسابات الدفترية والشيكات إلى جانب العملات الأوروبية المحلية تحت شعار "لا فرض ولا مانع " حيث للأفراد الحرية في التعامل بالعملة الوطنية أو الأورو هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتم التثبيت النهائي للموازنات والعمل بالسياسة المالية الموحدة للنظام الأوروبي للبنوك

المركزية، كما يكون بالإمكان إصدار الديون بالأورو والاختفاء التدرجي للايكو "ECU " مع تحويل العقود المحررة بالايكو إلى الأورو بنسبة تحويل

01إيكو = 01 أورو.

وقصد إشباعه الثقة في التعامل بالأورو، عملت المفوضية على تشجيع التجار على وضع تسعيرتين على السلع واحدة بالأورو والأخرى بالعملة الوطنية دون إلتزامهم بقبول الدفع بالأورو حيث الهدف منه تعود المواطن على سلم الأسعار الجديدة وكذلك التعامل بالعملة الجديدة الأورو بحلول عام 2002، تاريخ طرحها في الأسواق كقطع نقدية وورقية.

2)- تداول الأورو كعملة مشتركة ووحيدة:

يعتبر 01جانفي 2002 هو تاريخ طرحها في الأسواق كعملة أوروبية مشتركة لـ 11 دولة تمثل منطقة الأورو، حيث تكون هذه العملية على شكل قطع نقدية وورقية في حين يتم سحب العملات الأوروبية من التداول تدريجيا خلال ستة أشهر،(نهاية جوان 2002)، ولنجاح العملية(المرور نحو العملة الوحيدة) وضعت "خطة الورقة الخضراء"[1] وهي تهدف إلى:

الجدوى الفنية والتنفيذية، الإلزام بالاتفاقية، السهولة والمرونة.

ولتحقيق هذه الأهداف نصت الورقة على الالتزام بالتوصيات التالية:

السرعة في العملية لتقليل الارتباك وتقليل النفقات وذلك بتجنب الترتيبات المكلفة وبث الثقة العامة وسط الأفراد وزيادة درايتهم بالعملة الموحدة.

[1] في ماي 1995، قام الاتحاد الأوروبي بوضع ترتيبات عملية تساعد على تنفيذ بنود اتفاقية ماستريخت تمهيدا لإصدار الوحدة النقدية، وهذه الترتيبات عرفت بالورقة الخضراء "Green paper"

وخلال الستة أشهر المخصصة لسحب العملات الوطنية من التبادل يكون بإمكان المتعاملين والأفراد استبدال عملاتم بالأورو وفق السعر الرسمي المحدد للأورو الموحدة بتاريخ 1998/12/31 دون إجراء التبادل بين العملات الوطنية.

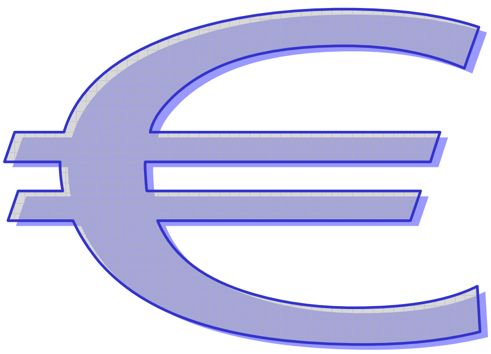
3)- ولادة الأورو: " الأورو" "EURO"

هو اسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع "مدريد" سنة 1995 بعد اختلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا، حول التسمية الرسمية للعملة الموحدة ليتدخل المجلس الأوروبي وحسم الأمر لصالح كلمة

"EURO"[1] وقد اعتمد شعار العملة الموحدة الأورو حرف(E) يخترقه خطان أفقيان يرمزان إلى الاستقرار كما أنه الحرف الأول كلمة "EUROPE"

أما بالنسبة لقيمة الأورو فقد تم الاتفاق بتاريخ 01 جانفي 1999 ستكون 01 أورو= 01 أيكو كما ستكون كل عملات دول منطقة الأورو مثبتة بالنسبة للأورو بخمسة أرقام بعد الفاصلة، مثلا قيمة الفرنك، 01أورو= 6,55957 ف.ف.

أما الشكل والألوان والتخطيط والمواد والرموز المكونة للعملة الموحدة " الأورو" فقد خضعت لمفاوضات طويلة وصعبة تم الاتفاق حولها سنة 1996 بقمة "Dublin".



" الشعار المعتمد للأورو"

1 - Zoom sur L'euro, « hachatte jeuneusse » : paris /France/1999

3-1) الخصائص الفنية للأورو:

أوكلت مهمة وضع التصميمات للأوراق النقدية للعملة الموحدة الأورو، للمهندس الألماني(روبير كالينا) هذه التصميمات ترمز إلى نماذج معمارية للثقافة الأوروبية خلال سبعة عصور، آخرها عصر الحديد والزجاج الذي ميز القرن العشرين.

وتم عرض هذه التصميمات على وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي، وتم اعتمادها أما أشكال وألوان العملة فقد أختيرت من قبل المعهد النقدي الأوروبي الذي حل محله فيما بعد البنك المركزي الأوروبي.

تمت الموافقة على أن تصدر العملة الموحدة الأورو في:

العملات الورقية:

-سبعة أوراق نقدية من فئة: 5، 500،200،100،50،20،10 أورو[1].

تم تصميم الأوراق النقدية للأورو بحيث تحمل على الوجه الأول رسومات هندسية تمثل الثقافة الأوروبية، بالإضافة إلى خريطة لأوروبا الموحدة وصورة لعلم أوروبا الموحدة الشهير الذي يضم اثنا عشر (12) نجمة، تحمل اللون الأصفر مشكلة دائرة.

أما الوجه الثاني للعملة الورقية فيحمل أعلام الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي مع وجود جهة على ظهر الورقة خصصت لوضع رمز وطني بكل دولة من الدول الأعضاء.

وقد تم رسم الأوراق النقدية بالألوان التالية:

اللون الزهري للورقة النقدية من فئة 10 أورو،اللون الأزرق للورقة النقدية من فئة 20أورو، اللون البرتقالي للورقة النقدية من فئة 50أورو،اللون الأخضر للورقة النقدية من فئة 100أورو، اللون الأصفر للورقة النقدية من فئة 200 أورو،اللون الأرجواني للورقة النقدية من فئة 500 أورو.

العملات النقدية: تتكون القطع النقدية من قطع ذات 1، 2، 5، 10، 20، 50 سنتا

[1] مغاوري شلبي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

1 أورو، 2 أورو.

01 أورو = 100 سنتا.

يحمل الوجه الأول للقطع النقدية رمزا أوروبيا عاما، مثل النجوم الإثنتا عشر المشكلة لعلم أوروبا الموحدة. أما الوجه الثاني منها فيحمل رمزا محليا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.([1])

وقد حصل الاتفاق مبدئيا بين دول الاتحاد على أن يتم طباعة 12 مليار من العملات الورقية و70 مليار من القطع النقدية المعدنية لتغطية احتياجات التداول. ([2])

كما سخرت كل الإمكانيات بده العملة النقدية الجديدة، سواء من طرف المؤسسات الخاصة التي أوجدت لهذه ومهام أخرى، أومن طرف الهيئات الخاصة المكلفة بذا الغرض على مستوى كل دولة عضو في الاتحاد.

3-2) تحويل الأورو:

إن تحويل الأسعار من العملات المحلية إلى الأورو يحدد عن طريق تقسيم السعر بالعملة الوطنية على سعر صرف وحدة واحدة من الأورو مقابل العملة الوطنية هذه.

مثلا: تحويل سعر قطعة خبز من الفرنك إلى اليورو فيكفي أن نقسم السعر بالفرنك على الرقم 6,55957 للحصول على السعر بالأورو.

ويطرح هنا مشكل الفواصل حيث اعتمادا مقاييس التحويل المعتمدة من قبل الدول الأوروبية كما يلي([3]):

حساب السعر الجديد بالأورو،

إذا كان الرقم بعد الفاصلة أكبر أو يساوي الرقم 5 نضيف سنتيما واحدا للرقم الثاني بعد الفاصلة ويصبح السعر الجديد برقمين كذلك.

[1] - القطع النقدية من فئة الأورو، في فرنسا مثلا تحمل على الوجه عبارة FR الجمهورية الفرنسية.

[2] - ساخي بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[3] - Zoom sur l'euro , OP-CIT

مثلا: لدينا سعر السلعة X = 5 ف ف ونريد تحويلها إلى الأورو.

5 ف ف/ 6,55957 = 0,76224 أورو.

نلاحظ أن الرقم الثالث بعد الفاصلة أصغر من 5.

ننقص سنتيما واحدا للرقم الثاني بعد الفاصلة (6) ليصبح السعر بالأورو = 0,75 أورو.

خاتمة الفصل

إن الوحدة الأوربية لم تكن مجرد حلم بل كان واقع يتبناه سياسيو أوربا من أجل الوصول إ لى وحدة إقتصادية ونقدية ،والعمل بدأ من معاهدة روما ثم إتفاقية بروكسل في سنة1972 مرورا بنظام الثعبان الأوربي في سنة1973،وصولا إلى وحدة النقد الأوربية الأيكو،ومن ثم إطلاق العملة الموحدة في 01جانفي1999إلى غاية01جانفي2002وهو تاريخ التداول الرسمي للأورو.

وتجدر الإشارة هنا للتحديات التي واجهتها دول الإتحاد الأوربي لتحقيق شروط الإنضمام ورغم ذلك أصبح الأورو حقيقة وينتظر أن تكون له إنعكاسات علي الإقتصاد العالمي،حيث كان له أثر على مواطني أوربا بالإيجابي حسب الخبراء،من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال،وشفافية الأسعار،وتوسيع عملية الإستثمار داخل منطقة الأورو،وهو الأمر الذي يختلف عن باقي الدول وخاصة الجزائر التي ستتحمل الأثار السلبية الناجمة عن إطلاق الأورو،إن لم تسرع في إتخاذ إجرا ءات مالية وإقتصادية فعالة لمواجهة هذا الوضع الجديد.

مقدمة الفصل:

تميزت العلاقات الدولية في القرن العشرين خاصة في النصف الثاني منه بقفزة نوعية وإتجاه جديد تجسد بظهور مفهوم حديث صار اليوم من أولى أولويات الحكومـات الوطنيـة، ألا وهـو مفهـوم التكـتلات والإندماجات الإقليمية هذا الإتجاه الذي قد تكون له جذور في عصور خلت، لكن ليست بالطريقة التي يطرح بها غداة الألفية الثالثة ، أين أضحى ضرورة حتمية وبديل لاغنى عنه لضمان الوجود في مصاف الدول الرائدة في العلاقات الدولية بعدما تأكد أنه منهج سليم ، لتعزيز الجهود القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وتوفير فرص للإسراع بعملية التطور، ولاسيما في مجال الصناعة، الزراعة، النقل، والمواصلات، وبهذا تتحقـق بواسطة التكامل الإقتصادي عدة مزايا أهمها:

* توسيع الأسواق * .ضمان فرص للتخصص* .تعزيز الكفاءة الصناعية * .تنويع الصادرات.
* ترقية المستوى المعيشي للأفراد وتحسين دخولهم.

وبالتالي إن نجاح أي إتحاد هو مرهون بتحقيق هذه المراحل، فإذا إستطاع ذلك فإن ميثـاق هـذا التكتـل يضمن وضع نظام نقدي يكفل تسوية الحقوق والديون فيما بين البلدان الأعضاء، مما يجنبها الكثير من المشـاكل والصعوبات خاصة في عمليات تحويل العملات والنشاط التجاري، وهذا ما يجعلها تتفق على إنشاء عملة موحدة ، أو إختيار إحدى العملات الوطنية كأساس لحساب حجم المعاملات .

وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

البنوك التجارية

النظام المصرفي في الجزائر

التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية

التأثيرات المرتقبة للأورو على المعاملات المالية

المبحث الأول : البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي مؤسسات غير متخصصة في عمليات معينة، ولكنها متخصصة في مجموعة عمليات نطلق عليها تعبير الخدمات المصرفية، ودور البنوك هنا الوساطة بين طائفتين من الأشخاص الإقتصادية. أشخاص ترغب في ترتيب حقوق لها قبل البنك التجاري، وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليها قبل هذا البنك، ويقوم البنك بدفع مقابل إستخدامه لهذه الحقوق، ويحصل على إئتمان مقابل ما يقدمه من خدمات، ويطلق عليها أحياناً" بنوك ودائع "وتعتبر أقدم البنوك نشأة ،حيث تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، ونظراً للتطور الذي يشهده العالم، تعددت خدمات ووظائف البنوك التجارية، وهذا ما سنتعرض إليه بإختصار وكذا العمليات التي تقوم بها من خلال عرض موارده وإستخدامات هذه الموارد.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

لقد إستقرت الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بعد أن ظهر التخصيص في الأعمال المصرفية، وأصبح لكل نوع منها أعمال محددة تقوم بها، وتقسم وظائف البنك التجاري إلى قسمين رئيسيين:

-العمليات المصرفية العادية

-خلق نقود الودائع) بإعتبارها عملية فنية و معقدة ([1]) .

1-*العمليات المصرفية العادية:

1-1 قبول الودائع وإيداعها في حسابات بأسماء أصحابها، وبعض هذه الحسابات قابل للسحب بالإطلاع ويطلق عليه الحساب الجاري والبعض الآخر يعتبر وديعة لأجل، وهذا الأجل لا يزيد عن سنة، ويمنح البنك التجاري للعميل صاحب الحساب الجاري شيكات يستطيع أن يصدرها لأمر من يشاء في حدود المبالغ المودعة في الحساب.

1-2 منح القروض قصيرة الأجل والتي تحصل عليها هذه البنوك عن طريق الودائع وتأخذ هذه القروض أحد الصور الآتية :

* قروض نقدية تحت الطلب وهي قروض لفترة قصيرة جداً وتمنح عادة لبيوت الخصم حيث تتعهد بتسديدها خلال24 ساعة.

[1] - مبادئ النقود والبنوك د مجدي محمود شهاب –مرجع سبق ذكره.

* السحب على المكشوف : وهنا يتجاوز السحب عن مقدار الرصيد الدائن للحساب الجاري وهو وسيلة شائعة من الإقتراض من البنوك، ولأن الفائدة التي تحصل على الرصيد المدين مقدار الفعلي المقترض من يوم ليوم، وليس على مقدار القرض عن كل فترة ،وهذا يكون سعر الفائدة عادة أرخص أنـواع الإقتـراض ([1]).

* الخصم : وجوهر هذه العملية هو الإقتراض رغم أن البنك لايعترف بذلك ومع هذه الوظيفة يقـدم العميل الكمبيالة أو السند الأدنى إلى البنك الذي يقوم بإقتراض العميل القيمـة الإسمية لهذه الأوراق بمثابـة ضمان المقرض خاصةً وأن البنك يطلب تطهيرها له من جانب العميـل.

1-3 القيام بخدمات الأوراق الما لية لحساب عملائه، ويقصد بذلك شراء الأوراق المالية، ويحـصل البنك على عمولة زهيدة مقابل قيامه بذه الأعمال ويدخل ضمن هذه الخدمات القيـام بإصـدار الأسـهم والسندات لحساب الشركات بما يشمل ذلك من عمليات الإكتتاب والتخصص وتحـصيل الأقـساط مـن المكتتبون ورد الزيادة في الإكتتاب إليهم.

1-4 القيام بالخدمات التجارة الخارجية ويشمل دلك إصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والتي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم ، تسديد طلبات المصدرين الأجانب.

لقيام بالخدمات المالية للعملاء مثل التحويلات النقدية بين العملاء وبعضهم ، كذلك القيام بعمليات تحـصيل الشيكات والكمبيالات للعملاء وسداد ديبونم نيابة عنهم ، كذلك تأجير الخزائن الحديدية والمخازن للعملاء .

القيام بعمليات أمناء الإستثمار لحساب العملاء) هي من الخدمات الحديثة (إذا تنشئ البنك التجاري إدارة خاصة به مهمتها القيام نيابة عن العملاء بعمليات الإستثمار من توظيف وإدارة الأموال ، ومن أهم وظـائف إدارة الأمناء الإستثمار وتنفيذ الوصايا وإدارة الشركات طبقا لما ورد في الوصية ومالا يخالف القانون ، وتقوم بمهمة الوصي على أقصر من المستحقين إذا كان ذلك وارد في الوصية.

2- خلق نقود الودائع:

* عمليات مصرفية غير عادية :

تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ، على مدى مايتوفر لديها من إحتياطات نقدية ، وعلى نسبة ماتحتفظ با البنوك من ودائعها في صورة أرصدة حاضرة، ففي حين تمثل حملة الإحتياطات النقدية أساس الودائع المصرفية ([2]).

[1]- مبادئ النقود والبنوك : مجدي محمود شهاب –نفس المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع المذكور أعلاه ص:

إذ ن النسبة التي تحتفظ به البنوك عرفا أو قانونا يستوجب على البنـوك التجاريـة أن تحـتفظ بـهذه الإحتياطات، في صورة أوراق بنكنوت أو الشيكات في خزانتها، أو في صورة حساب دائن لـدى البنـك المركزي.

ولذلك نرى أن الدور الذي تؤديه هذه الإحتياطات، يقتصر على تحديد المقدرة على خلق الودائع كما يقوم البنك المركزي بتحديد مقدار الإحتياطات النقدية، كما له من سلطة عرض النقود دون أن تكـون للبنـوك التجارية دور في ذلك ([1]) .

القانون : إذا رمزنا المقدار الإحتياطات النقدية بالحرف(**ح**).

-نسبة الإحتياطي إلى الودائع بالحرف (**س)**

تحدد الحد الأقصى لما يمكن أن يخلقه النظام المصرفي من ودائع ولنرمز له بالحرف (**و)** طبقا للمعادلة:

و ـ ح / س

مثال : **ح** - 100 مليون دج، **س** - 20 - 5/1 ومنه **و**- 100 - 500 دج .
1/5

أي كلما إنخفضت نسبة الإحتياطي إلى الودائع ينعكس ذلك على مقدرة النظام المصرفي على خلق هذه الودائع والعكس صحيح.

كما له وظائف أخرى تتمثل في:

-إستبدال البنك العملات الأجنبية بعملة وطنية والعكس صحيح وذلك لصالح العملاء.

-تأجير البن خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتم الغالية من مجوهرات وأوراق مالية ونقود.

-كما تمارس البنوك التجارية عن طريق شركة شقيقة.

-نشاط التأمين،نشاط الإستثمار.

المطلب الثاني: ميزانية البنك التجاري:

إذا أردنا أن نتعرف على عمليات البنك التجاري، فإن وسيلة ذلك هي الإطـلاع علـى الموازنـة، فالموازنة هي السجل الكامل لجميع العمليات التي يباشرها البنك، لماتضمه من أصول وخصوم إذ جميع مايوجد في البنك من إلتزامات تسمى خصوم وجميع مايتملكه البنك من حقوق تسمى الأصول ، ولا بد أن تتـساوى جملة الأصول مع جملة الخصوم من الناحية الحسابية بصرف النظر عن المركز المالي.

---

[1] – الوجيز في النقود والبنوك د.مجدي محمود شهاب:مرجع سابق.

والسؤال المطروح هو : من أين إستمدت وتستمد البنوك التجارية مواردها ؟ وكيف تستخدم هذه الموارد؟.

-موارد البنوك التجارية وإستخداماتها:

أصول

الخصوم

-أرصدة نقدية حاضرة

-أرصدة لدى البنك المركزي

-ذهب وعملات أجنبية

-شيكات وحوالات تحت التحصيل

-أوراق مخصومة

-أذونات الخزانة

-أوراق تجارية

-حسابات البنوك والمراسلين

-أوراق مالية وإستثمارات

-سندات حكومية

-أوراق مالية أخرى

-قروض وسلفيات

-أراضي ومباني

- رأس المال والإحتياطات

- رأس المال

- الإحتياطات

- قروض من البنوك والبنك المركزي

- حساب البنوك والمراسلين

- الودائع

- الودائع الجارية

- الودائع غير الجارية

- خصوم أخرى

الموارد:

يعتمد البنك في مواارده على ثلاثة عناصر -: رأس مال المدفوع والإحتياطات

القروض من البنوك الأخرى

الودائع بأنواعها المختلفة.

ولم تذكر هذه الموارد الثلاثة مرتبة وفقا للأهميتها ، بل لترتيبها الوارد في هيكل الميزانية المتعارف عليه والـذي أوضحناه في الأول ، أما ترتيب الأهمية الحقيقية لهذه المواد فيكون العكس تماما، بمعنى أن الودائع هي أهم مورد البنك التجاري تليها القروض ، أما رأس المال والإحتياطات وهي لاتمثل سوى نسبة ضئيلة حيث لاتعتمد عليها في الإقراض ([1]).

1 - رأس المال والإحتياطات:

***رأس مال البنك** :

هو أمواله الخاصة التي بدأ با ويستثمره البنك في أصول ثابتة كالأراضي والعقارات ولا يستعمل البنك رأس المال في عملياته الإقتراضية ، فهو الواقع أصلا تاريخا للبنك إستخدامه في دفع قيمة الأثصول والنفقات التي لزمته عند بدئ النشاط ويمثل النواة الأولى لمورد البنك وتتمثل أهمية في كونه مصدرا لثقة المودعين وتـدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج ([2]).

***الإحتياطات :** وهي يقتطعه البنك من الأرباح ولا يوزعها على المساهمين، وهي على نوعين : إحتيـاطي قانوني، وهو إحتياطي يلتزم البنك عادة بعمله بإقتطاع نسبة معينة من الأرباح بعد توزيع نسبة معينة منها على المساهمين إلى أن يصل إلى ما يعادل رأس المال .والنوع الثاني هو الإحتياطي الخاص ويكونه البنك دون إلتـزام قانوني بغرض تقوية المركز المالي للبنك أمام العملاء.

أما الغرض العام من تكوين الإحتياطات هو تحقيق ضمان ضد تقلبات، قيم الأصول وضد الديون المعدومـة وللجوء إليها عند الرغبة في التوسيع.

وتشكل رأس المال وإحتياطات الأصول الذاتية للبنك، وهي تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع موارد البنـك الكتلة وقد لاتصل إلى 10 %منها. ([3]).

[1] -مبادئ النقود والبنوك : مجدي محمود شهاب الطبعة–1999.

[2] -الوجيز في النقود والبنوك د.مجدي محمود شهاب.مرجع سبق ذكره

[3] -مبادئ النقود والبنوك مجدي محمود شهاب -1998-

الودائع : وهي تمثل النسبة الكبرى من موارد البنك وهي مبالغ مقيدة في حسابات البنك، على أنها مستحقة للعملاء سواء بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية، وتتخذ هذه الودائع أكثر من شكل طبقاً للإتفاق المنظم للعلاقة بين صاحب الوديعة والبنك وهي على نوعين:

-الودائع الجارية - الودائع غير الجارية

أ- الودائع الجارية :

ودائع تحت الطلب: يستطيع المودع أن يسحب منها في وقت يشاء بمجرد الطلب عليها ويحتفظ العملاء بها في البنوك لإستعمالها في معاملاتهم وسحب شيكات عليها، ولا تدفع البنوك عادة فوائد على هذه الودائع الجارية بل على العكس فهي أحيانا تتقاضى عنها عمولات ومصاريف تخصمها من الحساب، ولكن هذا لايمنع أن بعض البنوك تدفع فوائد ضئيلة على الودائع الجارية إذا وصلت مبلغا معيناً.

إذن فدور البنك هنا، في الودائع عند الطلب، هو دور" المؤتمن "على المال ودور" أمين الصندوق "بالنسبة لزبونه المودع ([1])، والودائع عند الطلب تشمل:

ب- **حساب الصكوك** :

ويفتح من أجل الأفراد لتلبية حاجياتهم الوقتية للسيولة وهو ما يسمى بـ" : المحفظة المالية " الموكلة للبنك، ويجب أن يكون هذا الحساب دائن أي موجب لصالح الزبون.

الحساب الجاري:

ويفتح لصاح رجال الأعمال سواء كانوا أفراد طبيعيين أو أشخاص معنويين، لاتدفع عليه فوائد، يمكن أن يكون مدينا ويحتاج إلى تدفق مستمر وبهذا التدفق يستوفي البنك حقه.

ج- حساب التوفير:

وهو يخص الأفراد الطبيعيين، تسجل حركات السحب والإيداع في دفتر يعطي للزبون، كما يمتاز أن صاحبه يتلقى فائدة ويشترط على الزبون أن يحضر شخصياً أو وكيلا عنه في عملية سحب أو إيداع .كما يقوم البنك على هذا الحساب حوافز.

د- حساب التوفير السكني :

[1]- إقتصاديات النقود والبنوك د صبحي تادرس قريصة .

وهو يشبه الحساب السابق إلا أنه يعطي لصاحبه بعض الإمتيازات كأن يكون له الحق في الإقتراض مـن أجل بناء أو إقتناء أو توسيع أو تحسين مسكن بحيث تقدم له تسهيلات

ملاحظة : إن حسابات التوفير في الجزائر هي موكلة إلى" الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط "الدرجة الأولى ولكن هذا لا يمنع البنوك التجارية من فتح هذان الحسابان.([1]).

الودائع غير الجارية:

هذه الودائع لا تتداول بواسطة شيكات ولكن بطريقة الخصم من والإضافة، أرقامها المقيدة في دفاتر البنـك . وهي تنقسم إلى:

أ- الودائع لآجل :

وهي ودائع إدخارية ومجمدة بالنسبة لمالكيه لحين حلول التاريخ المقرر لإستردادها وكلها تدر فوائد، وهي تتيح للبنك قدرا كبيراً من الموارد السائلة وتمنحه حرية توظيفها حتى يحقق عائدا من جراء إستخدامه لهذه المـوارد وكذلك يسعى إلى تشجيع إيداع هذا النوع بإجتذاب أكبر قدر من العملاء الذين يرغبون في هذه الودائع.

والودائع لأجل تشمل : الحساب لأجل، أذونات الصندوق وأذونات الإدخار، خطط الإدخار السكني ([2]).

ب- الودائع بإخطار :

وهي تشترك مع الودائع لأجل في وجود أجل معين عليها، ولكن تختلف في كون صاحبها، عليه أن يقوم بإخبار البنك قبل السحب منها بمدة معينة، وهذا حتى يتمكن البنك من توفير وتجميد قدر أكـبر مـن السيولة مقابل هذا السحب.

ج- ودائع التوفير:

وتتمثل في المدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها وللحصول على فائدة أو عائد مقابلـها، وحـتى تكون في أمان أكثر.

د-الودائع المدة:

وتظهر ميزانية البنك التجاري هذا النوع من الودائع التي تمثل مبالغ يودعها العملاء كغطـاء لعمليـات مصرفية تقوم بها لحسابهم، وتتجسد هذه الودائع في شكل حسابات يفتحها العملاء لدى البنك لإيداع أموالهم وتسهل لهم مهمة السحب و الدفع فيها. ([1]).

---

[1]-إقتصاديات النقود والبنوك د صبحي تادرس قريصة

[2]- إقتصاد البنوك-د: شاكر القزويني.

بصفة عامة : يساعد هيكل الودائع في تحديد نسبة الإحتياطي النقدي الذي يجب أن يحتفظ به البنك، فـ إذا كانت الودائع لأجل تشكل النسبة الكبرى فإن توقعات السحب لابد أن تكون منخفـضة ، وبـ العكس إذا كانت الودائع الجارية تشكل النسبة الكبرى.

كما أن ضخامة الحجم الكلي للودائع بصورها المختلفة إنما تمثل أهم موارد البنك على الإطلاق، وبالتالي تلعب الدور الرئيسي في تحديد حجم وطبيعة إستخدامها. ([2])

القرض من البنك المركزي والبنوك الأخرى - القروض المصرفية-

تعتبر القروض بين المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر حيث يمكن أن يلجأ البنك التجاري في حالة العوز إلى البنك المركزي، مقترضاً التي يحتاج إليها تحت شروط معينة يـضعها البنك المركزي، كما يمكن أيضا البنك التجاري أن يقترض من غيره من البنوك عنـدما يحتـاج إلى أمـوال للتوظيف، أو عندما يواجه بعجز في السيولة، وتتم أيضا عمليات القروض المصرفية بين البنـوك وفروعهـا ومراسليها. ([3]).

-بنود أخرى في جانب الخصوم:

وهي تمثل إلتزامات على البنك دون أن تكون موارد له مثل البنود السابقة، إذ كل من الودائع بأنواعهـا والقروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى إلتزامات على البنك ولكن يستخدمها في نشاطه المـصرفي ولا ينطق ذلك كل ما هو وارد بخصوم البنك، إذ أن هناك إلتزامات أخرى على البنك ويجب إظهارها في جانـب موارد البنك.

فالشيكات والدولارات المستحقة الدفع تعتبر ديوناً على البنك، و تظل معلقة إلى أن تصرف نقداً مـن البنك أو تسوى في حسابات أصحابا، وكذلك الخصوم الأخرى التي قد تمثل مستحقات لمصلحة الضرائب، أو فوائد مستحقة لبعض المودعين أو غير ذلك من الخصوم، التي تجوز للبنك التصرف فيها ولا تعتبر بالتالي من موارده.

المطلب الثالث: إستخدامات الموارد:

[1]-مبادئ النقود والبنوك د مجدي محمود شهاب -1999-

[2]- الإقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات د مصطفى رشدي شيحة الطبعة 1998

[3]-نفس المرجع سبق ذكره.

يوظف البنك موارده في إستخدامات تتراوح بين أقصى حالات السيولة وهي النقدية بالخزينة (وبين أقصى درجات الجمود) العقارات والأراضي (ويتم ذلك وفقاً لسياسة معينة ترمي إلى حصوله على أكبر قدر ممكن من العائد على الإستثمارات، وفي نفس الوقت إطمئنانه إلى إستطاعته تلبية رغبات سحب المودعين لأرصدتهم.

وإذا ما رتبنا إستخدامات البنك وفقاً لدرجة السيولة) التي تتناسب عكسياً مع الربحية (نجد أن البنك يستخدم موارد فيما يلي :

أ- الأرصدة النقدية الحاضرة :

وهي تشمل النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى والعملات الأجنبية، وهي تعتبر أصول ذا سيولة كاملة ويطلق عليها عادة" خط الدفاع الأول "لمواجهة مسحوبات العملاء- وتشمل النقدية بالخزانة على أوراق النقد المصدرة من البنك المركزي والنقود المساعدة -أما الأرصدة لدى البنك المركزي فتنقسم إلى قسمين:

* القسم الأول : وهو الإحتياطي القانوني أي النسبة التي يلتزم البنك التجاري بالإحتفاظ بها لدى البنك المركزي طبقا للسياسة الإئتمانية التي يضعها البنك المركزي.

القسم الثاني : هو ما يتجمع لدى البنك المركزي لحساب البنك التجاري نتيجة لعمليات المقاصة بين البنوك أو بسبب شرائه أوراق مالية كانت لدى البنك التجاري أو لغير ذلك من الأسباب التي تحتفظ البنوك التجارية أيضا بقدر من العملات الأجنبية تستطيع أن تتصرف فيها للبيع، أو لمقابلة طلبات العملاء لمدفوعاتهم بالخارج بالعملة الأجنبية أو لمقابلة طلبات سحب العملاء من ودائعهم إذا كان البنك يقبل الودائع بالعملات الأجنبية. ([1]).

ب- الأوراق المخصومة :

وتعتبر أكثر سيولة من الأصول الأخرى التي يقتنيها البنك وذلك بعد النقدية مباشرة، وهي قابلة للتحويل إلى نقدية بدون خسارة كبيرة حيث أن البنك المركزي يعيد عادة خصم هذه الأوراق .فالبنك المركزي يقوم بدور "المقرض الأخير "في الظروف العادية ويتعين عليه خصم ما يقدم إليه من أوراق تجارية بمعدل فائدة بسعر البنك مسحوبة عن المدة الباقية حتى حلول أجل هذه الأوراق.

[1]-مبادئ النقود والبنوك مجدي محمود شهاب –1999.

ج -الأوراق المالية :

هي أقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة، تشمل الأسهم في الشركات الصناعية والتجارية وغيرها وكذلك السندات، وكل نوع من الأوراق المالية يمثل سيولة مختلفة عن النوع الآخر لذلك فإن البنوك التجارية رغبة منها في الحيطة والحذر لاتستثمر عادة أموالها إلا في الأوراق المضمونة مثل السندات على الحكومة، وعلى الشركات المالية الكبرى، كما يؤثر مدى نمو السوق المالية) البورصة (في درجة سيولة هذه الأصـول أي إذا كانت نشيطة فإن التعامل يكون سهلاً وتكون التقلبات في أسعار الأوراق المالية محدودة، وإذا كان العكس نجد تخوف البنوك التجارية عند إستثمارها لجانب من أموالها في هذه الأوراق. ([1]) .

د -القروض و السلفيات:

النشاط الرئيسي للبنك التجاري هو" منح القروض "والإئتمان إذ يمثل التوظيق الحقيقي ويحقق عائداً مناسبا ولكنه في نفس الوقت يمثل خطورة معينة .القروض والسلفيات التي يمنحها البنك لعملائـه يحـصل في مقابلها على ثمن أي سعر القائدة يحسب على أساس المدة وطبيعة وقيمة القرض.

وهذه القروض تكون في شكل إعتمادات مستندية لتمويل المؤسسات، أو التجارة الخارجية أو مجرد فتح حسابات دائنة يجوز السحب منها بالشيكات، والقروض المقدمة تكون في بعض الأحيان مـضمونة بإسـم الشركة أو الحقوق الملكية الصناعية والتجارية أو بعقار أو مستندات أو غيرها ، حيث أن العميل إذا لم يسدد القرض في الموعد المحدد يمكن للبنك أن يبيع هذه الحقوق ويتقاضى قيمة القرض، إلا أنه في أغلـب الأحيـان تكون القروض غير مضمونة بحق أو بشيء مادي، وإنما تتوقف على شخصية المقترض وعلى الغرض من القرض . ([2])

وتنقسم القروض حسب فترات التسديد إلى : ([3])

د1- قروض قصيرة الأجل :

[1]-مرجع سبق ذكره.

[2]- مبادئ النقود والبنوك د مجدي محمود طبعة 1999 .

[3]-إقتصاديات النقود و والبنوك لدى صبحي تادرس د.أحمد رمضان.

مدتها لاتتجاوز السنة، و يلجأ إليها لمواجهة مصاريف الإستغلال أو لرفع رأس المال المتداول في نهاية الدورة أو بدايتها، كذلك لتجديد المخزون وتمويل ديون العملاء، والمعدل الأقصى يحدد من طرف البنك بدلالة رقم أعمال المؤسسة وأخذ حساب يساوي نسبة توزيع المخاطر، وأغلب القروض قصيرة المدى تتمثل في قروض الصندو، خصم لتمويل الأصول المتداولة أو خزينة المؤسسة.

د2- القروض المتوسطة :

مدتها من سنة إلى خمس سنوات، وعادة يقدم لتمويل مشروع إنشاء مؤسسة أو شراء تجهيزات) آلات، معدات، وسائل النقل إلخ.........).

د3- القروض طويلة المدى :

مدتها من 05 سنوات إلى 20 سنة، ويستعمل لتمويل الشراء أو واقعية المنتوج له قيمة وأهمية : بناء عمارات وتجهيزات كبرى ولاتتعدى مدة 07 سنوات.

إن البنوك التجارية تهتم بالقروض قصيرة الأجل وهي تعتبر مجال نشاط مهم بالنسبة لها كما أنها تعود عليها بالفوائد لأنها تحمل ضمانات متعددة تضمن للبنك الإستفادة من الأرباح العائدة من منح هذه القروض في فترة قصيرة جداً خاصة تمويل المؤسسات الإقتصادية.

أنواع الأصول الأخرى:

بعض هذه الأصول يتعلق بالنشاط المصرفي ولكنها لاتتمثل إستخدامات يقصد بها حصوله على الأرباح مثل الفوائد المستحقة للبنك، والمبالغ المخصصة لأغراض معينة .

كما تشمل الأصول الأخرى أيضاً على ما يمتلكه البنك من أراضي ومباني....إلخ إذ يجب ظهورها في الميزانية وفقاً لمبادئ المحاسبة، إلا أن البنوك تجري على خصم قيمتها من أرباحها في السنوات الأولى لشرائها.

المطلب الرابع: إيرادات وتكاليف البنك:.

البنك يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن والذي يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف، وبالتالي تحقيق أكبر فائض إما بزيادة الإيرادات أو بتخفيض التكاليف أو الأمرين معاً.

أ- الإيرادات : إن أهم المصادر الإيرادات تتألف من :

-الفوائد المحصلة من القروض التي يمنحها البنك، كما يعتمد هذا الأخير على حجم القـروض الممنوحـة ونوعها وعلى سعر الفائدة المحدد عليها، وأن حجم القروض يحدد بحجم الطلب عليها، أما بسعر الفائدة فإنه يحدد غالبا من طرف الدولة" البنك المركزي"

-الفوائد والأرباح المحصلة العائدة على الإستثمارات والمقصود بالإستثمارات هنا الـسندات ومـشاركة البنك في رأس مال بعض المؤسسات.

-عمولة الخدمات المختلفة وهي العمولة التي يحصل البنك عليها من خدمات الإيداع والسحب، أجـور وعمولات الإعتمادات التجارية، عمولات التحويل الخارجي، عمولات عن خطابات الضمان التي يمنحهـا البنك للعملاء، خدمات الأمانة والوصايا والجباية التي يقدمها البنك للعملاء .

وفي تقدير لمعيار السياسة الرشيدة بالنسبة للإيرادات تتمثل في الرحية كذلك السيولة إلا إذا إسـتثمر البنك أمواله في القروض الطويلة الأجل فإن لاشك سوف يحصل على أرباح أكبر ولكن تكون درجة الخطورة أيضا أكبر إذا عجز المقترضون على الوفاء بالديون.

ب- التكاليف :

إن أهم عناصر التكاليف في البنوك التجارية تتمثل في مصاريف الإدارة والتشغيل والفوائد التي يدفعها البنك للغير .كذلك رواتب وأجور المستخدمين لدى البنك، مصروفات الضمان الإجتماعي.

-ضرائب ورسوم مدفوعة من طرف البنك على الأرباح.

-نفقات مختلفة كالهاتف، فاكس، تلكس، اليوميات، كهرباء......

والسياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف بالنسبة للبنوك لاتعني مجرد تخفيض الرقم الإجمالي للتكاليف وإنما تعني الحصول من الوحدة الإدارية على أقصى كفاية ممكنة عن طريق إستخدامها الإستخدام الأمثل هذا يعني إتباع القواعد السليمة في التوظيف بحيث يتعادل الإيراد الحدي لإنتاجية للوحدة من العوامل المستخدمة مع تكلفتها الحدية .

وبعد التعرض إلى مصادر الإيرادات والتكاليف يبقى عنصر آخر يمثل في صافي الأرباح وإستعمالاتها.

هناك ثلاث نسب مالية مهمة تعبر عن مؤشرات الربحية للبنوك وهي :

* -الربح أو عائد رأس المال وهو نسبة الأرباح بعد طرح الضريبة على رأس المال الإحتياطات.
* نسبة صافي الأرباح على مجموع الموجودات
* نسبة مجموع التكاليف على مجموع الموجودات

وهذه النسب تقيس صافي الربح للمصرف أما إستعمالاتا فنخلصها في ما يلي :

* تكوين إحتياطات إستثنائية أو مؤونات لمواجهة الخسائر القروض والإستثمارات
* تدعيم ورفع رأس المال لمنح الثقة أكثر للعملاء وإمكانية منح قروض وجذب ودائع أكثر
* تقسيم فائض الأرباح على المساهمين والمستخدمين ودفع حصة للدولة

المبحث الثالث:النظـــام المصرفـي في الجزائـــــر

إن النظام المصرفي في الجزائر عرف عدة مراحل وهياكل سواء قبل الاسـتقلال أو فيمـا بعـد وصولا إلى قانون القرض والنقد الحالي.

المطلب الأول :مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر:

كما ذكرنا سابقا في الفصل الأول فإن النظام المصرفي بشكله الحالي يتشكل من عدة بنوك أهمها البنوك المركزية، البنوك التجارية التي تتصف بكونها الحجـر الأساسـي للنظـام المـصرفي، البنـوك الإدخاريـة والإستثمارية......

والجزائر كغيرها من الدول لها جهاز مصرفي وهذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل ولكن قبل التطـرق إلى ذلك نتعرض إلى مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر.

إذا كانت البنوك الجزائرية يتمثل نشاطها على دعم وتمويل المؤسسات العمومية مرتبطة ديونها بالبنك المركزي والخزينة العامة حتى وقت قصير، ولكن مع دخول الجزائر إقتصاد السوق وإثر إصدار قانون أفريل عام 1990 عرفت البنوك الجزائرية بعض التحرر الذي سمح لها بالإنفتاح على السوق والخضوع لقانون العـرض والطلب، فشهدت البنوك تحسن في وتيرة نشاطها.

قبل الإستقلال 1830-1962:

لقد كانت معظم البنوك الموجودة في الجزائر قبل الإستقلال بنوك فرنسية تنشط لخدمة المستعمر، وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 19-07-1843 لتكون بمثابة فـرع لبنك فرنسا .وبدأ بإصدار النقود مع بداية سنة 1848، ولكنها توقفت مع إقصاء الملك" لويس فيليب "من العرش وإعلان الجمهورية الثانية.

ثاني مؤسسة كانت "LE COMPTOIR NATIONAL D'ESCOMPTE" لكنها لم تنجح لتظهر ثالـث مؤسسة هي بنك الجزائر سنة 1851 وتدمرت بأزمة شديدة نتيجة أصرفه في منح قروض زراعية وعقارية مما دفع فرنسا إلى نقل مقر البنك إلى باريس وتغيير إسمه إلى بنك الجزائر-تونس تأمم عام 1946، ليصبح بنـك الجزائر عام 1958 وقد ضل يعمل إلى تاريخ 31-12-1962 حيث ورثه إبتداءً من اليوم التالي" البنـك المركزي الجزائري "في 01-01-1963.([1])

[1]-حميدات محمود:النظريات والسياسات النقدية.

بعد الإستقلال 1962 حتى الآن:

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاماً مصرفيا واسعاً لكنه تابع الإقتصاد الأجنبي قائم على أساس الإقتصاد الحر الليبرالي .إذا قامت الدولة الجزائرية بإنشاء بنوك وطنية لتدعيم الإقتصاد الوطني، وبما أن السلطات الجزائرية اعتمدت على النظام الاشتراكي الذي بنهج منهج التخطيط، لهذا السب مر النظام البنكي الجزائري أثناء تطوره بمراحل:

***المرحلة الأولى** : تمتد من 1926 إلى 1970 : مباشرة بعد سنة 1962 إستطاعت الجزائر من إكتساب سلطات فعالة في في ميدان القروض والنقود، كما إنتهجت نموذج" التخطيط للتنمية الإقتصادية "ولذا كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم، المؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر وهذا بعد صدور قانون رقم 53 لوزارة المالية، وعرفت هذه المرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969 (وقد عرفت بإنشاء مجموعة من البنوك أهمها :

-البنك المركزي الذي أهتم بتعويض الفرن بالدينار الجزائري في 01-01-1963

-خلق الصندوق الجزائري للتنمية تأسس في 07-05-63 هدفه تحقيق التنمية الإقتصادية

-البنك الوطني الجزائري 13-03-1966

-القرض الشعبي الجزائري 14-07-1967

-البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 12-09-1967 وإهتم بعمليات الدولة.

***المرحلة الثانية** تمتد من 1971 - 1986 : تميزت بمركزية القرارات فيما يخص قروض الإستثمار،و تخصص قطاع البنوك، أي بصفة عامة تسمى بمرحلة التخطيط المالي للإقتصاد، أي تسيير إداري ومركزي للنظام المصرفي،و ففي هذه المرحلة النظام المصرفي كان مرتبط مباشرة بسياسة إقتصادية ومالية للدولة،ثم تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الإقتصادي المخطط ، مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا بذلك كان توزيع القروض يخضع للمراسيم الإدراية دون الأخذ بعين الإعتبار مردودية المؤسسات.

فأصبحت الموارد غالباً ما كان إصدار للنقود من طرف البنك المركزي، فإستيقظت الجزائر في 1986 على مشاكل نقدية كبيرة وبنوك تجهل وظيفتها الأصلية الوساطة المالية.([1]).وقد عرفت هذه المرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973 (يعتبر الفرصة للقيام بالتخطيط المالي للصندوق الجزائري للتنمية والذي أخذ إسم البنك الجزائري للتنمية عام 1972 كذلك عرفت المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 شأنه شأن السنوات الأولى من المخطط الخماسي 1980-1984 الذي لم يمس النظام النقدي المالي الجزائري.

[1] - إقتصاد البنوك لشاكر القزويني.مرجع سابق.

-في عام 1973 إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي تولد عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفيـة في مـاي 1982 وظهور بنكين وطنيين مختصين:

-البنك الفلاحي و بنك التنمية المحلية ([1])

المرحلة الثالثة من 1986

:وبالظبط بعد الآزمة البترولية عام 1986 التي كان لها الأثر السلبي على الإقتصاد الوطني وهذا مـا دفـع السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في كل النشاطات الإقتصادية الوطنية في شهر أفريل عام 1990 المهم أن هذه المرحلة كانت مرحلة تحول إلى إقتصاد السوق ويمكن إعتبار سنة 1986 بداية إصلاحات إقتـصادية وذلك بصدور ثلاث نصوص أساسية تمهد وتقود التحول إلى إقتصاد السوق وهي:

-قانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بالنظام القروض البنوك

-قانون 88-16 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

-قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض

وروح هذه القوانين هي إعادة للنظام المصرفي وتنظمه الأرطودوكسي يعمل علـى جمـع المـوارد الإدخارية وتقديم قروض على أساس المردودية أي إسترجاع مبلغ القرض مع فوائد كل هذا تحـت هيمنـة السلطة النقدية والتي تمثل في قيمة الهرم المصرفي -البنك المركزي الـذي إسـترجع في ظـل هـذا القـانون إستقلاليته([2]).

المطلب الثاني : هيكل النظام المصرفي في الجزائر:.

كان من الطبيعي بعد إسترجاع السيادة الوطنية إعادة النظر في أسس النظام المصرفي إبان الإستعمار، فبدأت الجزائر بتخطيط إقتصادها المستقبلي وأول عمل قامت به في الميدان المالي تمثلـت في فـصل الخزينـة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية وذلك في إطار النشاط الإقتصادي ثم تلتها سلسلة من التأميمات وعمليات إنشاء البنوك.

-**بنك الجزائر** La Banque d'Algerie : ([3])

أو ما كان يدعى بالبنك المركزي الجزائري ويعتبر من أهم المؤسسات المالية، وقد تأسس هذا البنك بالقـانون رقم 62-144 بتاريخ 31-12-1962، كمؤسسة إصدار عمومية وطنيـة ذات شخـصية معنويـة وإستقلال مالي، يرأس البنك محافظ) حاكم (ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الدولة، وبـإقتراح

[1]-تقنيات وسياسات التسيير المصرفي :يعدل فريدة 1998.

[2]-المرجع المذكور أعلاه.

[3]- Dr Amour Benhalima Le système Bancaire Algèrien (p99)-.

من وزير المالية .إدارة البنك منوطة بمجلس إدارة يتكون من محافظ، رئيس المجلس مدير عام، عشرة إلى ثمانية عشر عضو من كبار المسؤولين والمختصين يتم تعيينهم لثلاث سنوات بمرسوم رئاسي أيضا ويمكن إعتبار البنك المركزي : ([1]).

- بنك البنوك للنظام المصرفي في الجزائر وذلك لأنه بنك إحتياطي ويتمتع بحق مراقبة القروض والصرف وعلاقته تكون إلى مع المؤسسات العمومية المالية عامة والبنوك الثانوية خاصة.

- بنك الإصدار إذ يمتاز بإصدار العملة) سواء الورقية أو المعدنية(، مسؤول عن التداول النقدي والسياسة النقدية، ويبقى المصدر الوحيد للنقد الحقيقي في الإقتصاد.

- بنك الدولة وهو يقدم لها الإمتدادات) سلفيات، ضمانات، خصم (...والإستثمارات فيما يخص الوضع المالي للدولة والنمو الإقتصادي للبلاد .وهو لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشأة بل مع المصارف ومع الدولة ممثلة بالخزينة العامة .(وهو الرقيب على التحويل الخارجي كما أنه المسؤول عن ميزان المدفوعات Balance Des Payement.([2]).

وعملية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك تتمثل في تقارير الحركات المالية التي تقدمها البنوك عليه في العاصمة يوميا تبين فيها خلاصة بالمدفوعات والمقبوضات التي أجرتا، أما فروع البنك المركزي في الولايات فهي ملزمة بتقديم التقارير إليه في العاصمة مرة كل عشرة أيام ،وتتضمن خلاصة الفعاليات المصرفية التي تمت في الولاية، تقارير شهرية تتضمن تقارير إقتصادية حول الزراعة والصناعة والتجارة في الولاية. ([3]) .

البنوك التجارية:

بنوك ودائع- الإئتمان-

بصفة عامة هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لايتجاوز السنة وتتعامل أساسا بالإئتمان قصير الأجل ومعظمها تخدم قطاع التجارة وهي تعتمد أساساً على ودائع المودعين وهي تتمثل في : ([4]).

البنك الوطني الجزائري "BNA "La Banque National Algerie :

وقد تأسس بمرسوم صدر في13/جوان1966لكي يحل محل البنوك التالية:

-القرض العقاري الجزائري التونسي الذي كان يجمع 133وكالة وتم إدماجه في1967/01/01.

-البنك الوكني والصناعة في افريقيا والذي كان يجمع06وكالات وقد تمإدماجه1986/01/01.

---

[1] -تقنيات وسياسات التسيير المصرفي لد . يعدل فريدة 1998.

[2] - النظام المصرفي: بن بوزيان رسالة ماجستير جامعة تلمسان 1997-1998.

[3] - إقتصاد البنوك لد . لشاكر القزويني .

[4] -Amour Benhalima Le systeme Bancaire Algerien (p99). Dr

-بنك باريس وهولندا وكانت له وكالة واحدة وتم دمجه في 04-05-1968.
وكان وحتى الآن البنك الوطني الجزائري البنك الرئيسي والبدائي للبلد بعد البنك المركزي وسيتم التعـرض بصفة مدققة للبنك الوطني الجزائري في مبحث خاص به- محل الدراسة -

القرض الشعبي الجزائري Crédit Populaire d'Algerie CPA :

وقد تأسس بالمرسوم الصادر في 14-05-1967، ولقد ورث البنك مجموع فعاليات البنوك الشعبية الـتي كانت موجودة في الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة كذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي وقد إندمجت فيه فيما بعد 3 بنوك أجنبية بعد تأميمها وهو بنك ودائع وكان هدفه تمويل المهن الحرفية والفنـادق السياحية والصيد البحري، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.
كذلك دور وسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية) سندات عامة (وتقديم عروض وسلف إلى الإدارات المحلية والبناء والتشييد بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل.([1])

البنك الخارجي الجزائري Banque Extérieur d'Algerie BEA :

تأسس بمرسوم رقم 204/67 في 01-10-1967 كمؤسسة وطنية ذات طابع تجاري وقد ورث خمـس بنوك أجنبية، يتمثل بأنه كذلك بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، هدفه الأساسي يتمثل في تسهيل وتطوير العملية المصرفية والمالية التي تعقدها الجزائر مع الخارد، وفي هذا البنك قسمان واحد للإئتمـان والثاني للعمليات الأجنبية، وقد توسع نشاط البنك منذ عام 1970 إذ هو المسؤول عن الحسابات للشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات(سوناطراك، نافطال.) .([2])
بعد إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري قرر إنشاء بنكين إضافيين هما :

بنك التنمية المحلية« Banque de Dévelopement Local » BDL :

وهو إحداث البنوك في الجزائر إنبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بالمرسـوم رقـم 85-85 في 30-04-1958 كمؤسسة مالية مملوكة للدولة، خاضع للقانون التجاري وهو بنك ودائع هدفها الأساسي

[1]- إقتصاد البنوك لد . لشاكر القزويني.

[2] - Dr Amour Benhalima Le systéme Bancaire Algérien

تمويل تنمية الجماعات المحلية في الإطار المالي والنقدي وأيضاً تمويل المؤسسات والإرادات التابعة للولايـات والبلديات وكذا الإستثمارات الإنتاجية المبرمجة من قبل الجماعات المحلية.

***بنك الفلاحة والتنمية الريفية« Banque de l'Agérie det du Développement Rural » :**

تأسس بمرسوم رقم 82-206 بتاريخ 13-03-1982 مهمته هي تمويل النشاط الزراعي وكل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة، كذلك الصناعات الزراعية، وكل المهن الحرة والمنشأة المتواجدة في الريف، إذن هو بنك مهمته تمويل القطاعي الفلاحي بعد أن كانت مخولة للبنك الوطني الجزائري، وهو بنك ودائع وتنمية يمنح قروض بشكل أسهل(، وقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في منح قروض، وذلك لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات في سنة 1980-المخطط الخماسي.

- بنوك الإستثمار : ([1])
- إن عمليات هذه البنوك موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت وعلى الودائع لأجل وعلى الإقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ، تعتمد كذلك على منح حكومية وتتمثل في :

بنك الجزائر للتنمية« BAD » Banque Algerienne de Dévelopement :

تأسس بقانون صادر في 07-05-1963 أي في وقت مبكر نـسبيا وكـان باسـم صـندوق الجزائرللتنمية، CAD وذلك لملأ الفراغ الذي أحدثه توقف البنوك الكبرى الفرنسية، وكان مهامـه تمويـل الإستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل، ومنح القروض التنموية في إطار المخططات التنموية إبتداءً من1967 وفي عام 1971 تغير إسمه من صندوق إلى بنك، وقد حل محل الخزينة في ميدان القروض طويلة الأجـل وفي إصدار الحوالات التنموية ، ومنذ عام 1975 أصبح البنك يساهم في فعاليات التنمية على النطاق الجهوي لما تقرر في المخطط الرباعي (1974-1977).

منشأة الإدخار والتوفير : ([2]).

وهي تختص بجمع مدخرات الأفراد تأخذ شكل دفاتر إدخار وقد تكون بأجل فتأخذ شـكل أذونـات أو سندات، وتقوم بتشغيل الودائع بالإقراض لآجال مختلفة، وهي تتمثل في:

[1]- إقتصاد البنوك لد . لشاكر القزويني .

[2] Dr Amour Benhalima - Le systéme Bancaire Algérien.

* الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط "Caisse National d'Epargne et de Prévoyance" :

وقد تأسس بالمرسوم رقم 64-227 بتاريخ 10-08-1964 لكي يحـل محـل "Caisse de Solidarité des Département et des Communes d'Algérie" : والـ CNEP يدير ثلاث أنواع مـن الموارد تتمثل في أموال الإدخار، أموال الهيئات المحلية وأموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات، وبالتالي تأتيه الموارد من القطاع الخاص والقطاع العام والشبه العام، إلا أنه يشتهر بكونه مستودع للمـدخرات الـصغيرة للأفراد، ولكن يبقى الحافز الحقيقي للإدخار هو إعطاء فرصة للمدخرين للحصول على مـسكن يـستقر في الجزائر، هذا عن الموارد ولكن عن الإستخدامات تلك الودائع فهي ثلاثة :

-1- تمويل الإسكان مع وضع ضمان قوي مقابل قروض طويلة ، والضمان هو الرهن الرسمي للعقار نفسه.

-2- إقراض الهيئات المحلية (ولاية ، بلدية) من أجل تنفيذ أعمال البناء الأساسية.

-3- في حالة وجود فائض يقوم بإقتناء سندات التجهيز العمومي التي تصدرها الخزينة.

كما يمكن إعتبار الصندوق بمثابة بنك حقيقي للإسكان يؤدي خدمة كبيرة للمجتمع وتتلخص طبيعة عمل الصندوق بتحويل المدخرات الجارية (السيولة أو النقد الجاهز)

- قطاع التأمين :

يتمثل بشركات التأمين وهي من المنشأة المالية الغير مصرفية : تدخلها الأموال بشكل أقساط تـأمين وتخرج منها بشكل تعويضات دفع للمتعاقدين المتضررين.

1- الشركة الجزائرية للتأمين La Cociété Algerienne d'Assurance SAA :

تأسست في 12-12-1963 والتي من وظائفها الأساسية التأمين ضد الأضـرار ضـد الـسرقة والمخاطر المتعددة والتأمين على الأشخاص-على الحياة -وضد الوفاة.

*صندوق التضامن للجماعات المحلية

2- الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين La Caisse Algerienne d'Assurance et de Réassurance :

CAARوقد تأسست بقانون رقم 63-167 في 08-06-1963 متخصص بتغطية المخاطر الـصناعية والحريق ومخاطر النقل، مقره الرئيسي بالعاصمة وله ثلاث وحدات جهوية، كمالية فروع في المدن الكبرى([1])

3- الشركة المركزية لإعادة التأمين La Compagnie Central de Réassurance CCR :

والتي تستمتع بميزة إعادة التأمين لصناديق التأمين وتقوم بتغطية معظم المخاطر في الخارج.

-[1] إقتصاد البنوك لد . لشاكر القزويني.مرجع سابق

4- الشركة الجزائرية لتأمين النقل La Compagnie Algerienne Assurance Des Transport :
CAATوالتي تمارس) لحساب الدولة (إحتكار عمليات التأمين البحري، جوي وبري ([1]).

البنوك الخاصة : البنوك الإسلامية

المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفق ضوابط الشريعة الإ سلامية والجزائر هي دولة من الدول التي تملك بنوك إسلامية وتتجلى أهم هذه البنوك في:

بنك البركة الجزائري

بنك البركة هو أول بنك إسلامي خاص، أسس في الجزائر ليتيح للشعب ربط علاقات عمل قائمة على مبادئ ديننا الحنيف، كذلك لتطوير وتوطيد العلاقات التي تربط بين البلدان الإسلامية وهو عبارة عن شركة مساهمة خاضعة للقانون الجزائري، تأسس حسب القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 وقد أنشئت بتاريخ 06-12-1990 لتمارس وظائفها ونشاطاتا، رأس ماله المكتتب بلغ مليار دولار أمريكي يساهم فيه الطرف الجزائري بـ" : بنك التنمية الريفية "بنسبة 51 %ومجموعة البركة 49 %ويدخل إنـشاء هذا البنك في إطار تشجيع الإستثمار الإسلامي في الجزائر وتنمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين البلدان الإسلامية وذلك وفق الشريعة الإسلامية.

وقد تأسس بنك البركة الجزائري بمساعدة » بنك البركة الدولي « وكالتها الرئيسية في جدة' العربيـة السعودية "مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.BADR

كما هناك مصرف آخر إسلامي مقره الرئيسي جدة وهو" البنك الإسلامي للتنمية " وتعتبر الجزائر من أعضاء هذا المصرف المالي من بين 44 دولة عضو.

البنوك الخاصة الأخرى:

هناك أثني عشر بنك خاص، فيهم ستة بنوك لها رأس مال خارجي، سمحت الجزائر بإقامتها ومشاركتها منذ سنة 1997 بعد نماية إحتكار الدولة لهذه النشاطات الفرعية الهامة، ويجب الإشارة إلى المجلس النقـد والقرض CMC Le Conseil de la Monnaie فمنذ 1997، مجلس النقد والقرض قد سمح بتأسيس:

1- Dr Amour Benhalima-Le systéme Bancaire Algérien

-بنك أمريكي " Algeria-Citiband" لها رأس مال 500 مليون دج أي 50 مليون فرنك فرنسي.

-« Arab Banking Compagny Algéria » (ABC) -رأس مال 20 مليون دولار يشارك البنك بـ 70 % SFIوهي نوع من البنك العالمي بـ 10 %شركة العرب للإستثمارات 10 %الشركة الجزائرية للتأمينـات CAATبـ 5 %المتعاملين الخواص الجزائريين 5. %

-البنك الأردني وهو بنك العرب رأس ماله 50 مليون فرن فرنسي

-« Natexis Banque Algerie » -رأس ماله 50 مليون فرنك فرنسي

-البنك الفرنسي للتجارة الخارجيةBFCE

-بنك قطر كذلك تشارك فيه الجزائر، رأس ماله 30 مليون دولار

بالإضافة إلى ستة بنوك لها رأس مال جزائري فقط أو مختلط، وهي تتمثل في:

-بنك الخليفة رأس ماله 50 مليون فرنك فرنسي

-بنك المنى Mouna رأس ماله 26 مليون فرنك فرنسي

-البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA رأس ماله 50 مليون فرنك فرنسي

-بنك الجزائر الدولي AIB له رأس مال أجنبي وكذلك جزائري) بنك مختلط(

-البنك العام للبحر المتوسط BGM لها رأس مال 100 مليون فرنك فرنسي (8 %إشتراكات أجنبية

-الشركة الجزائرية للبنك (CAB) برأس مال 70 مليون فرنك فرنسي ([1]).

مخطط النظام المصرفي في الجزائر

وزارة الماليـة

مديرية الخزينة والإئتمان

الخزينـة | **مجلس الإئتمان** | **البنك المركزي الجزائري**

المصدر: (B AD)بنك الجزائر للتنمية

[1] - Media Bank « Le journal interne de la Banque d'Algérie » p 31.

المبحث الثالث: التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية:

وفي هذا المبحث سنتناول المحاور التالية والتي تتمثل فيما يلي الأثار المرتقبة على الميزان التجاري،من خـلال الصادرات والواردات،ثم التطرق إلى أثاره على المبادلات الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: التأثيرات المرتقبة على الميزان التجاري.

سنحاول التطرق إلى التأثيرات المرتقبة لكل من الواردات والصادرات.

أولا: التأثيرات المرتقبة على الواردات:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتا من دول الاتحاد الأوروبي، كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سـنة، حيث وصلت الى65,22 % سنة 1999 و شكلت المواد الفدائية و السلع الصناعية والمعدات و الآلات و المواد المصنعة حصة الأسد من مجموع الواردات حيث لعب القرب الجغرافي من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، و بالتالي فان إطلاق الأورو مع بداية الألفية الثالثة يمكن أن يـؤثر بشكل محسوس على زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، عن طريق إقامة شركات معها و التطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط التي تنوي الجزائر الانضمام إليها مـع مطلـع سـنة 2010 ومن شان استقرار العملة الموحدة ألا ورو أن يساهم في زيادة هذا التوجه .

الاعتبار الثاني هو إمكانية انخفاض الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة زيـادة المنافـسة داخل دول منطقة الأورو، حيث كما هو معروف إن اتفاقية ماستريخت نصت عدة معـايير صـارمة و ضرورة احترامها من طرف دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي خاصة فيما يتعلق بمحاربة التضخم و استقرار الأسعار .

الاعتبار الثالث والذي سيساهم دون شك في ترشيد الواردات هو الاستفادة من شـفافية الأسـعار داخل الاتحاد النقدي ، حيث ستمكن الوردين من مقارنة الأسعار داخل دول الأورو بسهولة كبيرة ، نظرا لوجود عملة واحدة، و بالتالي يمكنهم من اختيار العملاء في أي نقطة من داخل المنطقة النقدية دون القيام بمقارنة الأسعار بين العملات الأوروبية الإحدى عشر التي ستختفي لزوما بحلول عام 2002 .

وللاستفادة قدر الإمكان من مزايا إطلاق الأورو، فانه من الضروري استغلال فرصـة تـدهور أسعار صرفه اتجاه العملات الأخرى، و هو ما يؤدي تلقائيا إلى انخفاض الأسعار داخل الاتحـاد الأوروبي (U.E)، و هو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار المواد المستوردة من دول المنطقة النقدية نحو الجزائـر ،

حيث سيؤدي إلى استفادة المستهلك الجزائري بالدرجة الأولى ، ما لم تتدخل ظروف أخرى غير اقتصادية والتي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حاليا و أهمها على الخصوص:

- المنافسة غير النـزيهة بين بعض المستوردين الجزائريين.
- وجود احتكارات من طرف بعض المستوردين و عرقلتهم لأي مستوردين جدد بغية محافظتهم على مزايا الأسعار المرتفعة ، دون أن نغفل بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه مزايا انخفاض الـواردات و منـها ارتفاع الرسوم الجمركية و ارتفع تكاليف النقل ، و بالتالي فالمطلوب من الجزائر انتهاج سياسة ناجعة فيما يخص التقليل من العراقيل السابقة التي تبقى في غير صالح المستهلك الجزائري ، و بالتالي الاستفادة من مزايا دخول الأورو حيز التفنيد.

ثانيا : التأثيرات المرتقبة على الصادرات :

لا شك أن إطلاق العملة الأوروبية الموحدة " الأورو" ، سيكون له تأثير على صادرات الجزائر ولكـن هذا التأثير سوف لن يكون بذلك الحجم المتوقع على الواردات ،على ألاق في المدى القصير ،لكون اغلب صادراتنا مسعرة بالدولار الأمريكي، حوالي 97.4 بالمائة في السداسي الأول مـن سـنة 2000 مـن صادرات الجزائر من المنتجات النفطية [1] ، لكن الأمر يختلف في المدى الطويل ،فحسب بعض الدراسـات الحديثة [2] هناك إمكانية لفك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة، و أسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان من جهة أخرى.

وهو ما سيؤدي إلى العديد من التأثيرات على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المنتجة للنفط،التي مـن بينها الجزائر و سيكون لذلك اثر كبير على طبيعة العلاقات التجارية الدولية،بسبب الثقل الكبير للبلـدان الأعضاء لدول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية .

و بشكل عام سيمكن إطلاق الأورو ، من إتاحة فرص هامة لتنمية التبادل التجـاري بـين المجموعـة الأوروبية و الجزائر ، و التي من الممكن أن تشكل منافذ تسويقية هامة للمنتجات الجزائريـة ، و اسـتنادا للتقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي [3] فان الأورو سوف يلعب دورا محفزا للنمو ، حيث سيؤدي إلى نمو الإنتاج بدول المنطقة النقدية بحوالي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالوقت الحـالي علـى المدى المتوسط.

---

1 - إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، السداسي الأول لسنة 2000 المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

2 - دراسة أوروبية عن تأثيرات الأورو، ياسر صبحي، جريدة الأهرام، مصر، عدد 06 جانفي 1998.

3 -سمير صارم، الأورومرجع سبق ذكره: ، ص: 201 و206،

و بالتالي هذا التحرير في سوق السلع سوف لن تقتصر فائدته على المنتجين الأوروبيين و لكن سيمتد إلى المنتجين خارج أوروبا ، و ستستفيد منه دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنها الجزائر التي يتوقع أن تستفيد من الفرص و المنافسة العالية في الأسواق الأوروبية ، إضافة إلى الاستفادة من مزايا انخفاض تكلفة الاقتراض نتيجة زيادة المنافسة داخل تلك الأسواق ، و بالتالي سيرتفع إنتاج الدول النامية بـ 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات تبعا لتقديرات الصندوق دائما ، وبما إن أوروبا هي السوق الرئيسية لصادرات دول البحر الأبيض المتوسط فان أثار النمو على هذه الدول سيزداد والتي من بينها الجزائر التي تعتبر شريكا مهما للاتحاد الأوروبي .

ومن النقاط المهمة أيضا بالنسبة للجزائر في فيما يخص صادراتا ، فانـه مـع التكامـل النقـدي ، سيتساوى مستوى الأسعار في جميع دول منطقة الأورو ، و هذا في صالح الجزائر على المدى المتوسط، لأنه في حالة زيادة المنافسة فان بعض الشركات الإنتاجية لن تستفيد من تقلبات نسبة الصرف [1]، بحيـث إذا انخفضت نسبة سعر الصرف تصبح المحلية اكثر تنافسية، و بالتالي لن يكون في مصلحة دول الأورو التنافس مع السلع الأجنبية و منها صادرات السلع الجزائرية التي ستستفيد إذا ما كانت أسعارها اكثر تنافسية.

و بالنسبة لمساهمة الأورو في النمو الاقتصادي فان ذلك سيكون مـن خـلال انـدماج الـشركات و انخفاض التكلفة مما سيكون له اثر إيجابي على الجزائر وإسنادا إلى تقرير البنك الدولي[2] فان أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي لدول الأورو بنسبة 03% وفي حالة الانكماش في الناتج القومي لدول الأورو بنسبة 03% فانه ينتج عنه انكماش اقتصادي في هده الدول بنسبة 0،25 % وهو ما سيكون له انعكاس كـبير على قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: تأثيرات الاورو على المبادلات الخارجية للجزائر.

إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" سوف لن يكون له تأثير كبير علـى خـصوصيات التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر، لعدة اعتبارات تتحكم في السياسة الخارجية العامـة للبلاد، وأهمها الاعتبارات السياسية والتاريخية التي تجعل من أوروبا أهم متعامل مع الجزائـر ، إضـافة إلى البعد الجغرافي الذي لا يمكن إهمال دوره في التأثير على حركة التجارة الخارجية من وسائل النقل وتكاليف الشحن والتحويل.

1 - انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" على الاقتصاديات العالمية والعربية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

2 - المرجع المذكور أعلاه، ص: 18.

كما أن الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب البحر الأبـيض المتوسـط، إلى جانـب الاعتبارات الأمنية والتاريخية،يعود إلى السوق الضخمة التي يشكلها حوالي 214 مليون نسمة بدول جنوب المتوسط،وبالتالي سيسعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة إلي توسيع تجارته مع هده المنطقـة الـتي لا تتعدى الآن 07% من إجمالي تجارته الخارجية، حيث ستمتد العلاقات بين الجانبين إلى مجـالات واسـعة للتجارة وإمدادات الطاقة والاستثمارات والمعاملات المالية والدفاع والبيئة والثقافة.

وبالتالي فان العمل بالعملة الموحدة ستتيح الفرصة للجزائر باعتبارها دولة مهمة في جنوب البحـر المتوسط من الاستفادة من هذه الفرص المتاحة والمنافسة القوية التي ستسود أسواق الاتحاد الأوروبي،الناجمة عن انخفاض تكاليف القروض - في ظل المنافسة القوية كذلك التي ستسود سوق الخدمات الماليـة في دول الاتحاد - ، وهو ما يجعلنا نتوقع أن الجزائر سـتحافظ علـى مكانتـها كـشريك تجـاري أو للاتحـاد الأوروبـي.

انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" على الاقتصاديات العالمية والعربية، يستعمل مـصطلح الناتج القومي في دول المشرق العربي بدل مصطلح الناتج الوطني.

في المستقبل القريب على حسـاب دول منطقة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة(OCDE)،حيث بلغت حصتها من صادرات الجزائر حوالي 25% مقابل 65% للاتحاد الأوروبي وحجم وارداتا بلغت 23% مقابل 56% من دول الاتحاد الأوروبي وهدا راجع إلى الظروف المذكورة سابقا ،التي ستبقي على استقرار التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر في صالح دول الأورو،على إن الأمر سيختلف ربما على المدى الطويل إذا ما كان للأورو تأثير على التوجه السياسي والاقتصادي للدول العربية،حيث مند بداية العمل باتجاه إطلاق الأورو،ظهرت بعض المبادرات العربية لضرورة مواجهة التكتل الجديد والمسارعة بإجراء دراسات ومشاورات مشتركة بتقوية العلاقات البينية وكللت بإمكانية توحيد العملات الخارجية ووضع توحيد مشروع فعلي لذلك[1]، حيث تم اقتراح اسم "GOLO" عملة خليجية مشتركة في السنوات القليلة القادمة،مع ضرورة تكثيف التعاون العربي البيني خاصة ففي الجانب الاقتصادي، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية هذه الأخيرة ربما سيكون لها اثر واضح على تحول المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، التي ستحاول الاستفادة ميزة السوق العربية، حيث لا يتعدى الآن حجم التجارة العربية البينية 10% من مجمل التجارة الخارجية، لوجود عدة معوقات جمركية بيروقراطية، إدارية وسياسية.

كما انه من الأسباب التي تجعل التوزيع الجغرافي لمبادلاتنا التجارية،تستمر في ميولها نحـو أوروبـا ودول منطقة التعاون والتنمية(OCDE)، والخصائص الفنية والتقنية التي تتميز با المنتجات المستوردة مـن هده المناطق، حيث يصعب منافستها في الغالب من طرف الدول النامية، نظرا لمحاولة كل دولة التخصص

[1] -الموافقة على العملات الخليجية لدول مجلس التعاون، المنعقد بالبحرين في 31 ديسمبر 2000.

في نوع معين من السلع للمحافظة على نفوذها في الأسواق،وترعى هدا الأمر الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بأداء هده الوظيفة عن طريق سياستها التنسيقية بين مختلف الدول الكبرى و احتكارها لوسـائل الإنتاج خاصة في الأمور التقنية، التي يصعب اكتسابا بسهولة من طرف الدول الأخرى.

و بالتالي فإن العملة الموحدة "الأورو" سوف لن يعمل لوحده في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ولكن ستضاف إليه عوامل أخرى كالتطور التكنولوجي و المنافـسة، وفي غيـاب منافذ أخرى لصادراتنا وأسواق جديدة لوارداتنا يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التقليدي لمبادلتنا التجاريـة الخارجية .

ثانيا:التأثيرات المرتقبة على الشركاء الأجانب:

في الحقيقة يختلف تقدير الانعكاسات الحقيقية للعملة الموحدة "الأورو" على طبيعة الشركاء التجـاريين بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات ، نظرا للنسبة الضئيلة التي تسجلها سنويا حيث لتتعـدى 400 مليون دولار، في الوقت الذي كان يتوقع وصولها إلى 02 مليار دولار نهاية 99.

بما أن غالبية الشركاء التجـاريين للجزائـر هـم دول أوروبيـة، فإننـا لا نتوقـع أن يكـون للأورو تأثير هام على شركائنا التجاريين،ما دامت اغلب صادراتنا تتجه نحو أوروبا [(1)]حيث ستبقى إيطاليا في مقدمة زبائن الجزائر التي تمولها بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي وبلغت صادرات الجزائر نحو إيطاليا حوالي 32% سنة مقابل 30%سنة 1997 و34%سنة 1996 من حجم الصادرات نحو أوروبا.

وينتظر أن تبقى فرنسا في المرتبة الثانية من حيث صادرات الجزائر ،حيث بلغـت 25% سـنة 1998 و 27% سنة 1999 من إجمالي الصادرات ،كما تحتل ألمانيا نسبة ضعيفة من صادرات الجزائـر ب 3% سنة 1999 وراء كل من إسبانيا وبلجيكا (أنظر الجدول - 14-)، على أن الشيء الملاحظ هو أن أغلبية هده الدول تنتمي إلى " منطقة الاورو " والدي سيكون عامل مهم في المحافظة علـى اسـتقرار مستوى المبادلات التجارية والمحافظة على طبيعة الشركاء التجاريين .

1 – Statistiques du commerce extérieur de l’Algérie , centre national de l’informatique et des statistique 1999.

الجدول رقم08 يبين تطورات الصادرات الجزائرية نحو الشركاء التجاريين:98/94

الدول	94	95	96	97	98
النمسا	2.64	1.86	2.38	2.10	1.06
بلجيكا	8.66	6.08	4.80	5.72	6.70
الدانمارك	0.16	0.002	0.0006	0.06	0.06
إسبانيا	10.65	10.33	12.59	14.14	15.30
فنلندا	0.18	0.22	0.0004	0.0002	0.06
فرنسا	21.72	21.72	21.70	24.83	26.67
اليونان	0.4	0.57	0.31	0.09	0.33
ايرلندا	00	00	0.008	00	-
إيطاليا	25.15	34.136	33.77	13.25	29.30
لكسمبورغ	00	00	0.08	0.001	00
هولندا	14.50	16.45	14.37	13.27	12.80
البرتغال	4.67	2.28	1.95	0.84	0.98
ألمانيا	8.60	2.78	3.84	3.51	2.62
بريطانيا	2029	3.27	3.84	2.86	4.12
السويد	0.38	0.07	0.08	0.06	0.002

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات1999.

أما فيما يخص الواردات فتبقى فرنسا الشريك الأول للجزائر ،حيث تمول بما نسبته 40% من إجمالي الواردات الجزائرية [1] من أوروبا ، في حين تأتى إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 15% و ألمانيا ب 12% و هم الدول المسيطرة على الوحدة النقدية الأوروبية، و من شان إطلاق الأورو أن يعزز هذا المركز للشركاء التجاريين الجزائريين، حيث تبقى السيطرة الأوروبية على الواردات الجزائرية مكرسـة التبعيـة للـسوق الأوروبية.

وستزداد هذه التبعية إن لم تسارع الجزائر إلى انتهاج سياسة كفيلة بإحلال الواردات عن طريق تقوية الإنتاج المحلي و تعويض الواردات الاستهلاكية و التحفيز على استيراد المنتجات الرأسمالية التي تزيد في تقوية و تطوير الإنتاج الداخلي و تفعيل نشاط المؤسسات الوطنية ، و ذلك تفاديا لأي اضطرابات مستقبلية قـد تنجر عن إطلاق الأورو في بداية الألفية الجديدة ، حيث تستبدا عملية تسعير السلع المتبادلـة بـالأورو ، و ستضاف هذه العملة إلى سلة الاحتياطات بعد خروج العملات الأوروبية إلى التداول.

---

[1] - إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، لسنة 1999، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

و تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين و المتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح الأورو و استقراره في المستقبل ، فلحد الآن تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كالولايات المتحدة و كندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافـسة الأورو في المـدى القصير و التوسط للاعتبارات المذكورة سابقا.

و في ما يلي بيان لسيطرة دول منطقة الأورو على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي :

- جدول-09- **تطور الواردات الجزائرية نحو الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي** (%)

الدول	94	95	96	97	98
النمسا	4.99	3.49	2.11	1.84	1.89
بلجيكا	3.92	3.86	3.77	4.61	4.48
الدانمارك	0.38	0.29	0.44	0.59	0.74
إسبانيا	15.68	14.42	19.60	12.25	10.14
فنلندا	0.37	0.93	1.15	1.58	1.51
فرنسا	41.34	41.98	39.11	40.78	41.52
اليونان	1.20	0.48	0.40	0.51	0.35
ايرلندا	0.58	0.28	0.77	0.38	0.97
إيطاليا	16.29	16.29	14.66	15.22	15.68
لكسمبورغ	0.03	0.01	0.19	0.03	0.11
هولندا	0.91	2.26	2.62	4.15	3.50
البرتغال	0.84	0.47	0.35	0.50	0.56
ألمانيا	8.99	11.55	10.51	9.79	11.95
بريطانيا	2.30	2.43	3.55	5.69	4.69
السويد	1.18	1.28	0.94	2.05	1.94

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات 1999

من خلال الجدول يظهر لنا جليا لأهمية الواردات التي تأتي من دول أوروبا وبالخصوص من ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا وهذه الأخيرة التي تعتبر الشريك الأول للجزائر ،حيث تحتل المرتبة الأولى فيما يخص الواردات الجزائرية وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية الجزائر بالنسبة للجزائر من جهة ومن جهة أخرى نظرا لحجم المديونية الجزائرية إتجاه فرنسا ،ولهذا حتى لاتبقى السيطرة الأوروبية على الواردات

الجزائرية،يجب أن تسرع في إنتهاج سياسة كفيلة بإحلال الواردات عن طريق تقوية الإنتاج المحلي،وذلك لتفادي الإضطرابات المستقبلية التي تنجر عن إطلاق الأورو،وخاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية التي تقدر نسبتها حوالي 40 % من مجموعها بالأورو والباقي بالدولار.

المبحث الرابع : التأثيرات المرتقبة للأورو على المعاملات المالية :

وفي هذا المبحث سنتناول أثار الأورو المرتقبة على المعاملات المالية والنقدية،من حيث الخدمات وتدفق رؤوس الأموال،وكذلك على الاحتياطات النقدية وأسعار الصرف،ثم على المديونية الخارجية.

المطلب الأول : الآثار المالية و النقدية

وفي هذا المطلب سنعالج المحاور التالية والمتمثلة في الخدمات المالية وتدفق رؤوس الأموال.

أولا : الخدمات المالية :

بالنسبة للمعاملات المالية فان قيام الوحدة النقدية و التعامل بعملة واحدة فقط للدول الإحدى عشر، سوف لن يقتصر تأثيره على منطقة الأورو فحسب، بل سيمس مختلف دول العالم و يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها المصارف و الخدمات المالية خارج الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الجزائر معنية بدرجة كبيرة بما سيجري من تغيرات على مستوى المصارف و الأنظمة المالية الدولية ، حيث يتطلب من المؤسسات المالية الجزائرية المعنية، إعداد نفسها لإنجاز الصفقات و العمليات المالية و المصرفية بالعملة الموحدة (الأورو) حيث من المتوقع أن تصبح منطقة الأورو ثاني اكبر سوق في العالم للأوراق المالية،وثاني اكبر سوق للسندات أيضا، و سوف يسّرع ذلك من ظاهرة الاندماج بين أسواق الأسهم، و من المنتظر أن ينخفض حجم التعامل في العملات انخفاضا كبيرا (1) عند البدء في التعامل بالأورو.

و بالنسبة للمصارف الجزائرية فسوف يترتب عليها تكاليف إضافية تتعلق معظمها بالاستثمار في تقنيات المعلومات ،كما يرتقب أيضا اختفاء مخاطر عمليات الصرف بين عملات دول الاتحاد النقدي بعد إطلاق الأورو، و سوف يحقق ذلك منفعة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط و منها الجزائر، نتيجة زيادة المنافسة في أسواق دول الأورو و هذه المنفعة سوف لن تقتصر على القطاع التجاري.

---

[1]-انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، على الاقتصاديات العالمية والعربية، مرجع سابق.

بل ستمتد إلى الخدمات المالية أيضا، كما أن المصارف الجزائرية مطالبة كبقية المصارف و الأنظمة المالية الدولية بتهيئة نفسها للعمل بأنظمة التسوية الجديدة [1] .

و ستفقد المصارف موردا من موارد الدخل و هي العملات التي تحصل عليها من عمليات التحويل بين عملات مجموعة دول الاتحاد النقدي "UME"، مما يتطلب منها البحث عن تعويض ذلك بالبحث عن موارد جديدة .

كما يتطلب من الهيئات المالية الجزائرية مواجهة تحديات العولمة الجديدة نتيجة كثافة المنافسة و تحول الخدمات المالية إلى صناعة عالمية مع زوال الحدود الفاصلة بين الخدمات المختلفة، فخدمات المصارف الآن و التأمينات أصبحت تقترب من بعضها البعض و أصبحت تحاول بعض المصارف العالمية تحقيق الاستفادة من شبكات التوزيع التابعة لها، كما تحولت بعض المصارف التجارية إلى ممارسة بعض أنشطة البنوك الاستثمارية، بحثا عن إيرادات جديدة إلى جانب الفوائد و العملات و الدخل من العملات.

وخلاصة القول أن البنوك الجزائرية اليوم أمام تحديات صعبة أبرزها عولمة الاقتصاد، و ما العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" إلا وسيلة جديدة لدى أوروبا لحماية نفسها من التقلبات و الأزمات التي يمكن أن تتسبب فيها الظروف العالمية الجديدة .

ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال:

بالرغم أن غالبية الاستثمار المحلي في الجزائر يتم تمويله عن طريق المدخرات الداخلية و خاصة الاستثمارات الخاصة ، إلا أن أهمية راس المال الأجنبي تزيد باطراد كضرورة تتطلبها التنمية، و تعاني الجزائر كثيرا من عزوف المستثمرين عن نقل أموالهم إلى داخل البلاد لعدة ظروف و مشاكل بدأت تتلاشى الآن تدريجيا خاصة مع ارتفاع وتيرة الإصلاحات و تشجيع الاستثمار الأجنبي [2]، و من شان ظهور الأورو أن يساهم في استفادة الجزائر من تدفقات الاستثمارات الكبيرة من أوروبا ، إذا ما تراء أن مناخ الاستثمار مشجعا على ذلك و هذا لعدة أسباب :

أ: زيادة وتسارع المدخرات في أوروبا خاصة مع بداية التعامل بالا ورو.

ب : إمكانية قيام المؤسسات الخاصة في منطقة الأوردو، بتحويل حصة اكبر من رأسمالها إلى البلدان التي تتوفر على فرص استثمارية جيدة، كالجزائر (باعتبار أن الجزائر تسعى لتحسين ظروف الاستثمار للأجانب

[1] - نفس المرجع أعلاه ص 94.

[2] - تسعى الجزائر جاهدة لإقناع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

و ذلك عندما تصبح الاستثمارات في منطقة الأوردو غير مربحة نظرا لاشتداد المنافسة داخلها أو بغية التوسع الاستثماري خارج أوروبا و الاستفادة من المزايا الضريبية و التشجيعية من طرف الدولة الجزائرية.

كما أننا لا نتوقع أثار ملموسة لظهور الأورو على انتقال الحوافظ المالية إلى الجزائر باعتبار بورصة الجزائر لا تزال سوق ناشئة و مازالت لحد الآن تتخبط في مشاكل تنظيمية و قانونية، وبالتالي سوف لن تستفيد الجزائر في هذا المجال من أي عملية لانتقال الحوافظ المالية من دول منطقة الأورو إلى الدول النامية .

المطلب الثاني : التأثيرات المرتقبة للأورو على الاحتياطات و أسعار الصرف :

وفي هذا المقام نريد التطرق إلى الأثار المرتقبة على الإحتياطات النقدية، من العملة الصعبة وكيفية إستخدامه ومن ثم أثاره على أسعار الصرف.

أولا : الاحتياطات النقدية :

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح "الأورو" عملة احتياطية تنافس الدولار، و إذا نجحت أوروبا في ذلك، فإنها ستحد من المنافع التي تعود الآن على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي تصدر عملة الاحتياطي، كما أن رغبة بعض البنوك المركزية الأسيوية في تحويل جزء من احتياطاتها إلى "الأورو" ربما سيكون دافع في تسريع تحويل العملة الموحدة إلى ثاني عملة احتياط في العالم بعد الدولار.

و بالتالي سيمكن ذلك الجزائر من فرصة تنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية وفقا لعمليتين أساسيتين، مما يعطي لمتخذي القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة، الشيء الذي يوفر للبلاد مزيدا من الأمان و الاستقرار، حيث تعتمد الجزائر على احتياطات صرف مكونة من عدة عملات أهمها الدولار 64 % و العملات الأوروبية 20% و الين الياباني 06% و باقي العملات بـ 10 % حسب إحصائيات بنك الجزائر لسنة 1998.

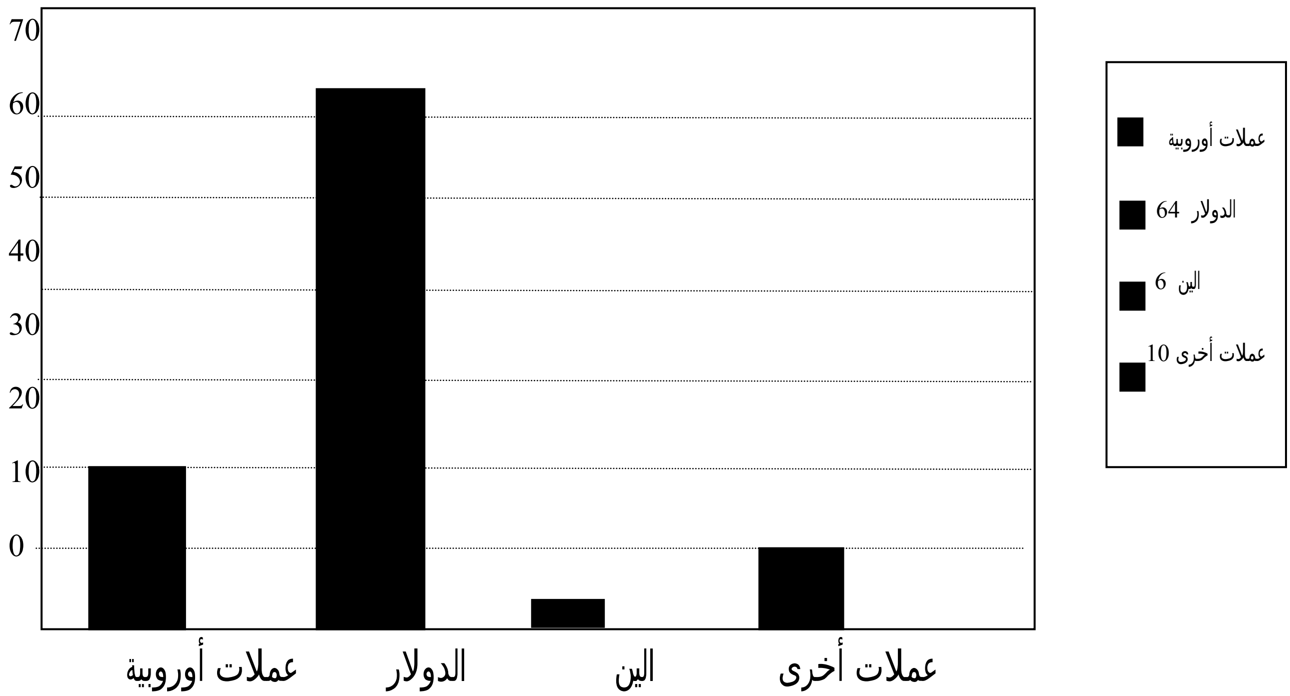
و الشيء المهم هو أن على الجزائر أن تستفيد من فرصة إطلاق الأورو للتداول بإعادة هيكلة الاحتياطات النقدية بما يتلاءم مع حجم المبادلات التجارية و العملات المحصلة في هذا الشأن، حيث نلاحظ انه رغم حجم المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية الذي يتجاوز حجم التجارة الجزائرية الأمريكية بعشرات المرات إلا أن نسبة الدولار تهيمن على قيمة الاحتياطي النقدي الجزائري حوالي64 % سنة 1998،مقابل 20% للاتحاد الأوروبي و هذا الانحراف الكبير للدولار، ربما سيمكن تعديله في حالة

تكثيف المبادلات التجارية بالأورو، مع تجسيد اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية و إنشاء منطقة التبادل الحر مع حلول عام 2010 .

و سيزداد الأمر وضوحا في حالة تمكن العملة الجديدة من الثبات استقرارها و جدارتا كعملة دولية .

و تجدر الإشارة إلى أن تنويع الاحتياطي مع توجه تفضيلي للأورو، سيقلل من مخاطر الصرف المتأتيـة من تقلبات العملات و أسعار صرفها، أما فيما يخص تسيير الاحتياطات النقدية للجزائر فتجهل لحـد الآن كيفية إدارتا و يكتفي بنك الجزائر بالإعلان عن قيمة الاحتياطي كل سنة دون تقديم تفاصيل أخرى عـن كيفية تسييرها .

شكل –03-: **مكونات احتياطي الصرف للجزائر بالنسبة المئوية %** [1]



ثانيا: نظام سعر الصرف:

من المنتظران يؤدي العمل بالأورو إلى إحداث تأثيرات غير مباشرة في مجال سياسة سعر الصرف في الجزائر، حيث يتم تحرير السعر مع وجود إدارة من السلطة النقدية الجزائرية للتأثير على الصرف .

[1] - بنك الجزائر 1998

و يمكن للجزائر أن تستفيد من مزايا العملة الجديدة التي من الممكن أن تساهم في إقامة منطقة للاستقرار النقدي قائمة على الأورو تنتشر في منطقة حوض البحر المتوسط و التي سيكون لها تأثير إيجابي على قطاع التجارة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات في الأوراق المالية، كما يمكن للأورو أن يشجع دول البحر الأبيض المتوسط على تكامل أنظمتها المالية مع النظم الأوروبية و العالمية (1).

و حيث أن الدينار يرتبط بسلة عملات (مع إعطاء الدولار أهمية نسبية فيها) فإنه يتطلب من الجزائر مراقبة تطورات قيمت الدولار و تغيرات معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار في الأسعار و التوازن في ميزان المدفوعات و إعطاء الصادرات خارج المحروقات ميزة تنافسية .

و مع ظهور "الأورو" الذي من المرتقب أن يتميز بالاستقرار، و كونه عملة الشريك الأول للجزائر فإن ذلك من شأنه أن يتيح عدة خيارات للسلطة النقدية في الجزائر في حساب سعر الصرف، حيث من الممكن ربط الدينار بالأورو لإعطاء مصداقية اكبر للدينار، و تحقيق استقرار اكبر في أسعار الصرف، مما يتيح الفرصة لجلب الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر و الاستفادة من الأسواق المالية الأوروبية التي ستثق في الدينار الجزائري باعتباره مستقرا، و لكن هذا الإجراء سيكون على حساب السيادة النقدية الوطنية، التي ستكون منصاعة لمعايير" اتفاقية ماستريخت " مما يجعل الدينار يتحمل قيمة غير حقيقية لكون الأداء الاقتصادي في البلاد لازال ضعيفا ، و هو ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم للمحافظة على استقرار الدينار اتجاه الأورو و لكن الأجراء أكثر عقلانية والذي من الممكن أن يقلل من أثار التقلبات في سعر صرف الدولار.

هو إمكانية ربط الدينار بسلة عملات مع اتجاه تفضيلي للأورو لإعطاء استقرار اكبر للدينار الجزائري، و الأخذ بعين الاعتبار حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للجزائر، و بالتالي سيساهم هذا الإجراء في تنشيط التجارة الخارجية للجزائر التي من مصلحتها التعامل بالأورو للحد من الآثار المرتقبة على اضطراب العملات داخل الاتحاد الأوروبي، فطبقا لاتفاقيات ماستريخت نجد أن استقرار أسعار الصرف بين العملات الموجودة داخل منطقة الاتحاد يتم وفق قواعد دقيقة، في إطار أوزان عملات دول الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي فإن هذه الإجراءات ستحد من الآثار السلبية على الصادرات الجزائرية إلى دول المجموعة الأوروبية، لان ثبات سعر الأورو يجعل المصدر يتجه إلى السوق المناسبة دون حدوث مفاجئات في سعر الصرف.

1- سمير صارم، اليورو مرجع سابق. ص204

كما هو معلوم فان الانخفاض في أسعار صرف العملة في إحدى الدول التي تصدر لها الجزائر يعـني بالضرورة هبوط في قيمة السلعة المصدرة إليها بنسبة الانخفاض نفسها، مما يـؤدي إلى تراجـع حـصيلة الصادرات.

ونشير في الأخير أن بنك الجزائر يقوم بدراسة[1] شاملة حول الأورو والدولار لم تظهر نتائجها لحـد الآن [2] ويؤمل أن تؤدي إلى اتخاذ القرارات المناسبة لاختيار الآليات التي ستستفيد منها الجزائر في نظامهـا النقدي.

المطلب الثالث: التأثيرات المرتقبة على المديونية الخارجية

وفي هذا المحور سنتطرق إلى ثقل المديونية الخارجية وكيفية إدارتا ،وأثار الأورو على هيكلة المديونية.

الفرع الأول:إدارة المديونية الخارجية

إن ثقل المديونية الخارجية يتطلب التفكير في كيفية تسييرها والعمل على رفع من معدل الصرف للدولار مقابل الأورو لأن هذا الأخير سيزيد من قيمة المديونية.

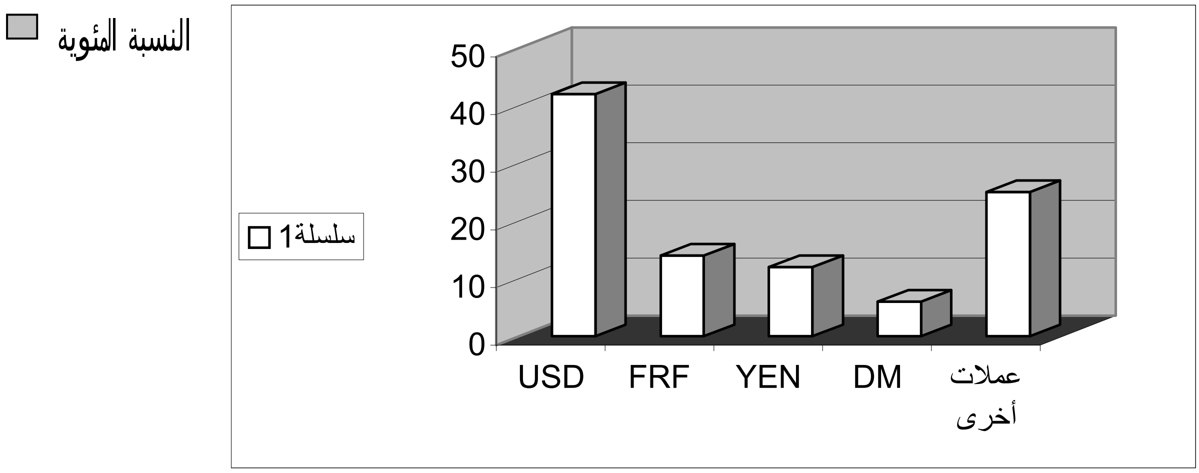
أولا:تسيير المديونية الخارجية:

فيما يخص المديونية الخارجية الجزائرية,فانه من الضروري تحديد حجم الـدين العـام الخـارجي ,وكيفية تنويع العملات التي يتألف منها وكذلك مواعيد التسديد,وعلى الجزائر أن تراعي تكوين عمـلات الدين الخارجي وربطها بتكوين العائدات من التجارة الخارجية,مع إعادة النظر في تكوين الاحتياطي, حيث انه مع تنامي التبادلات التجارية الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ,فان الـدين المـسمى بـالأورو وستكون حصته اكبر من إجمالي الديون الخارجية ,ومن المنتظر أن يؤثر سعر الفائدة الأورو علـى خدمـة الدين الخارجي للجزائر,باعتبار أن اكثر من30% من ديون الجزائر مسماة بعملات دول المنظمة النقديـة (انظر الشكل 04).

1- Média bank. Nº 37ز Aout/ sept 1998

2_ إلى غاية جانفي 2000 .

شكل-04 - :**العملات المكونة للمديونية الخارجية**(98)



المصدر: اعتمادا على الجدول رقم 09.

ثانيا -استقرار المديونية الخارجية:

باعتبار المديونية الخارجية للجزائر، تتألف من نسبة كبيرة من الدولار، مقابل نسبة تفوق 30% من العملات الأوروبية، والتي ستتحول تلقائيا إلى الأورو بحلول عام 2002 فان ذلك من شأنه أن يظهر حالة من عدم اليقين حول القيمة الفعلية والحقيقية لخدمة الديون، فمن الممكن أن ترتفع قيمة المديونية إذا ما حصلت تقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الأورو في المستقبل.

حيث أن انخفاض معدل الصرف للدولار مقابل الأورو سيزيد من قيمة المديونية[1]، لأننا سنحتاج إلى عدد اكبر من الدولارات لتسديدها، والعكس سيؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية، فإذا ارتفع معدل صرف الدولار مقابل الأورو ستنخفض قيمة المديونية المسماة بالأورو وهو ما حدث فعلا في سنة 1998 أين أدى ارتفاع الدولار وانخفاض الأورو إلى المساهمة في استقرار الدينار الجزائري، و ترتب عن ذلك انخفاض المديونية الخارجية إلى 25.5 مليار دولار في سنة 1997، كما انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 22% مع نهاية سنة 2000، بعد أن كانت تقدر ب 39% نهاية سنة 1997 [2]، و بالتالي فإن سعر الصرف بين الدولار و الأورو سيكون له تأثير بالغ على استقرار قيمة المديونية سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الفرع الثاني : التأثير على هيكلة المديونية

1-باعتبار أن الدولار، هو المسيطر على حجم العملات المكونة للمديونية الخارجية للجزائر.

2- محافظ بنك الجزائر، عبد الوهاب كيرمان، في الذي قدمه أمام النواب "2000"، حول تقييم الوضعية المالية للبلاد، خلال الفترة الممتدة بين السنوات 97، 98، 99، 2000.

أولا : على مكونات المديونية الخارجية من العملات الأجنبية

حسب إحصائيات 1999، فإن الدولار يسيطر على حوالي 40% من مجموع العملات المكونة للمديونية الخارجية الجزائر (انظر الجدول 10)، في حين تشكل عملات الدول الأوروبية حوالي 30% و هي نفس النسب تقريبا على مدى سنوات التسعينات[1] .

و يتوقع أن تزيد حصة الأورو في المستقبل القريب عند بداية التعامل به، حيث سيصبح عملة تـسعير وربما فوترة للمحروقات على المدى البعيد إذا أثبت مزاياه المنتظرة

وأهمها الاستقرار، حيث سيتم القضاء على المفارقة الموجودة بين المديونية و حصيلة الصادرات التي يـتم تسعير 97% منها تقريبا بالدولار .

و بما انه من غير الممكن تحويل الديون المسماة بالدولار إلى الأورو حاضرا،إلا أنه يمكن تسمية جزء هام من الديون الخارجية بالعملة الأوروبية في المستقبل، تفاديا لتقلبات سعر صرف الدولار و سيكون ذلك متيسرا نظرا لاتجاه المعاملات التجارية و المالية للجزائر نحو منطقة الأورو، وهو ما تترجمه حجم التبـادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي التي تتزايد باستمرار، إضافة إلى إمكانية الاقتراض بالأورو بدل العملات المختلفة في السابق

-جدول-10-: العملات الرئيسية المكونة للمديونية الجزائرية (%):

السنة / العملة	90	91	92	93	94	95	96	97	98
USD	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2
FRF	17.7	16.3	13.3	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1
YEN	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2
DM	11.0	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3
عملات أخرى	15.4	16.7	15.6	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2

المصدر: بنك الجزائر فيفري 99

[1]- بنك الجزائر 1998.

ثانيا: التأثير على هيكلة الديون الخارجية :

من خلال تطورات تركيبة المديونية الخارجية للجزائر خلال التسعينات، نلاحظ أن الديون المتوسـطة والطويلة الأجل تأخذ حصة الأسد مقارنة بالديون قصيرة الأجل(و التي تعتبر ديون لأقل من سنة)، أنظـر الجدول 10.

و كما هو معلوم فإن الديون قصيرة الأجل تكون فائدتا عالية مقارنة بالديون طويلة الأجل .

و من المتوقع أن تكون للأورو أثار مهمة على هيكلة الديون الخارجية الجزائر، نتيجة استفادة من السوق المالية الأوروبية، حيث ستتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والتنوع نتيجة لتزايد حركة رؤوس الأموال و زوال مخاطر الصرف داخل منطقة الأورو و توحيد معدلات الفائدة، حيث من الممكن أن تكون السوق المالية الأوروبية مصدر تمويل للجزائر بتكاليف اقل وتنوع كبير و بشروط اقل قسوة، عكس ما شهدته مرحلة التسعينات أين بلغت القروض متعددة الأطراف نسبة 51.1% من إجمالي الديون سنة 1995 ثم 18.3% سنة 1996 مقابل 80% من القروض الأخرى مصدرها بلدان منظمة التعاون والتنمية "OCDE" من بينها 50% مصدرها الاتحاد الأوروبي عام 1995و60% سنة 1996،أنظر الجدول(11)

و في الحقيقة أن شكل المديونية لا يتم علاجه إلا بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، و رفع إنتاجيته، و تشجيع الإنتاج المحلي، لتعويض مداخيل الصادرات، التي تذهب نسبة كبيرة جدا منها في تسديد خدمات الديون فقط.

تتميز الديون قصيرة الأجل، بقصر مدة استحقاقها، وتكون أسعار فائدتا مكلفة جدا، حيث تتحدد على أساس الأسعار المطبقة في الأسواق المالية، ويتحمل المدين عادة تكاليف إضافية، خاصة تكاليف التأمين، وتكون شروطها غير ملائمة، لذلك لا تلجأ إليها الدول إلا في حالة الضرورة، وقد استخدمت الجزائر الديون قصيرة الأجل كمصدر خلال الفترة 1986-1989، لسهولة الحصول عليها، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع خدمات الديون وزيادة حدة الأزمة المالية للبلاد (وصلت الديون قصيرة الأجل في سنة 1986 أكثر من 03 مليار دولار).

جدول-11-: تطور هيكل مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل (حسب أنواع القروض): %

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
قروض متعددةالأطراف	8.5	12.1	12.3	12.4	14.0	15.1	18.3
إصدار السندات	5.5	5.5	5.0	2.6	1.2	0.0	0.0
قروض ثنائية	57.5	58.5	59.1	63.9	53.2	44.8	37.3
قروض مالية	19.5	17.9	18.8	17.9	13.6	9.1	5.3
قـروض تجاريـة غـير	9.0	6.0	4.8	3.2	2.6	1.3	0.8

مضمونة							
قروض طـرأت عليهـا عملية إعادة الجدولة	-	-	-	-	15.4	29.7	38.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

-media banque le journal interne de la banque d'Algérie. Publication bimestrielle Nº 30 ,juin/juillet 1997, P06

-جدول-12-: هيكلة الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 90-98 (31 ديسمبر):

الوحدة: مليار دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديـــون متوسطة و طويلـــة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	25.850	31.317	33.320	31.060	30.261
ديـــون قـــصيرة الأجل	1.719	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	28.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر: بنك الجزائر فيفرى 1999 .

ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ الديون قصيرة الأجل عرفت إنخفاض محسوس مما يدل على أن الجزائر لجأت إلى القروض المتوسطة والطويلة، وذلك نظرا للظروف التي كانت تعيشها البلاد من جراء التخريـب من جهة ومن جهة أخرى للضغوطات التي كانت تعرفها من أجل إعادة بنـاء المنـشآت الـتي توقفـت والأخرى التي تحتاج إلى تجديدها.

خلاصة الفصل :

بحلول عام 2002 اختفت العملات الأوروبية الإحدى عشرة، فاسحة المال "للأورو" كعملة موحدة والتي ستخلق وضعا في التوازنات النقدية العالمية، حيث ستتأثر بها عملات قوية وتتقوى بها عملات أضعف، وبالتالي سيكون " الأورو" عملة مؤثرة في مجال التجارة الدولية وسينعكس تأثيره بصورة مباشرة على أسعار الصرف للعملات الرئيسية.

ومن أهم التأثيرات الممكنة للأورو على الاقتصاد الجزائري حسب ما جاء في هذا الفصل:

زيادة حجم الواردات الجزائرية من أوروبا، نتيجة زيادة المنافسة في منطقة الأورو والتي تؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث.

ترشيد عملية الاستيراد من طرف المستوردين الجزائرين، لاستفادتهم من شفافية الأسعار، حيث يمكنهم من مقارنة الأسعار في مختلف دول منطقة الأورو في نفس الوقت.

زيادة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا في حالة توفرها على ميزة تنافسية، حيث يمكن إيجاد منافذ تسويقية نتيجة لزيادة النمو في منطقة الأورو، أين يزداد الطلب على السلع الأجنبية.

إطلاق الأورو سيعمل على بقاء الاتحاد الأوروبي، كشريك اقتصادي وتجاري أول للجزائر.

تحمل البنوك الجزائرية لتكاليف إضافية من أجل التأقلم مع الوضع الجديد والتهيؤ للمنافسة الدولية غير المتكافئة.

سيحافظ الدولار على مكانته كاحتياطي أول للجزائر على المدى المتوسط والقصير، وسيخلف الأمر على المدى البعيد، في حالة ارتفاع قيمة الأورو ودخوله كعملة فوترة المحروقات.

تقلبات سعر صرف الأورو سيكون لها تأثير على قيمة المديونية الخارجية، لكون نسبة العملات الأجنبية المسماة بالأورو تفوق الـ 30% من إجمالي العملات للدين الخارجي للجزائر.

ومجمل القول أن " الأورو" سيحمل آثارا معتبر على الاقتصاد الوطني، ورغم محدودية هذه الآثار على المدى القصير، نظرا للاضطرابات التي يعاني منها حاليا(انخفاضات متتالية ظرفية)، فإن الأمر سيختلف على المدى الطويل، عندما يتمكن الأورو من تحقيق استقراره ومنافسته للدولار، وهو الهدف المنشود الذي تسعى له أوروبا بقيادة ألمانيا، التي ضحت بالمارك القوي من أجل بسط سيطرتها على الاقتصاد الأوروبي.

مقدمة الفصل:

إن معظم الدول بدأت تدرس كيفية الاستعداد والتكيف، للعملة الأوربية الموحدة الأورو وما سينجم عنه علي المستوي الدولي،سواء تعلق الأمر بالتجارة الدولية أو أسواق رؤوس الأموال،أو غيرها من المجالات،لأنه يعتقد بأنه سيعيد تشكيل نظام النقد العالمي ،حيث سيكون له دور فعال ليس فقط في الأسواق الأوربية،بل يتعد الأسواق العالمية من خلال البورصة .

وكذلك من المتوقع أن يكون للأورو عملة دولية تستخدم كوسيلة للدفع وتسوية المعاملات الدولية ،سواء تعلق الأمر بالتجارة أو حركة رؤوس الأموال،وهدا ما يجعله يتمتع بثقل كبير في الإحتياطات النقدية الدولية بجانب الدولار،وهده التحولات سوف تنعكس علي العملات الأخرى وخاصة المرتبطة بدول الإتحاد الأوربي،وهدا مايجعل الدول النامية لإتخاد التدابير والسياسات الملائمة لمواجهة هدا التحول حتى لا تتأثر بأزمات محتملة.وهذا مايجعلنا نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول:الدولار واليورو أو المواجهة المحتومة

المبحث الثانـي:أثار إستعمال الأورو على الدول الأوربية

المبحث الثالث: الأثار على الإقتصاديات المتقدمة

المبحث الرابع: الأثار على إقتصاديات الدول العربية

المبحث االأول : الدولار واليورو .. أو المواجهة المحتومة:

لماذا يبدو أن نظام النقد الدولي لايحتاج إلا إلى عملة وطنية واحدة أو-على أكثر تقدير- إلى بضع عملات وطنية قليلة لتنفيذ الصفقات الدولية، لذلك ستناول في هذا المبحث الإستخدام الدولي للدولار الأمريكي في ظل اليورو، فهل سيتناصفان المبادلات العالمية أم ستتأرجح الكفة لأحدهما ؟

خلال النصف الثاني من القرن العشرين استخدام الدولار الأمريكي بوصفه العملة الدولية السباقة في العالم وتغلب على المنافسة التي واجهها من عملات عديدة أخرى .ففي الفترة المبكرة عقب الحرب العالميـ ـة الثانية أبدا الجنيه الإسترليني قدرا من المنافسة للدولار في حين أنه في الثمانينات أدى الإستخدام المتزايد للمارك الألماني والين الياباني إلى الضن أن نظام النقد في سبيله لأن يصبح نظاما للعملة ثلاثي الأقطاب .غير أنه مع بدايه عقد التسعينات إستقر الإستخدام الدولي للمارك والين عند مستويات متواضعة مما قضى على التوقعات المتعلقة بنظام العملة الثلاثي الأقطاب.

وخلال الأعوام القليلة الماضية تزايد الضن النظام النقدي قد يصبح ثنائي الأقطاب، يقتسم فيه الدولار المجال مع عملة ستظهر في الميدان يكون مصدرها الإتحاد الأوربي وهي اليورو.

إن كل هذا الإهتمام بهذه العملات ما هو إلا دليل على الدور الذي أضحت تلعبه في الإقتصادات العالمية، فما هي الإستعمالات التي تنطوي عليها العملات في العلاقات الدولية ؟

المطلب الأول: الإستخدامات الدولية للعملة:

تبين المبادىء الأولية في علم الإقتصاد فيما يتعلق بالنقد أنه في نطاق الإقتصاد الواحد تؤدي النقود ثلاث وظائف أساسية، فهي تستخدم كوسيط للتبادل، وحدة للمحاسبة وكمستودع للقيمة وهي نفس الوظائف التي تؤديها في المعاملات الدولية أي في اقتصادات متعددة.

غير أنه يوجد اختلاف أساسي بين استخدام النقود في الإقتصاد الواحد واستخدام عملة دولية في حالة اقتصاد متعدد العناصر .ففي الحالة الأولى تعلن الحكومات عادة عن العملة التي تستخدم كأداة قانونية في نطاق سلطتها فعلى سبيل المثال عندما تتلقى الحكومة الإيطالية مبالغ الضرائب فإنها تطلب أن يتم دفعها بالليرة وليس بالفرنك البلجيكي .غير أنه في الأوضاع الدولية يستجيب اختيار العملات في الأساس لقوى السوق ونتائج هذا الإختيار تقرها الإتفاقات العالمية.

ونظرا لأن إختيارات العملات الدولية عملية توجهها السوق في الأساس فإن وظائف النقود كوسيط للتبادل ووحدة للحساب تـ ع إل إلى أن تكون لها الهيمنة على وظيفتها كمستودع للقيمة وتؤدي إلى الإستخدام عملة دولية واحدة أو - على أكثر تقدير - بضع عملات دولية قليلة ولتفسير هذه الظاهرة علينا أن

نأخذ في الإعتبار أن نظرية الحوافظ المالية الحديثة ترى أن يقوم المستثمرون عادة - بغية تخفيض المخاطر - باختيار طائفة واسعة من العملات الدولية وحيازتا كأصول على ان تتوقف المبالغ الخاصة من كل عملة على خصائص مخاطرها وعائداتا فإذا كان الإختيار الذي يحبذ الإستخدام الدولي للعملات يعتمد فقط على بواعث تتعلق بالأصول فيتم حيازة عدد من العملات ولايكون هناك سبب يبرر سيطرة نقد واحد على حوافز المستثمرين كما حدث مع الدولار .فعلى سبيل المثال خلال العشريتين الأخيرتين للقرن الماضي كانت الأصول المقومة بالمارك الألماني والين الياباني تدر عائدات أكبر بكثيرا من إيرادات الأصول المقومة بالدولار ومع ذلك فإنه هو العملة الدولية المهيمنة.

كما أنه باستخدام النقود يمكن للأفراد خفض كمية المعلومات التي يتعين عليهم الحصول عليها ومعالجتها وعدد الصفقات التي يحتاجون لممارستها وبذلك تؤدي النقود بصفتها ناقلا للمعلومات وظيفة تماثل تلك التي تؤديها لغة دولية، التي ليس لها بالطبع قيمة اجتماعية إذا استخدمت من جانب شخص واحد، فكلمـا إزداد عدد الأشخاص الذين يتكلمون لغة ما فإنا تكون أقدر على تسيير الإتصال ونفس الشيء يصدق على النقود، حيث يصعب أن تؤدي عملة وظيفتها كوحدة حساب مفيدة ووسيط للتبادل إذا استخدمها شخص واحـد فقط، وبذا فإن نفع النقود يتوقف على عدد من يستخدمونا فحين يبيع أحد المصدرين من البلاد العربيـة لا يتكلم اللغة الإسبانية للنفط الخام لمستورد إسباني لا يتكلم بدوره اللغة العربية فإن الصفقة يمكن أن تتم باللغة الإنجليزية وتسوى بعملة أخرى، لذا فاستخدام العملة في الصفقات يؤدي نفس دور اللغة .وعلاوة على ذلك، فحتى لو كان لدى الأفراد ما يحفزهم إلى التحول إلى عملة أخرى، فيتعين عليهم إقناع عملاء آخرين للقيام بذا، أي البحث عن القبول الواسع لهذا النقد وهو نفس الشيء في حالة العملة الدولية والتي من الواجـب أن تتوافر فيها عدة عوامل لهذا الغرض حيث يمكن إجمالها في:

-الثقة في قدرة الدولة المصدرة للعملة على التحكم في التضخم.

-الوضع الإقتصادي للدولة المصدرة ونصيبها من التجارة الدولية وإمكانية تفادي تأثير الصدمات الخارجية.

-تجنب فرض قيود على أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال.

-وجود أسواق مالية عالية التطور للزيادة على طلب العملة.

-الإستقرار السياسي في الدولة المصدرة.

ويوفر الإستخدام الدولي للعملة منافع مهمة عديدة للبلد يصدرها ([1]).

أولا : هناك ما ينجم من أرباح من رسم سك العملة لأن المطالبات عليها غير المقترنة بفوائد تكون مسماة بعملتها الخاصة وزيادة على ذلك فإنه نظر لسعر الفائدة الأسمي على الديون يشمل عنصرا حقيقيا وعنصرا للتضخم المتوقع .فالبلد الذي لديه عملة دولية يستطيع خلق أرباح إضافية عن سك العملة بأن يدخل تضخما غير متوقع على عملته (وإن كان بذا العمل يعرض للخطر الإستخدام الدولي للعملة.)

[1] - حنيش الحاج:الأورو وإنعكاساته على بنية التجارة الخارجية-مرجع سبق ذكره.

ثانيا : نظرا لاتساع نطاق استعمال العملات فإن القروض والإستثمارات ومشتريات السلع والخدمات يتم تنفيذها على نحو متزايد من خلال المؤسسات المالية للبلد المصدر للعملة وبالتالي ارتفاع عائدات قطاعه المالي.

ثالثا : تسوية التجارة العالمية بالعملة التي تصدرها البلد يضمن لهذه الأخيرة حماية إقتصادها من الضرر الناتج عن التغير في نقدها من الإقتصاديات الأخرى.

إلا أن حيازة عملة تستخدم دوليا غيرها من العملات تنطوي على تكاليف عديدة تتجلى بالخصوص في:

-في ظل الأسعار المعومة قد يؤدي هذا التحول إلى اختلافات كبيرة في سعر الصرف يمكن أن تتحدد أيضا درجة التأثير التي تمارسها السلطات على الإقتصاد المحلي مثلما حدث في ألمانيا واليابان، أين أضطرت حكومتها لإتخاذ إجراءات لتقييد الإستخدامات الدولية لعملاتها، خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، وهذا خاصة بعد تأثير التغيرات الحوافظ المالية على الإقتصاد المحلي.

-في ظل أسعار الصرف الثابتة فان حدوث تحول في الخيارات من طرف الأجانب ،يمكن أن يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة ويضعف قدرة السلطات في الرقابة على قاعدة النقد وبالتالي التأثير على النشاط المحلي .

1-الإستخدام الدولي للدولار:

بدأت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكأنها آخر دولة رأسمالية في العالم قادرة على الإستمرار دون منازع فوضعت أساسا صلبا لبنائها الإقتصادي الدولي مستعملة سوقها الداخلية الواسعة لخدمة استراتيجات العالمية، حيث تجلت في تقوية علاقاتها مع بلدان أخرى كاليابان، تايوان وكوريا الجنوبية... لربط إقتصادات هذه الأخيرة بالإقتصاد الأمريكي وجعلها تابعة له، ورافقت هذه الخطوات إقامة مؤسسات إقتصادية على نطاق عالمي بغية بسط نفوذها التام وحماية مصالحها في مقدمتها الورقة الخضراء.

كل هذه الجهود التي تميزت بالتخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق أين ساعدهم في ذلك المناخ الإقتصادي العالمي، أدت إلى بناء مملكة الدولار التي بواسطتها يهيمن على الأداء الإقتصادي العالمي مستمدا قوته من قوة أمريكا السياسية والعسكرية وخاصة الإقتصادية حيث وكما رأينا في أكثر من موضع أن أمريكا تتمتع بمكانة هامة في اللعبة الإقتصادية العالمية، فمثلا التضخم الذي يعتبر أحد أخطر الأمراض التي تصيب الجسد الإقتصادي لأي بلد نجده في الولايات المتحدة أفضل بالمقارنة بالبلدان الصناعية الكبرى الأخرى من حيث الأداء رغم إرتفاعه عن بعضها فقد بلغ نسبة 2.25 %بين سنتي 1995 و1996، كما أنها تتوفر على أكبر وأعمق الأسواق المالية في العالم فعلى سبيل المثال الدين الداخلي في سوق رأس المال بالولايات المتحدة أكبر من مجموع الدين المحلي في أسواق رأس المال في كل اقتصاديات مجموعة البلدان السبعة مجتمعة (G7) زيادة على تفوقها عنها في رسملة سوق الأوراق المالية، كما تعتبر أكبر مصدر عالمي، في عام 1996 أين كانت حصتها في الصادرات العالمية تزيد عن 15 %أما عوائدها من سك العملة فهي تتراوح مابين 11 و15 مليار دولار سنويا حسب تقديرات مجلس المحافظين ببنك الإحتياط الفيدرالي الأمريكي .لتشكل بذلك الولايات المتحدة أكبر إقتصاد في

العالم حيث بلغ إنتاجها المحلي نحو 21 %من الناتج المحلي العالمي في سنة 1996، وشكلت صادراتا ووارداتا كحصة في ناتجها المحلي الإجمالي الإسمي (هو مقياس لمدى إنفتاح أو إنغلاق إقتصاد ما بـ 23.6 %فقط وهذا ما يدل على إنغلاق إقتصادها نسبيا رغم أنا أكبر مصدر عالميا خاصة إذا ما علمنا أن متوسط هذه النسبة لأكبر ثلاثة إقتصادات في الإتحاد الأوربي (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) بلغت 52. %

وبذا الحجم الإقتصادي للولايات المتحدة إستطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي لفترة طويلة من الزمن خاصة في غياب عملة بديلة قادرة على الإستمرار لأن إقتصاديات العديد من البلدان وفي مقدمتها دول شرق آسيا والأقاليم العربية يهمها بقاء الدولار قوي لتنشيط صادراتا ولسيما النفطية ما دام أنا مسماة بذه العملة كما يذهب بعض الخبراء في تحديدهم لمصدر قوة الدولار لحد القول بأن : إن ما يظهر من قوة للعملة الخضراء لاتكمن في إقتصاد أمريكا القوي وإنما في ضعف الآخرين ([1])،ولعل هذا ما عبر عنه وزير خارجية بلجيكا عند ما قال تعليقا على إنفراد الولايات المتحدة بالقضايا السياسية والإقتصادية : إن الأمريكيين أقوياء بسبب ضعفنا وإنقسامنا نحن الأوربيين ([2])

وبذا شكل الدور السياسي وقوة الترسانة العسكرية لواشنطن وغياب أية عملة يمكن أن تكون عملة دولية مهما بلغت قوتا محليا كالين، المارك والجنيه... ، عاملا في تعملق الدولار وهيمنته علـى الإقتـصاد العـالمي واكتساب القوة التاريخية التي تضخمت بعد الدور الذي لعبته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ممـا جعله نقدا مفروضا في المعاملات العالمية...

ورغم ذلك لم يسلم الدولار في استخداماته العالمية من الهزات المالية بل وكان سببا في بعضها مما جعله موضع شك العديد من المتعاملين الذين لم يترددوا في اللجوء إلى عملات أخرى في كثير من الأحيـان وهـو الشيء الذي يفرض على العملة الخضراء أن تعيد حساباتا واستقرائها الشفاف الدقيق للمـتغيرات العالميـة الجديدة ومواجهة تحديات الألفية الثالثة خاصة وأن أغلب فقهاء العلاقات النقدية الدولية يرون أنه بإمكانـه الإستمرار في التربع على عرض المبادلات المالية العالمية لمدة تقارب العقدين في القرن الواحد والعشرين ولاسيما أن الولايات المتحدة لم تعد كتلك التي كانت في الخمسينات ولا عالم اليوم هو كعالم تلك الفترة فهناك العديد من القضايا التي تدد قوتا الإقتصادية وهيمنتها على الأقاليم العالمية .

ولعل أبرزها العجز في الميزان التجاري المستمر الذي أثر بشكل واضح على عملتها حيث تسبب هـذا الضغط في انخفاضها المفرط مما زعزع استقرارها في العديد من الأزمات، فمثلا وصل هذا العجز مع دول شرق آسيا 160 مليار دولار سنويا، وكذا ديونا الدولية المتراكمة التي تربو عن الألف مليار دولار ممـا سـيعيق بالتأكيد نموها السريع . وثمة عامل آخر يهدد قدرة أمريكا على تمويل النمو هو المستوى المتدني للإدخار فيهـا مقارنة بالبلدان الأخرى المتطورة، ونظرا إلى التشديد على الإستهلاك والإقتراض وإرضاء رغبات المـستهلك

---

[1] - ساخي بوبكر:الأورو وموقعه من العملات الدولية،مرجع سبق ذكره.

[2] - مغاوري شلبي علي:اليورو،الأثار على إقتصاد البلدان العربية والعالم مرجع سابق.

بسرعة نرى أن نسبة الإدخار فيها تعادل نصف نسبته في اليابان ولا تتجاوز ثلثها في ألمانيا وهو ما لا يشجع عملية التثمير اللازم في البنى التحتية والتنمية خاصة في ظل انخفاض نوعية ومستوى التعليم والتدريب ذلك أن الإقتصاد في المستقبل سيزداد اتكالا على قوة عاملة رفيعة الثقافة والتكوين، ونزيد من تعقيد هذه المشكلة توزيع الثروة الذي يشكو عدم المساواة حيث أن المكاسبالتي تحققت في الثمانينات لم يستفد منها سوى 20 %من الشعب الأمريكي ([1]) أين انتشرت فيه وتفاقمت بشكل مثير للقلق ثقافة العنف والإنحلال الإجتماعي والسياسي خصوصا في كبريات المدن كنيويورك، واشنطن ولوس أنجلس...

وفي مطلق الأحوال ستبقى الولايات المتحدة قادرة على الإستمرار في تأدية دور مركزي في الإقتصاد العالمي في بحر القرن الواحد والعشرين، فالدولار الذي صممته وروجت له بعد الحرب العالمية يبدو أنه لايزال يسيطر ويتحكم بالكثير من المؤسسات الإقتصادية وشركات التجارة العالمية ويهيمن عبر الخليج العربي على المصادر الرئيسية للطاقة اللازمة للإقتصاد العالمي والأهم من ذلك لزوم هذه الطاقة لإقتصادات كبار منافسي الولايات المتحدة مثل الإتحاد الأوربي واليابان.

وبذا نكون قد وقفنا - على نقاط قوة الدولار والقضايا التي تدد سيطرة أمريكا ومن روائها العملة الخضراء، فإن ما استطاعت الولايات المتحدة مجارات نقاط ضعفها بتعزيز عناصر قوتا فأكيد سيكون الدولار العملة الأولى في العالم بدون منازع ويبرهن على قدراته الدولية.

أما إذا عجزت عن ذلك فإن استخداماته الدولية ستتقلص خاصة إذا ما ظهرت عملة أخرى تستند على الدعم الاقتصادي وتتميز بالثبات والاستقرار والإنصاف مما يشكل تحدي صارخ لقيصر العملات

.

المطلب الثاني: التحدي الذي يمثله اليورو:

لم يكتب للدولار أن يكون عملة القرن العشرين بعد تربعه على عرش الإستخدامات الدولية للعملات لمدة تقارب النصف قرن.

فقد استطاعت دول الإتحاد الأوربي بعد جهود مكثفة ومتواصلة إطلاق عملة موحدة قبل رحيل الفصل الأخير من الألفية الثانية تضم إليها إحدى عشر دولة تتمتع كلها بأداء إقتصادي رائد وصمعة سياسية طيبة.

هو اليورو إذن .. جاء ليخلص الشعوب من الهيمنة المجحفة للدولار ويتقاسم معه تركة الصفقات العالمية ... فهل سترضى الورقة الخضراء بهذه المنافسة التي ستهدد وجودها الذي دفعت لكثير لبنائه وبقائه ودافعت عنه بكل ما تملك.

[1] - مغاوري شلبي علي:اليورو،الأثار على إقتصاد البلدان العربية والعالم المرجع السابق.

لاشك أن إطلاق عملة من هذا الحجم سيكون له بالغ الأثر على النظام النقدي الدولي وسيشعل فتيل حرب غير معروفة الأمد ومواجهة ستكون لاريب شاقة لهما.

رسميا الولايات المتحدة مع اليورو .. في تصريحاتهم الأولى التي عقبت ولادة هذه العملة لم يروا فيها النقد الذي يريبهم فحسب مسؤوليهم ... : اليورو ضعيف، لاينسجم مع مصالح الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوربا وبهذا بدأت أمريكا في حربها الباردة مع الإتحاد النقدي الأوربي، هذا الأخير الذي رد ... :إن مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية لامصادقية لها وقد كان للأمريكيين دور سلبي في عملية الإندماج الأوربي و ساهموا بسياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية ،التي كان لها أثرها السلبي على عملية الوحدة الأوربية مستعملة في ذلك يدها الممتدة في قلب أوربا وهي بريطانيا التي لم تقدم أدنى دعم لدفع عجلة الوحدة، بل كانت تمثل عجينة العكننة في كل مناسبة أين كانت آخرها المعارضة الشديدة التي أبدتها إتجاه تاريخ إطلاق اليورو، ليضيف بعض المحللين الإقتصاديين الأمريكيين بشأن إعلان التعامل باليورو بأنه : مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته له أوربا في العقود الماضية وكأنهم بهذا يؤكدون تشكيكهم في نجاحه.

وكان من المتوقع أن يكشف وصول النقد الأوربي الموحد إلى الأسواق وبدء التعامل به على الموقف التقليدي المتأرجح لواشنطن حيال الوحدة الأوربية.

واستمرت أمريكا في لهجتها الديبلوماسية بالقول : إنه ليس هناك مايدعو للقلق، لكن في أحيان أخرى تميزت هذه اللهجة بنوع من الجدية عندما اعترفوا بأن التأثير يمكن أن يقع إذا لم تستجيب واشنطن للواقع الجديد بسياسات ملائمة كما جاء على لسان وزير الخزانة الأمريكي روبيرت روبين : اليورو لن يشكل أي تديد للدولار في حال تمكن الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الموازنة تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب، يقرر أحد مساعديه .

إن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية، مع الإعتراف بأن اليورو لابد أن يجذب بعض رأس المال... في نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية، لتعبر جهات أخرى عن احتمال منافسة اليورو للدولار، فها هو أحد خبراء واشنطن يؤكد : اليورو سيبدأ سريعا بمنافسة الدولار كأداة احتياط دولي، واعتبرت صحيفة وولستريت جورنال : اليورو قد يشكل خطرا على الدولار حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المدى النقدي الجديد في أوربا، لكن الأوربيين لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين اليورو والدولار كسلاح تجاري.

كان هذا مجمل ما ذهبت إليه مختلف الأطراف الفاعلة في الإقتصاد الإمريكي و إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمامهم- ولو الضمني-بالمولود الأوربي الجديد وهذا لإقتناعهم الذاتي أنه بإمكان القارة القديمة فعل المستحيلات بنقدها الموحد ومن ورائها قوتها الإقتصادية، فالوضع الحالي لمنطقة اليورو يؤهلها لأن تحتل موقعا

هاما في الخريطة الإقتصادية العالمية سواء بدد سكانا أو ناتجها المحلي الإجمالي أو لحجم المبـادلات التجاريـة الخارجية أو النمو المحقق، وهي عناصر تؤهل اليورو لأن يكون عملة قوية في النظام النقدي الدولي إضـافة إلى عوامل أخرى يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

-دور أوربا السياسي أكثر ذكاءا من الدور الأمريكي، فالأولى تحدد ديبلوماسيتها بعيـدا عـن التـدخلات العسكرية الفجة الجائرة المباشرة التي تميز ممارسات الثانية والوضع العالمي الراهن يزخر بأمثلة ذلـك كقـضية الخليج، يوغسلافيا...

-تغلغل المجموعة الأوربية على الصعيد الثقافي في أغلب بلدان العالم الثالث والذي نتج بالخصوص عن النفـوذ البريطاني والفرنسي في القارتين الإفريقية وحتى الآسيوية و الأسترالية وكندا التي تزال تنتج بفـضل توريثهـا جمعات حاكمة موالية ثقافيا لأوربا.

-إن كثيرا من الأزمات الإقتصادية العالمية تعود أسبابا إلى انفراد الدولار بزمام التبادل التجاري الدولي وهـو ماشكل تخوفات باقي بلدان العالم من تداعيات الورقة الخضراء.

-تزايد إندماج الأسواق المالية الأوربية مما خفض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة.

-الدعامات السياسية التي ستصدر عن أكثر من دولة عكس الدولار الذي يصدر عن سلطة سياسية واحدة، زيادة على الإستقرار السياسي الذي ميز أنظمة الحكم لمدة لابأس بها بما يطمئن المتعاملين المحليين وحتى الأجانب ([1]).

وبذا فإنه بإمكان اليورو مثلما ذهبت إليه بعض التحليلات أن يحقق ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق ما دامت عوامل القوة متوفرة وهذا رغم ما ذهب إليه بعض الخبراء الإقتصاديين إلى أن النقد الموحد يحتاج لبضع سنوات قادمة كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الإقتصادية المالية العالمية لكنهم لم يختلفوا حول الدور الذي قد يلعبه هذا النقد خاصة في إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه .

وخاصة- كما ذكرنا سالفا -أن قوة الدولار تكمن في القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم وليس في قوته الإقتصادية، وقد وجدت دول أوربا الغربية أن بدء تعاملها باليورو سيحقق لها عناصر قوة ذاتية هي بحاجة إليها لتحقيق انعتاقها الإقتصادي والسياسي وانهاء الهيمنة الأمريكية عيلها ولا سيما أن العوامل الإقتصادية في مجملها هي في صالحها إذ أن حجم الإنتاج المحلي الإجمالي لأوربا هو بحدود 8.4 تريليون دولار مقارنة ب7.2 تريليون دولار لأمريكا.

وستصبح مساهمتها في التجارة العالمية بحدود 1.9 تريليـون دولار مقابـل 1.7 تريليـون دولار للولايات المتحدة، إضافة إلى أن إسهام الدولار في التجارة العالمية لايتجاوز 20 %بينما تصل هذه النسبة إلى

[1] - سمير صارم:اليورو،مرجع سبق ذكره.

25 %بالنسبة لتعاملات عملات الدول الأوربية في المبادلات التجارية الدولية، زيادة على عناصـر أخـرى يبينهما الجدول التالي:

الحجم الإقتصادي النسبي للولايات المتحدة والإتحاد الأوربي واستخدام العملات

الولايات المتحدة

الإتحاد الأوربي

حجم الإقتصاد:

الحصة من الناتج الإجمالي العالمي 1996

الحصة من الصادرات العالمية 1996 ([1])

إستخدامات العملات ([2]).

التجارة العالمية 1995

عروض السندات الدولية سبتمبر 1997

ديون بلدان نامية آخر سنة 1996

إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي 1996

صفقات الصرف الأجنبي أفريل 1995

20.7%
15.2%
51%

45.1%
50.2%
63.7%
11.5%

20.4 %
14.4 %
31.0%

41.9 %
15.8 %
19.5 %
35.0 %

[1] - المصدر : مجلة التمويل والتنمية 1998

[2] -نفس المرجع السابق

كما تتوقف دول الإتحاد الأوربي في خدمات المواصلات، النقل والسياحة والبعض من الأعمال المصرفية بنحو الضعف، و تنتج أوروبا إحدى عشر مليون سيارة مقابل ستة ملايين في الولايات المتحدة، إضافة لإمتلاكها لأساطيل تجارية 65 مليون طن في الوقت الذي لا تتعدى فيه حولة الأساطيل الأمريكية 18 مليون طن، وفي المال البنكي مصارف الإتحاد الأوربي تمتلك مصادر خاصة تقدر بحوالي 555 مليار دولار مقابل 233 مليار دولار للمصاريف الأمريكية، بينما حجم رأس المال النشط في أوربا وأمريكا 13.4 مليار دولار و3.5 مليار دولار على التوالين ومن بين ألف مصرف عالمي يوجد 330 مصرفا أوربيا مقابل 156 مليار أمريكيا، وتستحوذ البورصات الأوربية على 49.5 % من النشاط الإقتصادي العالمي.

أما ما تتفوق به الولايات المتحدة فهو قطاع النفط حيث بلغ إنتاجها السنوي 414 مليون طن أما الإتحاد الأوربي فينتج 121 مليون طن، كما تتفوق في بعض الأعمال المصرفية كما هو مبين في المدرج التكراري الموالي:

الإقراض المصرفي الدولي	أسواق الأذون والسندات الدولية

-الدولار الأمريكي
-عملات أوربي
(المارك الألماني
والفرنك الفرنسي)

التكوين النقدي للقروض الدولية)97)نسبة مئوية ([1]).

وبذا صارت تشكل منطقة اليورو أكبر قوة إقتصادية عالمية تليها الولايات المتحدة، هذه القوة التي جعلت الدولار يفقد أهم منطقة من مناطق نفوذه مع بداية سنة 1999 إذ ستصبح فيها كل العمليات التجارية التي كانت تحتاج إلى تغطية بالدولار أحيانا، عمليات تبادل داخلي في سوق واحد وعملة محلية هي اليورو.

ومما جعل احتياطي المصاريف المركزية الأوربية الإحدى عشر من الدولار بلا فائدة، وهذا سيساعدها على توجيه جزء كبير من احتياطاتها بالعملة الخضراء لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية والإستثمار سواء داخل أو خارج نطاق السوق الأوربي مما يزيده انتعاشا على حساب العملة الأمريكية وبالتالي مكانة كبيرة ستغير من الأوضاع الإقتصادية في العالم وتخلق منافسا قويا للدولار الذي سيفقد مكانته كعملة أساسية في المعاملات الدولية وفي أسواق التبادلات التجارية اعتبارا من آخر سنة في الألفية الثانية.

[1] - المصدر : مجلة التمويل والتنمية 1998

فيما يقلل بعض الخبراء من إمكانية منافسة اليورو للورقة الخضراء حيث يؤكدون على أن نجاح فكرة النقد الموحد مرهون بعوامل سياسية إقتصادية، تاريخية وإجتماعية والفكرة في أساسها مغامرة سياسية أولا وإقتصادية ثانية وحسب رأيهم معايير قبول وضعية الدول في الإتحاد النقدي لها صبغة سياسة أكثر من اعتمادها على المؤشرات الإقتصادية.

يرى البعض الآخر أن المواجهة-ناهيك عن المنافسة -أمر حتمي وقد تكون فورية، فالدولار لن يتمكن على المدى البعيد من الإحتفاظ بالسيادة التي تمتع بها في القرن العشرين فقد تشهد الأعوام الخمسة الأولى للقرن الواحد والعشرين، تحولات جذرية في مضمار التعاملات الدولية وقد يصبح اليورو في وقت غير بعيد عملة إحتياطية ومخزون للقيمة.

وتشير دراسات قام بها عدد من المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة إلى إمكانية إنحسار نظام الإستثمارات الحالي المرتكز على العملة الخضراء وتحوله إلى العملة المنافسة الجديدة وذلك بحوالي تريليون دولار .وهذا ما سيؤشر على معدل أسعار الصرف بين العملتين، خاصة إذا قامت بعض دول العالم باستخدام اليورو كعملة تسعير لكثير من السلع الإستراتيجية، ويؤكد لنا الخبير الإقتصادي الألماني" هاينر فلاسبيك "من معهد البحوث الإقتصادية في برلين فيقول": إن المنافسة بين الدولار واليورو ستكون فعلية، وهناك قلق حقيقي في الولايات المتحدة لاتستطيع أن تخفيه التصريحات الدبلوماسية، بل يمكن القول أن الحرب قد بدأت منذ الأيام الأولى ولم تؤجلها المجاملات الدبلوماسية" ([1]).

وهذا ما حدث فعلا، فبعد يومين من البدء بالتعامل باليورو وظهر هناك صراع إقتصادي أمريكي أوربي أطلق عليه" حرب الموز "حيث هددت واشنطن بفرض ضرائب مضاعفة على المنتوجات الأوربية)70 سلعة (إذا لم تعدل نظام إستراد الموز من الولايات المتحدة وحدد الثالث من مارس 1999 كآخر أجل يبدأ بعده سريان الضرائب الجديدة إذا لم تفتح الدول الأوربية أسواقها للموز الذي تقوم بتصديره شركتان من كبريات الشركات الأمريكية .كما أن أمريكا لم تعد تقبل الخلل في الميزان التجاري بينها وبين منطقة اليورو(الذي وصل إلى 2.2 مليار دولار)لمصلحة هذه الأخيرة في أكتوبر 1998 وبهذا تجلت حرب حقيقية بين الدولار واليورو، هذا الأخير الذي حققت له المعايير التي تجعل منه عملة عالمية ذات مصداقية لدى المتعاملين والمستثمرين وأبرز هذه المعايير:

-إستقلالية الإقتصاد الأوربي عن الضغوط والقيود والسيطرة الخارجية وامتلاكه مختلف عوامل استقراره.

-سهولة تبادل اليورو مع العملات الأجنبية

-سعة وعمق وسيولة أسواق رأس المال التي تمثلها اليورو.

[1] - ساخي بوبكر:الأورو وموقعه من العملات الدولية،مرجع سبق ذكره

إن هذه المعايير هي التي ساهمت دائما في تفوق الدولار على أية عملة أخرى كان ذلك قبل خمسة عقود ليولد اليورو بعد ذلك وتحققها له الوحدة النقدية مما شكل أول عملة تقف وجها لوجه أمام الورقة الخضراء بدون مجاملات أو بالأحرى أول حرب نقدية عالمية من هذا الحجم التي لم يسبق لها مثيل.

فما مستقبل نظام النقد الدولي، أسيكون للدولار واليورو معا ؟ وفي هذه الحالة يتقاسمان الأفراح والقراح على حد سواء، حيث تخفف المسؤوليات وتقلص المخاطر وتضيق الأخطاء، وبالتالي تحقيق التعايش السلمي ... أم سترجح الكفة لأحدهما ؟ وبالتالي عملة رائدة تقود الصفقات العالمية وعملة تابعة تقوم بدور معدل ميزان النظام النقدي الدولي .وبذا نكون أمام حالتين لا ثالث لهما : الدولار واليورو ...أو المواجهة المحتومة.

المبحث الثاني :آثار استعمال الأورو على الدول الأوروبية:

إن ظهور العملة الموحدة الأورو سيكون له آثار إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الأوروبي ككل، فسيكون له آثار على أسعار السلع كمل تكون له آثار على المؤسسات الاقتصادية والمالية:

المطلب الأول:الآثار على المستهلك:

1-1 تسهيل التبادل التجاري وظهور معدلات تبادل جديدة:

يقود تداول الأورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فتحت ظل العملات المحلية يصعب المقارنة بين أسعار سلع معينة تباع في عدة دول لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا وبالفرنك في بلجيكا وبالليرة في إيطاليا وكذا فإذا أراد إيطالي مقارنة سعر سلعة معينة في إيطاليا وألمانيا وبلجيكا كان عليه إجراء عملية حسابية لتعادل الليرة مع المارك وعملية أخرى لتعادل الليرة مع الفرنك في حين لم يعد بحاجة إلى هذه الحسابات بسبب ظهور الأورو، وهذا الوضع يخلف منافسة شديدة نظرا لشفافية الأسعار[1].

في 1999/01/01 تحددت معدلات التبادل الغير قابلة لتبديل بين مختلف العملات المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي من جهة والعملة الموحدة الأورو. فمن هذا التاريخ تصبح العملات الوطنية غير مستقلة بل تصبح قطع من الأورو في الجانب القانوني لعملية التحول من استعمال العملات الوطنية إلى الأورو في جانفي 2002 [2].

في نهاية هذه الفترة كل العقود المحررة قبل ظهور الأورو سوف تتحول أتوماتيكيا إلى الأورو، والأوراق النقدية والقطع المعدنية سوف تصبح مستعملة في الأسواق النقدية، أي أن عملية التخليص لا يمكن أن

---

(1) www.aljazeera.net.

(2) le passage a l'euro,op-cit,p53

ترفض في فترة الأشهر الستة الأولى لاستخدام الأورو، والمحلات التجارية مجبرة على اســتخدام ازدواجيــة التسعيرة، مدة

الاستعمال حددت بعد استشارة القطاع المصرفي وكذا صانعي الموزعات الأوتوماتيكية، لكن استعمال الأورو والعملة الوطنية ازدواجا يبقى ساري المفعول لمدة ستة اشهر على الأكثر.

2-1 الآثار الإيجابية على المستهلك:

قبل نهاية المرحلة النهائية من الاتحاد النقدي والاقتصادي، كان من الضروري استبدال النقــود في حالة السفر أو شراء مواد من الخارج. لكن كلفة المعاملات ســوف تقــل بــانطلاق الاتحــاد النقــدي والاقتصادي، وهذا بسبب التكافؤات الثابتة والدائمة، فالبنوك لن تكون مجبرة على وضع هــامش خطــر الصرف ولن تقوم بفوترة مصاريفها الإدارية. يجب كذلك انتظار نقص مستمر للمصاريف البنكية لعملات الدفع الدولية وهذا تدريجيا مع عملية تنسيق بين النظم الوطنية.

مع بداية مرحلة الاتحاد، المستهلك يستطيع السفر وشراء الأدوات داخل منطقة الأورو بدون تحويل العملة، أي أن المستهلك سوف يحقق وفرة في الوقت والمال، فالمستهلك لن يصبح مجبرا على حساب قيمة السلعة ما حتى اقتنائها، فسعرها بالأورو يكون واضحا في البلدان 15 والتي سوف تــؤدي إلى منافــسة شديدة لصالح المستهلك وكذا الضغط لتخفيض الأسعار.

3-2 الآثار السلبية على المستهلك:

رغم أن استخدام الأورو سوف يؤدي إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد الأوروبي إلا أن هذا التوحيد سوف يكون له أثار سلبية على بعض الدول الأعضاء وخاصة الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، حيث ستهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتنافس القوة العاملة الوطنية وتحل محلها، مما سيؤدي إلى فقد بعــض

العمال المحليين لوظائفهم. حيث تبين التقارير أن معظم السائقين العاملين في ألمانيا هم من اصل رومـانـي، بلغاري وكذلك يوغسلافي وهذا لرخص اليد العاملة لهذه الدول مقابل اليد العملة الألمانية[1].

المطلب الثاني:الآثار على المؤسسات الاقتصادية والمالية:

سوف يؤدي دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى العضوية في منطقة الاورو إلى الدفع في اتجاه المزيد من الإصلاحات الاقتصادية واعدة الهيكلة داخل هذه الدول، هذه الإصلاحات سوف تؤدي إلى خلق الظروف المواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية.

فيما ينتظر أن تنتظر المؤسسات المحلية اليوم الأخير من المرحلة الانتقالية لتعاملها مع الأورو، عكس المؤسسات الكبرى والعالمية ، التي تستطيع أن تنقل تعاملها في بعض مجالات اليورو ، فالسوق المالي وسوق رؤوس الأموال الطويلة الآجل سوف تتطور بسرعة بسبب القروض الحكومية المقيدة بالأورو، فالمؤسسات يجب ان تقوم بالعمليات اللازمة لتتحول إلى استعمال الأورو ويكون الاستعداد على حسب قطاع المؤسسة ونشاطها، فالاستعدادات تكون في مجال:- التسعيرة(ازدواجية التسعيرة خلال المرحلة النهائية للانتقال).

- آلات التسجيل والصناديق التي تحوي النقود والقطع النقدية .
- العقود الموقعة.
- نظام الفوترة من الشراء، بيع إلى التحويل.
- النظام الضريبي، الميزانية وحسابات النتائج.

1-مغاوري شلبي علي :الأورو ، مرجع سبق ذكره،ص:43

- سياسة التمويل (اصدار القروض)، نظام التسيير ([1])

نتائج البحوث التي أجريت أكدت أن الفترة اللازمة لهذه التحويلات قدرت بـ 3أشهر بالنسبة للمؤسسات التجارية الصغيرة إلى 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات العالمية المختصة في الإنتاج والتوزيع.([2])

كذلك سوف يؤدي اعتماد اليورو وفتح الحدود بين الدول الأوروبية إلى الزيادة في حدة المنافسة بين هذه الدول، وسوف تختلف القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة من دولة إلى أخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع با كل دولة من دول الاتحاد، حيث وباعتماد اليورو وسوف تتحسن المراكز التنافسية لهذه القطاعات ومن تقوي مكانتها في الأسواق الأوروبية، سوف يؤدي ذلك إلى إعادة التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الأوروبي.

2-1 الآثار الإيجابية على المؤسسات الاقتصادية :

سوف يعمل اليورو على زيادة القدرة الشرائية لمستخدميه من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، لأن تحديد أسعار السلع والخدمات بالعملة الموحدة في أسواق الاتحاد الأوروبي سوف يلغي حاجة هؤلاء الأفراد والمؤسسات على تحويل العملات الوطنية بعضها ببعض ودفع الأعباء القابلة لذلك بنحو 30 بليون مارك ألماني، أي حوالي 16.7 بليون دولار أمريكي([3])وسوف ينعكس هذا الوفر لصالح المواطنين والمؤسسات الأوروبية حيث سيتمتع المواطن والمؤسسات الاقتصادية بقدرة شرائية لنقودهم أينما كانوا داخل منطقة الأورو.

[1] -www.europa.int
[2] - مغاوري، مرجع سبق ذكره،ص:37
[3] - نفس المرجع أعلاه.

كما أن المؤسسات الاقتصادية الوطنية سوف توفر تكاليف استبدال عملتها الوطنية لإتمام أنشطتها في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى هذا سوف يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من قدرتنا التنافسية داخل الاتحاد وخارجه.

2-2 الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية:

إن المبادرة باستخدام اليورو في الموعد المحدد سوف يصرف أنظار الدول الأوروبية على مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية ومتابعتها، وتحول الاهتمام نحو استكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية، كما أن هناك بعض القطاعات التي سوف يخلقها استخدام اليورو وذلك في بعض الدول الأعضاء دون غيرها. في نفس الوقت سوف يؤدي استخدام اليورو إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول العالية التكاليف، أي التي تفرض ضرائب عالية مثل ألمانيا وفرنسا إلى الدول الأخرى التي تكون فيها التكاليف منخفضة مثل إسبانيا، البرتغال وإيطاليا. هذا ما يطلق عنه بتغيير المكان(delocalition) مما سوف يؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء[1].

لذلك يمكن القول أن اليورو قد يولد فرص عمل ولكن ليس في كل الدول الأعضاء، بل في الدول الأقل تكلفة وأكثر جاذبية للاستثمارات.

2 –3 الآثار على المستثمرين:

إن الاتحاد النقدي والاقتصادي يمثل بالنسبة للمستثمرين سوق كبيرة يستطيع من خلالها الاستثمار، دون التعرض إلى خطر الصرف، في الأسهم والسندات.

1- مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلة السادسة –العدد الرابع ديسمبر1998:ص21

أن توسيع سوق الأسهم سوف يجبر كل من الأفراد والمؤسسات إلى تطوير محافظها من الأسهم في بعـض الدول الأوروبية، وهذا الخيار سوف يؤدي إلى تطوير الاهتمام بأموال المتقاعدين عن طريق الأموال الخاصة بتسيير هذه الأموال .

بالإضافة إلى كل ما قدم، فان اسهم الشركات المنتمية إلى منطقة الاتحاد النقدي والاقتصادي تصبح مطلوبة من طرف المستثمرين المنتميين إلى الدول خارج الاتحاد بسبب توسع نطاق السوق.

هذين العاملين ، يؤثران إيجابا في الاتحاد على الثبات في الأسعار وكذا النمو الاقتصادي، وسـوف يؤثران على زيادة أسهم اليورو(euro- action) .

كذلك سوق السندات سوف يسجل تطورا كبيرا فالحجم الكلي لسوق الـسندات في الاتحـاد الأوروبي يمثل حوالي3/2 من سوق الدولار. هذا الخير يمتاز بالعدد الكبير من السندات المـستخرجة مـن الدول الخارجية[1].

فسوق سندات اليورو القوي بحوالي 6 دول المكونة له، يمكن أن يحقق حجم ابتـدائي لتبـادلات مساوي إلى نصف ما يحققه سوق سندات الدولار، ولكن هذه السوق سوف تجـذب بـسرعة كـبيرة المقترضين الأجانب إلى المنطقة.

من جهة أخرى، حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد يصبحون مجبرون لتقليص العجز الميداني إلى عدم الرجوع إلى السوق المالي. أيضا تقليص معدل الفائدة فيعدد من الدول السارية إلى الدخول في الاتحاد سوف يؤدي إلى الزيادة المفرطة في إصدار السندات والأسهم.

بالنسبة إلى قيمة الأسهم، فان بعض البورصات أقرت تحديد القيمة بـالأورو مـن 10 جـانفي 1999. أما فيما يخص قيمة السندات، فتستمر التحديد بالنسبة المئوية. في جميع الحالات، العقـود تبقـى صحيحة ومعدل الفائدة يبقى ثابت.

[1] مغاوري، مرجع سبق ذكره، ص:39

المطلب الثالث: الآثار على البنوك والتجارة الخارجية:

سوف يؤثر اليورو بصورة إيجابية على أسواق المال الأوروبية حيث سيؤدي إلى تجاوز العديد من المخاطر مثل خطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية وغيرها من المخاطر، وقد قدرت هذه المخاطر ببلايين الدولارات ، وسوف يؤدي تجاوز هذه المخاطر إلى الزيادة في التنافس بين أسواق المال الأوروبية وزيادة كفائتها على إدارة وتوظيف رؤوس الأموال. هذا سوف يجذب المزيد من الاستثمارات والودائع إلى ظهور سوق كبيرة للأسهم والسندات الأوروبية بعد جانفي 1999، وذلك بدلا من وجود أسواق عديدة مستقلة في هذه الدول وسوف تكون هناك منافسة شديدة داخل هذه الأسواق بين المستثمرين(1).

كذلك سوف يؤثر اليورو علة جميع الأعمال المصرفية في الجهاز المصرفي الأوروبي وذلك يمثل عمليات الدفع، إدارة الحسابات، الودائع، الأوراق المالية ونظم الصرف الآلية، وذلك لان البنوك الوطنية الأوروبية سوف تنقل سلطاتا إلى سلطة نقدية موحدة، هو البنك المركزي الأوروبي الذي يشرف على السياسة النقدية الوحدة ويقوم بمهام الرقابة على البنوك الوطنية، سوف يترتب على ذلك تأثر كل من إيرادات ونفقات هذه البنوك.

فبالنسبة للإيرادات، سوف يؤدي إلغاء العملات الوطنية إلى إيجاد مرونة عالية بالنسبة لحركة كل من المقترضين وأصحاب الودائع بما يجعلهم يحصلون على بعض المكاسب، وهذا سيعني زيادة أسعار الودائع وتخفيض أسعار القروض لجذب اكبر عدد ممكن من العملاء القدامى أو الحفاظ على العملاء الحاليين.

1- المنيف، م، ع، تاثير عملة الاورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 79، 1999،ص:34

كما أن البنوك ستجد أمامها أسواق واسعة لتقديم خدماتا مهما كان عدد أو مكـان فروعهـا، حيث ستتم تسوية المدفوعات من خلال نظام المدفوعات الموحد.

أما بالنسبة لنفقات هذه البنوك فإنا سوف تتأثر بالسلب، أي أنا سوف تزيد، مما يدفع البنوك إلى القيـام بعمليات الاندماج أو التكتل. أو قيام هذه البنوك بالتخصص في تقديم الخدمات إلى شريحة معينة من العملاء بدف تقليل التكاليف.

أيضا من الممكن أن يصاحب ظهور اليورو ودخول منافسين جدد إلى مجال العمل المصرفي،و هي المؤسسات الغير مصرفية التي تقوم بمعالجة المعلومات و الاتصال. حيث ستقوم هذه المؤسـسات بإضـافة الخدمات المصرفية إلى مجال عملها وبذا تنافس البنوك فيها.

كذا سوف يعمل اليورو على تذويب الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية، وذلك مـن خلال السياسة النقدية الموحدة، وأسلوب الحد الأدنى من للاحتياطي النقدي الذي من المنتظـر أن يحـدده البنك المركزي.

كذلك من المتوقع أن يؤدي استخدام الأورو إلى اتساع وزيادة سيولة سوق السندات في دول الاتحـاد الأوروبي، وذلك بسبب ما سوف يتيحه اليورو من زيادة في إمكانية استثمار الأموال عبر الحدود بين الدول الأعضاء وقد يؤدي ذلك إلى خلق سوق لسندات اليورو ينافس سوق السندات الأمريكي والين اليابـاني خلال فترة قصيرة(1).

كما سيحدث تقارب كبير بين عوائد السندات الأوروبية في الدول المختلفة بسبب أسعار الصرف ووجود سياسة نقدية موحدة، أيضا سوف يؤدي إلى تعزيز التكامل بين الأسهم المحلية في الدول الأعضاء، وسوف يسقط أهم محدد لتوليفة المحفظة الاستثمارية وهو سعر الصرف.

---

[1] - مغاوري شلبي علي :الأورو، مرجع سبق ذكره، ص:42

يتخوف البعض من انه في ظل استخدام اليورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نموا ،يهدف هذا الدعم لتحديث مرافقها العامة و زيادة التنمية فيها كما. يتخوف البعض الآخر من زيادة هذه الأعباء في ظل توجه الاتحاد الأوروبي لدعم دول شرق أوروبا أو لدعم دول الأعضاء في الاتحاد.

يعتقد البعض أن استخدام اليورو سوف يفجر الخوف الكامن لدى العديد من دول الاتحاد الأوروبي من فقد استقلاليتها الاقتصادية،و فقد جزء هام من صميم سيادتا وهو عملتها الوطنية وحرية رسم سياستها المالية والنقدية حيث هناك تخوف من أن يحد البنك المركزي الأوروبي من حرية الحكومات الوطنية في اتخاذ السياسات النقدية والمالية التي تراها ملائمة لها، لحل مشاكلها الداخلية في نفس الوقت التي تتباين فيه المشاكل من دولة إلى أخرى. مما يؤدي إلى اصطدام البنك من المركزي الأوروبي بالمؤسسات الوطنية القائمة على اتخاذ القرار الاقتصادي للدول الأوروبية.

كذلك سوف يؤثر اليورو على النظام المصرفي الأوروبي، حيث سيعمل على تقليص إيرادات البنوك الأوروبية على الأقل في الآجل القصير وذلك بسبب تراجع الإيرادات من العمل النقدي الأجنبي، نتيجة انعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك وكذلك بسبب شدة المنافسة بين البنوك الأوروبية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

أيضا سوف تتحمل المصارف الأوروبية تكاليف غالية للتحول إلى اليورو وذلك بسبب تكاليف الأنظمة الإلكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصرف،كذلك للقيام بدورات تدريبية للعاملين بها على الأنظمة الجديدة في ظل استخدام اليورو.

هذه التغييرات ستزيد من تكاليف الاستخدام من حوالي 1.5 إلى 2 لعدة سنوات، كذلك يؤكد بعض الخبراء أن اليورو سوف يؤثر على المراكز المالية الأوروبية، لكن ليس بنفس الدرجة، فقد تتحسن القوة التنافسية لبعض الأسواق المالية في الدول الأوروبية الأعضاء في اليورو وذلك بسبب قيود الاحتياطي

التي سوف يحددها البنك المركزي الأوروبي لكل دولة على انه مجرد إجراء نقدي، في حين تـرى البنـوك المركزية الوطنية أن ذلك يمثل رقابة مفروضة عليها ويمكن أن يكون لذلك اثر عكسي يتمثل في وجود تمييز رقابي بين المصارف المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو والدول التي لم تشترك في اليورو، وذلك لأن البنوك التي لم تشترك في العمليات النقدية للبنك المركزي الأوروبي سوف لا تكون مـضطرة للاحتفـاظ باحتياطي قانوني مقابل إصداراتا من اليورو وهو ما يؤثر على أسواق دول أخرى بالسلب.

كذلك استخدام اليورو وسوف يفقد الأعضاء حريتها في اللجوء إلى أسلوب التمويـل التـضخمي، الذي تعودت الكثير من الدول اللجوء إليه لأنه يؤدي إلى زيادة موارد الحكومات دون تحمل أي تكاليف. بغض النظر عن انخفاض القوة الشرائية للنقود الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات لصالح الحكومة، في هـذا الصدد يتخوف البعض من لجوء بعض حكومات الدول الأعضاء إلى تعويض هذه الخسارة بفرض ضرائب جديدة مما سيؤثر على رفاهية الأفراد.

المبحث الثالث :الآثار على الاقتصاديات المتقدمة:

إن السوق العالمي الحالي، تطغى عليه هيمنة العملة والاقتصاد الأمريكي. فالدولار يعتبر أهم عملة على المستوى العالمي في مجال احتياطات الصرف، تقويم التبادلات الخارجية وكذا تدوين الديون. كذلك مع ضخامة الاقتصاد الأمريكي تجعله من أركان الاقتصاد العالمي.

كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الياباني، الذي سوف يتأثر من عملية دخول منطقة اقتصادية جديدة منه حيث الضخامة، مع تأثر الين بسبب الأزمة التي مرت بها في الفترة الأخيرة.

لكن مع ظهور العملة الجديدة، سوف يظهر طرف ثاني يدخل للصراع للحد من الهيمنة الأمريكية بسبب تداخل المصالح،وسوف تتحدد مجالات التدخل في عنصرين:

- القبول العام الذي سوف تتميز به العملة الأوروبية الجديدة عند أكثر من 280 مليون نسمة من سكان المنطقة الأوروبية.
- اقتصاد المنطقة، المكونة من اقتصاديات الدول المكونة للاتحاد، سوف يكون ضخم بمساهمة الاقتصاد الألماني والفرنسي.إن أثر العملة الجديدة سوف يتحدد في مطلبين:

المطلب الأول: الآثار على الاقتصاد الأمريكي:

يجب التعرف على حقيقة موقف الولايات الأميركية من الوحدة النقدية الأوروبية، حيث يلاحظ ان الخطاب الرسمي للولايات الأمريكية المتحدة يميل نحو تمني نجاح الوحدة الاقتصادية النقدية الأوروبية، وان يكون اليورو عملة قوية وذلك بحجة أن ظهور اليورو إلى الوجود ضعيفا لا يتوافق مع مصالح الولايات الأمريكية المتحدة التي تعتبر اكبر مستثمر خارجي في أوروبا، هذا هو الموقف الرسمي(1) .

[11] - مغاوري شلبي علي:الأورو، مرجع سبق ذكره، ص:43

إلا أن الأوروبيين يشككون في مدى مصداقية هذا الوقف ويرون أن هذا الموقف الأمريكي هو من قبيل الدبلوماسي ليس إلا، أن الأوروبيين تعودوا من الولايات المتحدة وضع العراقيل لإتمام الوحدة النقدية ، والولايات المتحدة لها تاريخ حافل ومعروف للأوروبيين في هذا المجال، من ابرز العوامل الدالة على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتباع سياسة نقدية تسببت في العديد من الأزمات المالية الأوروبية خلال الثلاثين عاما الأخيرة.

ويرى الأوروبيون أن الأمريكيين ورغم خطابهم العام المشجع لنجاح اليورو إلا أنها في حقيقة الأمر تشكك في نجاح اليورو، والذي يفسر هذا النجاح هو سوء الظن الذي تبديه وسائل الإعلام الأمريكية اتجاه اليورو وإظهارها عدم انشغال الرأي العام في أمريكا بالوحدة النقدية الأوروبية رغم إنها حدث عالمي. وترجع الشكوك الأمريكية تجاه نجاح اليورو إلى إن التعجيل بالوحدة النقدية الأوروبية سوف يؤول دون استكمال الدول الأعضاء للإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها على المستوى القومي، وبدون استكمال هذه الإصلاحات سوف تتأثر الإصلاحات الاقتصادية الأوروبية بالسلب في ظل استخدام اليورو مما يقلل فرص نجاحه.([1])

وفي نفس الوقت الأمريكيون لا يتخوفون من دور مؤثر للأورو وذلك استنادا إلى سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، حيث يتم نحو 50% من الصادرات العالمية مقابل 35% بعملات الاتحاد الأوروبي. كذلك يتم بواسطة الدولار 3/4 القروض المصرفية وهناك أكثر من 60% من احتياطات العملات الصعبة في العالم بالدولار مقابل 20% بعملات دول الاتحاد الأوروبي.

[1] - لمنيف م/ع : تأثير الأورو العالمية والعربية وإنعكاياتها على تعاملات النفط. مرجع سبق كره:ص36

إن نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في إجمالي الناتج العالمي تمثل 19,6%، ودول منطقة اليورو تساهم بـ 19,6% واليابان بحوالي 8,8%، أما فيما يخص المساهمة في إجمالي التجارة العالمية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بنحو17% وتساهم دول اليورو بحوالي 19% واليابان بحوالي 8%[1].

ويغض النظر عن تخوف الأمريكيين من اليورو عن عدمه، نلاحظ أن الكثير من الخبراء والمحللين يرون سوف يؤثر على الدولار ويحد من هيمنته على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، وذلك من خلال مدخلين:

2-1-1 التجارة الخارجية:

من المرجح أن تأثير اليورو في حركة التجارة الدولية سيزداد، وذلك لأنه سوف يؤدي إلى تحويل التجارة إلى داخل الاتحاد الأوروبي. كما أن قيام دول الاتحاد الأوروبي بتقويم صادراتها بالأورو وتصديرها، على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار المستخدم حاليا بين الدول الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو، وخاصة من الدول التي تعتبر دول الاتحاد الأوروبي شريكها الأول، مثل دول البحر المتوسط، الدول العربية ودول شرق آسيا والدول الأفريقية.

في نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى اليورو لتسديد ثمن إيراداتها من الاتحاد الأوروبي، إلى لجوئها تقويم صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي بالأورو أو إلى تكوين احتياطات بالأورو أو إلى الحصول على قروض بالأورو من اجل الوفاء بالتزاماتها أو لتسديد العجز في موازينها التجارية[2].

هذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

1- www.bank-of-algeria.dz

2- www.bank-of-algeria.dz

ويرى خبراء معهد البحوث الاقتصادية في مونيخ بألمانيا أن اليورو سيؤثر على الدولار من خـلال حركة التجارة الخارجية، وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية وذلك لان دول الاتحـاد الأوروبي تحتـل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على مستوى العالم.

أما بالنسبة لحركة التجارة الخارجية للمواد الخام، فمن المتوقع أن يظل الدولار هو المسيطر عليها، بسبب أن معظم هذه المواد يتم تسعيرها بالدولار أساسا بالنسبة للبترول، المعادن، القطن وغيرها من المواد الخام. كما أن تقويم هذه المواد في الغالب لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظـروف العـرض والطلب العالميين. سوف يدعم موقف الدولار في تجارة هذه النوعية من السلع سيطرة الشركات الأمريكية دوليا على معظم استثمارات وتجارة هذه المنتجات في السوق العالمي وخاصة المرتبط منها بالصرف.

2-1-2 الودائع والاستثمارات:

يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة بالأورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد السواء، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات بـالأورو وعلى حساب حجم الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي.

هناك تفاوت في الآراء حول الحصة التي سوف يستحوذ عليه كل من الدولار والأورو في الأسواق الدولية.

فيرى فريد برجستين، رئيس معهد الاقتصاديات الدولية بواشنطن، أن كل من الأورو والـدولار سوف يستحوذ على حوالي 40% من العمليات المالية الدولية. في مقابل ذلك يقـدر معهـد البحـوث الاقتصادية في ميونيخ بألمانيا، أن نصيب اليورو في حجم الودائع العالمية سوف يصل إلى حوالي 30% بدلا من نسبة 14% التي تمثلها عملات الدول الأوروبية حاليا، و إن ذلك يتم على حساب تراجـع نـصيب

الدولار بنسبة 10%. كما يرى الخبراء في شركات التحليل المالي أن الدولار سوف يستحوذ على حصة في الأسواق الدولية لا تقل عن 35% ولا تزيد عن 40% بعد ظهور اليورو.

ويرجع ذلك إلى أن البنوك المركزية عندما تحتفظ باحتياطات من العملات الأجنبية فإننا نتوقع أن تستخدم هذه الاحتياطات للدخول إلى الأسواق بغرض إعادة التوازن لعملاتنا المحلية عندما تصادفها أي أزمة طارئة، حيث أن الدولار يسيطر حاليا على نسبة كبيرة من الاحتياطات الدولية بسبب تحكمه في التجارة الدولية والتمويل الدولي. ولأن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر و مستورد في العالم، لكن في ظل اليورو سوف يصبح الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر و مستورد في العالم قبل الولايات المتحدة ، ومن تم يكون هناك ضرورة الاحتفاظ باحتياطات أكبر بالأورو على حساب الدولار[1].

ومنه فان ميلاد اليورو سوف يشكل تديد على الدولار الأمريكي ويدفع به إلى الخلف بسبب استحواذه على نصيب اكبر في السوق الدولية سواء لتسوية حركة التجارة الدولية، أو كعملة احتياطات دولية لدى البنوك المركزية، أو لاستخدامه في الودائع. لكن ربما لا يحدث هذا السيناريو مند ميلاد الأورو وإنما يحتاج إلى بعض الوقت حتى تتأكد قوة الأورو ويصبح مستقرا[2].

المطلب الثاني: الآثار على الاقتصاد الياباني:

سوف يتأثر الاقتصاد الياباني بظهور العملة الأوروبية الجديدة الأورو كغيره من الاقتصاديات، لكن تأثر الاقتصاد الياباني سوف يكون غير مباشر، وذلك بسبب ضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان

(1) مغاوري شلبي علي:الأورو، مرجع سبق ذكره، ص:48

(2) المرجع أعلاه،ص:48

والاتحاد الأوروبي. وأن حجم هذه العلاقات ليس بإمكانه وضع الاقتصاد الياباني تحت التأثير المباشر للأورو.

ونتطرق إلى تأثر الاقتصاد الياباني في المجالات التالية:

2-2-1 الآثار على التجارة الخارجية:

سوف تتأثر تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي بعد ظهور العملة الأوروبية الاورو وذلك بسبب زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق اليابانية، مما سيؤدي إلى زيادة حجم صادرات سلع الاتحاد الأوروبي إلى السوق اليابانية.في نفس الوقت سوف يحدث تحول لتجارة الاتحاد الأوروبي إلى الداخل، بمعنى استغناء دول الاتحاد الأوروبي عن شراء بعض وارداتها من اليابان بسبب وجود بديل لها داخل الاتحاد الأوروبي، مما سيؤدي إلى انخفاض حجم واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان، وهذا سوف ينعكس على الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد الأوروبي في غير صالح اليابان.

2-2-2 الآثار على العملة اليابانية:

سوف يؤدي نجاح الأورو في جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مراكز الين في الأسواق العالمية، حيث سيتم تحويل الكثير من الودائع من العملة اليابانية الين إلى العملة الأوروبية اليورو، كما سيتراجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياطات الدولية، في مقابل ذلك من المتوقع أن تقوم اليابان بالاحتفاظ باحتياطي من الأورو منذ بداية ميلاده بعكس الوقت الراهن حيث لا تحتفظ اليابان باحتياطي من العملات الأوروبية .

ومن المتوقع أن يؤدي تأثر العملة اليابانية بالأزمة الأسيوية التي هزت المنطقة إلى إضعاف الين مقابل اليورو، وسوف يساهم في ذلك عدم تمكن البنوك اليابانية من زيادة استثماراتها في دول الاتحـاد الأوروبي بـسبب التركية على إصلاح أوضاعها المالية الداخلية[1].

[1] مغاوري،مرجع سبق ذكره، ص: 52

المبحث الرابع: الآثار على اقتصاديات الدول العربية:

من المعروف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع دول الاتحاد الأوروبي سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي هي الـشريك التجـاري الأول لالـدول العربية، حيث تستوعب دول الاتحاد الأوروبي حوالي 34% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم، ويمثل 43% من صادرات دول الاتحاد الأوروبي نحو الدول العربية.

ومن المتوقع أن تزداد وتنتعش المبادلات في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيـات شراكه مع الاتحاد الأوروبي، حيث وقعت كل من تونس، الجزائر، المغرب، الأردن وفلـسطين اتفاقيـات شراكه مع الاتحاد الأوروبي، وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي وتوقع نموها في المستقبل، فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بميلاد الأورو.

المطلب الأول: الآثار على اقتصاديات الدول العربية:

1-هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية.

تؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة علـى رؤوس الأمـوال الأوروبية، مقارنة بالفترة السابقة على عام 1996 تراجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليـورو، وبموجب معايير التقارب، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يقـضي إلى توفير أموال للدول المدينة فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها، لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهميـة القروض الخارجية، المقومة بالأورو(أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية).

لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

2- تحسين معدلات النمو والاستثمارات والعمالة:

ونتيجة للمكاسب الاقتصادية للأورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع إذا السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية، لكن تحقق هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى مقدرتا التنافسية إن هذه الأجهزة تحتاج إلى إصلاحات وجهود كبير، لبلوغ تلك الدرجة والمقدرة، وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي البيني بغية تطوير حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدان الصناعي والزراعي. ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير اليورو بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات الخارجية والمنافسة الشديدة[1].

المطلب الثاني: الموازين التجارية العربية:

من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية يأثر الأورو في الموازين التجارية العربية تبعا للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار من ناحية وتبعا لأهمية المبادلات من ناحية أخرى.

ففي حالة هبوط قيمة الأورو فإنه إذا كانت صادرات دولـة عربيـة تعتمـد علـى الأسـواق الأوروبية(البيع بالأورو) وإذا كانت وارداتا تأتي بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية (الشراء بالدولار أو

(1) www.aljazeera.net

بالين) يتضرر الميزان التجاري لهذه الدولة العربية نظرا لهبوط قدرتها التجارية، و العكس بـالعكس، أي إذا كانت أغلب صادرات دولة عربية تتجه إلى الأسواق غير الأوروبية في حين تحتل وارداتـها مـن الـدول الأوروبية مرتبة مهمة يتحسن مركز الميزان التجاري. أما في حالة ارتفاع قيمة الأورو مقابـل العمـلات الأخرى يحدث العكس تماما في الإفتراضين السابقين.

تأثير صعود وهبوط الأورو عربيا:

على الصعيد العملي فقد الأورو خلال ثلاث سنوات 21% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، فقد كـان يعادل1.12 دولار في بداية عام 1999 وأصبح يعادل 0,88 دولار في بداية عام 2002. ويلاحظ أن 27% من صادرات الأقطار العربية تتجه إلى أوروبا في حين أن 61% من وارداتها تـأتي مـن أسـيا و الو.م.أ، وعلى هذا الأساس تتحمل البلدان العربية خسائر تجارية نتيجة لتراجع قيمة الأورو.ولكن لابد من ابداء ملاحظتين:

الأولى:

لم ينجم تقهقر قيمة الأورو في الفترة المذكورة عن سياسة نقدية أوروبية بقدر ما كان نتيجة لاتجاه أمريكي برفع القيمة التعادلية للدولار.واستفادت الشركات الأوروبية من هذا الوضع بسبب تحسن مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لذلك لم يتدخل البنك المركـزي الأوروبي عـن طريـق أسـعار الفائـدة والاحتياطات الرسمية لرفع قيمة الأورو مقابل الدولار[1].

الثانية:

[1] www aljazeera.net

لم تتحمل الدول العربية في نهاية المطاف خسائر ناجمة عن هبوط الأورو تتناسب وحجم مبادلاتها التجارية مع أوروبا لسبب واحد هو أن الشطر الأول من الافتراض الأول المذكور سابقا لم يتحقق كليا أي البيع بعملة البلد المستورد، لأن 68% من الصادرات العربية الكلية نفطية. ومن المعلوم أن أسعار النفط الخام تحدد بالدولار لا بالأورو حتى عند تصديره إلى أوروبا.

المطلب الثالث: الأورو والنفط:

يتحمل المستهلكون الأوروبيون ارتفاع أسعار المنتجات النفطية علما بأن أسعار الخام تتسم بالاستمرار وأحيانا بالهبوط. ومن الناحية المبدئية يمكن تصور ثلاثة حلول لمعالجة هذه المشكلة:

1- الحل الأول:

هو رفع قيمة الأورو مقابل الدولار، لأن ارتفاع تلك الأسعار نجم عن ارتفاع القيمة التعادلية للدولار، ويتطلب هذا الحل تكاليف مالية عالية من حيث الاحتياطات الرسمية ويعيق تطور الصادرات الأوروبية. وتغيير قيمة الأورو ليس من صلاحيات الحكومات بل من الاختصاصات الأساسية للبنك المركزي الأوروبي.

2- الحل الثاني:

هو تقليص الضرائب غير المباشرة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية، وهذا من اختصاصات الحكومات لا البنك المركزي الأوروبي، لكنه يعني هبوط إيرادات الميزانية العامة، وهذا يؤدي إلى قبول العجز المالي والتمويل بالقروض أو تقليص النفقات العامة.

الحالة الأولى:تؤدي إلى فقدان مصداقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يقوم على أساس معالجة العجز المالي للمحافظة على استقرار الأسعار(1).

الحلة الثانية: تؤثر في الاعتمادات المالية المخصصة لعدة مرافق كالتعليم والصحة فتتضرر فئات عريضة من المجتمع وينعكس الوضع على المركز الانتخابي للحكومات.

3- الحل الثالث:

هو مطالبة البلدان المصدرة للنفط لتبني الأورو عملة لتقويم الخام بدلا من الدولار، عندئذ تتجنب الدول الأوروبية خسائر ومخاطر الحلين السابقين، وبذه الوسيلة تستفيد أوروبا من جميع جوانب عملتها الموحدة وتلقي على الآخرين جوانبها السلبية، فارتفاع ثقل الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وتقويم أسعار الخام بالأورو وهو في حالة هبوط مقارنة بالدولار يحققان مصالح الدول الأوروبية ويضران بالموازين التجارية للبلدان المصدرة للنفط. وتحقيق المصالح الذاتية عمل مشروع شريطة أن لا يقود إلى الإضرار بالآخرين.

يتعين على الأوروبيين بذل الجهود لتقليص تلك الضرائب والدفاع عن عملتهم عند هبوطها، عندئذ يمكن للدول النفطية إعادة النظر في عملة التقويم. والحكمة تستوجب في المستقبل تثبيت أسعار النفط بسلة من

(1) www.aljazeera.net

العملات مكونة من الدولار و الأورو والين، وهكذا تتخلص الدول المصدرة و المستوردة للخام من مخاطر تقلب أسعار صرف عملة واحدة .

بذل الأوربيون جهودا كبيرة للتوصل إلى عملة موحدة تستخدم داخل منطقتهم لما لذلك مـن مكاسـب قصوى لهم،لكنهم لا يهتمون كثيرا بمدى استخدامها خارج منطقتهم لان ذلك لا يجلـب لهـم سـوى مكاسب ضئيلة. وبالتالي فالغاية المباشرة من الأورو اعتماد دول المنطقة على عملة خالية من مخاطر الصرف على الرغم من أن العملة الجديدة ستقود حتما إلى مزاحمة الدولار الأمريكي على الساحة الدولية[1].

(1) www.aljazeera.net

خلاصة الفصل

إن ظهور الإتحاد النقد الأوربي بالعملة الجديدة الأورو،سيكون له أثار كثيرة على العالم وذلك لأن إنشاءه كان لتفادي عدم الاستقرار ،الذي مر به الإقتصاد العالمي،ومنه سيكون المنافس للعملة الأمريكية (الدولار)،إضافة إلى الأثار التي يتركها على إقتصاديات الدول المتقدمة، والتي تستعمل عملاتنا الوطنية كعملة صعبة وقوية في تعاملاتنا الخارجية،وكما يؤكده المحللون بأن التأثير لايظهر سوى على مستوى الإقتصاديات التي لها إرتباط مباشر مع منطقة الأورو.

ومن خلال التحليل للأثار المترتبة على تداول الأورو بالنسبة للدول العربية،والتي لها إرتباط قوي مع إقتصاديات الدول الأوربية بسب البعد التاريخي الناجم عن الحقبة الإستعمارية.

والجزائر التي لها علاقات وطيدة مع دول الحوض المتوسط،وخاصة فرنسا التي تعتبر المورد الرئيسي للسوق الجزائرية،ومنه سنتناول أثار وإنعكاسات تداول الأورو على الجهاز المصرفي الجزائري.

مقدمة الفصل

ومما يجعل أي إتحاد يوفر هذه الشروط هو وجود علاقات قوية بين دوله، توفير درجة عالية من المنافسة فيما بينها، إضافة إلى العامل الجغرافي .لكن هذا ليس كل شيء ، بل لهذا الإتحاد أن يكون تدريجي وآلي .أي أن سيرورة التكامل تتمثل في مراحل متعاقبة وهي:

1- -منطقة التجارة الحرة : أي التحرر من الرسوم الجمركية تدريجيا.

2- -الإتحاد الجمركي : ويكون بإلغاء كافة القيود التي تعرقل حرية التجارة والوصول لتعريفة جمركية موحدة.

3- السوق المشتركة : والتي ضمن حرية حركة عناصر الإنتاج.

4- الإتحاد الإقتصادي : والذي يعني توحيد السياسات المالية والنقدية.

5- التكامل الإقتصادي الأمثل : الذي يدعو إلى خلق سوق واحدة بأسعار موحدة.

وبالتالي نجاح أي إتحاد هو مرهون بتحقيق هذه المراحل، فإذا إستطاع ذلك فإن ميثاق هذا التكتل يضمن وضع نظام نقدي يكفل تسوية الحقوق والديون فيما بين البلدان الأعضاء مما يجنبها الكثير من المشاكل والصعوبات خاصة في عمليات تحويل العملات والنشاط التجاري وهذا ما يجعلها تتفق على إنشاء عملة موحدة أو إختيار إحدى العملات الوطنية كأساس لحساب حجم المعاملات.

ولهذا سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية

المبحث الثا نــي: التأثيرات المرتقبة على المبادلات الخارجية

المبحث الثالث: التأثيرات المرتقبة على الإحتياطات وأسعار الصرف

المبحث الأول: التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية:

في هذا المبحث سنتناول النقاط التالية والمتعلقة بالتأثيرات المرتقبة على الميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات،وتأثيراته على المبادلات الخارجية وكذلك على الشركاء الأجانب.

المطلب الأول: التأثيرات المرتقبة على الميزان التجاري.

أولا: التأثيرات المرتقبة على الواردات:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتا من دول الاتحاد الأوروبي، كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة، حيث وصلت الى 65,22 % سنة 1999و شكلت المواد الفدائية و السلع الصناعية والمعدات و الآلات و المواد المصنعة حصة الأسد من مجموع الواردات حيث لعب القرب الجغرافي من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، و بالتالي فان إطلاق الأورو مع بداية الألفية الثالثة يمكن أن يؤثر بشكل محسوس على زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، عن طريق إقامة شركات معها و التطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط التي تنوي الجزائر الانضمام إليها مع مطلع سنة 2010 ومن شان استقرار العملة الموحدة ألا ورو أن يساهم في زيادة هذا التوجه .

الاعتبار الثاني هو إمكانية انخفاض الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المنافسة داخل دول منطقة الأورو، حيث كما هو معروف إن اتفاقية ماستريخت نصت عدة معايير صارمة و ضرورة احترامها من طرف دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي خاصة فيما يتعلق بمحاربة التضخم و استقرار الأسعار .

الاعتبار الثالث والذي سيساهم دون شك في ترشيد الواردات هو الاستفادة من شفافية الأسعار داخل الاتحاد النقدي ، حيث ستمكن الوردين من مقارنة الأسعار داخل دول الأورو بسهولة كبيرة ، نظرا لوجود عملة واحدة، و بالتالي يمكنهم من اختيار العملاء في أي نقطة من داخل المنطقة النقدية دون القيام بمقارنة الأسعار بين العملات الأوروبية الإحدى عشر التي ستختفي لزوما بحلول عام 2002 .

وللاستفادة قدر الإمكان من مزايا إطلاق الأورو، فانه من الضروري استغلال فرصة تدهور أسعار صرفه اتجاه العملات الأخرى، و هو ما يؤدي تلقائيا إلى انخفاض الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي U.E ، و هو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار المواد المستوردة من دول المنطقة النقدية نحو الجزائر ، حيث سيؤدي إلى استفادة المستهل الجزائري بالدرجة الأولى ، ما لم تتدخل ظروف أخرى غير اقتصادية والتي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حاليا و أهمها على الخصوص:

- المنافسة غير ال يهة بين بعض المستوردين الجزائريين.

- وجود احتكارات من طرف بعض المستوردين و عرقلتهم لأي مستوردين جدد بغية محافظتهم على مزايا الأسعار المرتفعة ، دون أن نغفل بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه مزايا انخفاض الواردات و منها ارتفاع الرسوم الجمركية و ارتفع تكاليف النقل ، و بالتالي فالمطلوب من الجزائر انتهاج سياسة ناجعة فيما يخص التقليل من العراقيل السابقة التي تبقى في غير صالح المستهلك الجزائري ، و بالتالي الاستفادة من مزايا دخول الأورو حيز التفنيد.

ثانيا : التأثيرات المرتقبة على الصادرات :

لا شك أن إطلاق العملة الأوروبية الموحدة " الأورو" ، سيكون له تأثير على صادرات الجزائر ولكن هذا التأثير سوف لن يكون بذلك الحجم المتوقع على الواردات ،على الأقل في المدى القصير ،لكون اغلب صادراتنا مسعرة بالدولار الأمريكي، حوالي 97.4 بالمائة في السداسي الأول من سنة 2000 من صادرات الجزائر من المنتجات النفطية([1]) ، لكن الأمر يختلف في المدى الطويل ،فحسب بعض الدراسات الحديثة [(2)] هناك إمكانية لفك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة، و أسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان من جهة أخرى.

[1]- سمير صارم، الأورو، ص: 201 و206، مرجع سبق ذكره.
[2]-إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، السداسي الأول لسنة 2000 المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

وهو ما سيؤدي إلى العديد من التأثيرات على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المنتجة للنفط،التي من بينها الجزائر و سيكون لذلك اثر كبير على طبيعة العلاقات التجارية الدولية،بسبب الثقل الكبير للبلدان الأعضاء لدول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية .

و بشكل عام سيمكن إطلاق الأورو ، من إتاحة فرص هامة لتنمية التبادل التجاري بين المموعة الأوروبية و الجزائر ، و التي من الممكن أن تشكل منافذ تسويقية هامة للمنتجات الجزائرية ، و استنادا للتقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي ([1]) فان الأورو سوف يلعب دورا محفزا للنمو ، حيث سيؤدي إلى نمو الإنتاج بدول المنطقة النقدية بحوالي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالوقت الحالي على المدى المتوسط و بالتالي هذا التحرير في سوق السلع سوف لن تقتصر فائدته على المنتجين الأوروبيين و لكن سيمتد إلى المنتجين خارج أوروبا ، و ستستفيد منه دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنها الجزائر التي يتوقع أن تستفيد من الفرص و المنافسة العالية في الأسواق الأوروبية ، إضافة إلى الاستفادة من مزايا انخفاض تكلفة الاقتراض نتيجة زيادة المنافسة داخل تلك الأسواق ، و بالتالي سيرتفع إنتاج الدول النامية بـ 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات تبعا لتقديرات الصندوق دائما ، وبما إن أوروبا هي السوق الرئيسية لصادرات دول البحر الأبيض المتوسط فان أثار النمو على هذه الدول سيزداد والتي من بينها الجزائر التي تعتبر شريكا مهما للاتحاد الأوروبي .

ومن النقاط المهمة أيضا بالنسبة للجزائر في فيما يخص صادراتا ، فانه مع التكامل النقدي ، سيتساوى مستوى الأسعار في جميع دول منطقة الأورو ، و هذا في صالح الجزائر على المدى المتوسط، لأنه في حالة زيادة المنافسة فان بعض الشركات الإنتاجية لن تستفيد من تقلبات نسبة الصرف [2]، بحيث إذا انخفضت

[1]- سمير صارم، الأورو، ص: 201 و206، مرجع سبق ذكره.
[2]-انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" على الاقتصاديات العالمية والعربية، مرجع سبق ذكره،ص:17.

نسبة سعر الصرف تصبح المحلية اكثر تنافسية، و بالتالي لن يكون في مصلحة دول الأورو التنافس مع السلع الأجنبية و منها صادرات السلع الجزائرية التي ستستفيد إذا ما كانت أسعارها اكثر تنافسية.

و بالنسبة لمساهمة الأورو في النمو الاقتصادي فان ذلك سيكون من خلال اندماج الشركات و انخفاض التكلفة مما سيكون له اثر إيجابي على الجزائر وإسنادا إلى تقرير البنك الدولي[1] فان أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي لدول الأورو بنسبة 03% وفي حالة الانكماش في الناتج القومي لدول الأورو بنسبة 03% فانه ينتج عنه انكماش اقتصادي في هده الدول بنسبة 0،25 % وهو ما سيكون له انعكاس كبير على قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: تأثيرات الاورو على المبادلات الخارجية للجزائر.

أولا: على التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية:

إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" سوف لن يكون له تأثير كبير على خصوصيات التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر، لعدة اعتبارات تتحكم في السياسة الخارجية العامة للبلاد، وأهمها الاعتبارات السياسية والتاريخية التي تجعل من أوروبا أهم متعامل مع الجزائر ، إضافة إلى البعد الجغرافي الذي لا يمكن إهمال دوره في التأثير على حركة التجارة الخارجية من وسائل النقل وتكاليف الشحن والتحويل.

كما أن الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الاعتبارات الأمنية والتاريخية،يعود إلى السوق الضخمة التي يشكلها حوالي 214 مليون نسمة بدول جنوب المتوسط،وبالتالي سيسعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة إلى توسيع تجارته مع هذه المنطقة التي لا

---

[1]- ، نفس المرجع السابق المذكور أعلاه، ص: 18.

تتعدى الآن 07% من إجمالي تجارته الخارجية، حيث ستمتد العلاقات بين الجانبين إلى مجالات واسعة([1]) للتجارة وإمدادات الطاقة والاستثمارات والمعاملات المالية والدفاع والبيئة والثقافة...، وبالتالي فان العمل بالعملة الموحدة ستتيح الفرصة للجزائر باعتبارها دولة مهمة في جنوب البحر المتوسط من الاستفادة من هد ه الفرص المتاحة والمنافسة القوية التي ستسود أسواق الاتحاد الأوروبي،الناجمة عن انخفاض تكاليف القروض - في ظل المنافسة القوية كذلك التي ستسود سوق الخدمات المالية في دول الاتحاد ،وهو ما يجعلنا نتوقع أن الجزائر ستحافظ على مكانتها كشريك تجاري أو للاتحاد الأورو؛ـ ي.ويستعمل مصطلح الناتج القومي في دول المشرق العربي بدل مصطلح الناتج الوطني.

في المستقبل القريب على حسـ ـاب دول منطقة التعـ ـاون الاقتصـ ـادي والتنميـ ـة(OCDE)،حيث بلغت حصتها من صادرات الجزائر حوالي 25% مقابل 65% للاتحاد الأوروبي وحجم وارداتا بلغت 23% مقابل 56% من دول الاتحاد الأوروبي وهدا راجع إلى الظروف المذكورة سابقا ،التي ستبقي على استقرار التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر في صالح دول الأورو،على إن الأمر سيختلف ربما على المدى الطويل إذا ما كان للأورو تأثير على التوجه السياسي والاقتصادي للدول العربية،حيث مند بداية العمل باتجاه إطلاق الأورو،ظهرت بعض المبادرات العربية لضرورة مواجهة التكتل الجديد والمسارعة بإجراء دراسات ومشاورات مشتركة بتقوية العلاقات البينية وكللت بإمكانية توحيد العملات الخارجية ووضع توحيد مشروع فعلي لذلك[2]، حيث تم اقتراح اسم "GOLO" عملة خليجية مشتركة في السنوات القليلة القادمة،مع ضرورة تكثيف التعاون العربي البيني خاصة ففي الجانب الاقتصادي، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية هذه الأخيرة ربما سيكون لها اثر واضح على تحول المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، التي ستحاول الاستفادة ميزة السوق العربية، حيث لا يتعدى الآن حجم التجارة العربية البينية 10% من مجمل التجارة الخارجية، لوجود عدة معوقات جمركية بيروقراطية، إدارية وسياسية.

---

[1] -الموافقة على العملات الخليجية لدول مجلس التعاون ،المنعقد بالبحرين في2000/12/31.

[2] - نفس المصدر المذكور أعلاه.

كما انه من الأسباب التي تجعل التوزيع الجغرافي لمبادلاتنا التجارية،تستمر في ميولها نحو أوروبا ودول منطقة التعاون والتنمية(OCDE)، والخصائص الفنية والتقنية التي تتميز بها المنتجات المستوردة من هده المناطق، حيث يصعب منافستها في الغالب من طرف الدول النامية، نظرا لمحاولة كل دولة التخصص في نوع معين من السلع للمحافظة على نفوذها في الأسواق،وترعى هدا الأمر الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بأداء هده الوظيفة عن طريق سياستها التنسيقية بين مختلف الدول الكبرى و احتكارها لوسائل الإنتاج خاصة في الأمور التقنية، التي يصعب اكتسابها بسهولة من طرف الدول الأخرى.

و بالتالي فإن العملة الموحدة "الأورو" سوف لن يعمل لوحده في تعزيز العلاقات الاقتصادية.

بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ولكن ستضاف إليه عوامل أخرى كالتطور التكنولوجي و المنافسة، وفي غياب منافذ أخرى لصادراتنا وأسواق جديدة لوارداتنا يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التقليدي لمبادلتنا التجارية الخارجية .

ثانيا:التأثيرات المرتقبة على الشركاء الأجانب:

في الحقيقة يختلف تقدير الانعكاسات الحقيقية للعملة الموحدة "الأورو" على طبيعة الشركاء التجاريين بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات ، نظرا للنسبة الضئيلة التي تسجلها سنويا حيث لتتعدى 400 مليون دولار، في الوقت الذي كان يتوقع وصولها إلى 02 مليار دولار نهاية 1999.([1])

بما أن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية، فإننا لا نتوقع أن يكون للأورو تأثير هام على شركاءنا التجاريين،ما دامت اغلب صادراتنا تتجه نحو أوروبا حيث ستبقى إيطاليا في مقدمة زبائن الجزائر التي تمولها بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي وبلغت صادرات الجزائر نحو إيطاليا حوالي 32% سنة مقابل 30%سنة 1997 و34%سنة 1996 من حجم الصادرات نحو أوروبا.

[1]- centre national de l'informatique et des statistique : Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 1999

وينتظر أن تبقى فرنسا في المرتبة الثانية من حيث صادرات الجزائر ،حيث بلغت 25% سنة 1998 ثم 27% سنة 1999 من إجمالي الصادرات ،كما تحتل ألمانيا نسبة ضعيفة من صادرات الجزائر ب 3% سنة 1999 وراء كل من إسبانيا وبلجيكا (أنظر الجدول 10)، على أن الشيء الملاحظ هو أن أغلبية هده الدول تنتمي إلى" منطقة الاورو " والدي سيكون عامل مهم في المحافظة على استقرار مستوى المبدلات التجارية والمحافظة على طبيعة الشركاء التجاريين.

الجدول رقم **10** **عرض لتطورات الصادرات الجزائرية نحو الشركاء التجاريين**:

الدول	94	95	96	97	98
النمسا	2.64	1.86	2.38	2.10	1.06
بلجيكا	8.66	6.08	4.80	5.72	6.70
الدانمارك	0.16	0.002	0.0006	0.06	0.06
إسبانيا	10.65	10.33	12.59	14.14	15.30
فنلندا	0.18	0.22	0.0004	0.0002	0.06
فرنسا	21.72	21.72	21.70	24.83	26.67
اليونان	0.4	0.57	0.31	0.09	0.33
ايرلندا	00	00	0.008	00	-
إيطاليا	25.15	34.136	33.77	13.25	29.30
لكسمبورغ	00	00	0.08	0.001	00
هولندا	14.50	16.45	14.37	13.27	12.80
البرتغال	4.67	2.28	1.95	0.84	0.98
ألمانيا	8.60	2.78	3.84	3.51	2.62
بريطانيا	2029	3.27	3.84	2.86	4.12
السويد	0.38	0.07	0.08	0.06	0.002

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات1999.

أما فيما يخص الواردات فتبقى فرنسا الشريك الأول للجزائر ،حيث تمول بما نسبته 40% من إجمالي الواردات الجزائرية (1) من أوروبا ، في حين تأتى إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 15% و ألمانيا بـ 12% و هم الدول المسيطرة على الوحدة النقدية الأوروبية، و من شأن إطلاق الأورو أن يعزز هذا المركز للشركاء التجاريين الجزائريين، حيث تبقى السيطرة الأوروبية على الواردات الجزائرية مكرسة التبعية للسوق الأوروبية.

وستزداد هذه التبعية إن لم تسارع الجزائر إلى انتهاج سياسة كفيلة بإحلال الواردات عن طريق تقوية الإنتاج المحلي و تعويض الواردات الاستهلاكية و التحفيز على استيراد المنتجات الرأسمالية التي تزيد في تنمية و تطوير الإنتاج الداخلي و تفعيل نشاط المؤسسات الوطنية ، و ذلك تفاديا لأي اضطرابات مستقبلية قد تنجر عن إطلاق الأورو في بداية الألفية الجديدة ،حيث تستبدا عملية تسعير السلع المتبادلة بالأورو، ستضاف هذه العملة إلى سلة الاحتياطات بعد خروج العملات الأوروبية إلى التداول.

و تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين و المتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح الأورو و استقراره في المستقبل ، فلحد الآن تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كالولايات المتحدة و كندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة الأورو في المدى القصير و التوسط للاعتبارات المذكورة سابقا.و في ما يلي بيان لسيطرة دول منطقة الأورو على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي .وهذا مايوضحه الجدول التالي:

[1]- centre national de l’informatique et des statistique :Statistiques du commerce extérieur de l’Algérie , 1999.

الجدول رقم **11 تطور الواردات الجزائرية** نحو **الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي (%)**

الدول	94	95	96	97	98
النمسا	4.99	3.49	2.11	1.84	1.89
بلجيكا	3.92	3.86	3.77	4.61	4.48
الدانمارك	0.38	0.29	0.44	0.59	0.74
إسبانيا	15.68	14.42	19.60	12.25	10.14
فنلندا	0.37	0.93	1.15	1.58	1.51
فرنسا	41.34	41.98	39.11	40.78	41.52
اليونان	1.20	0.48	0.40	0.51	0.35
ايرلندا	0.58	0.28	0.77	0.38	0.97
إيطاليا	16.29	16.29	14.66	15.22	15.68
لكسمبورغ	0.03	0.01	0.19	0.03	0.11
هولندا	0.91	2.26	2.62	4.15	3.50
البرتغال	0.84	0.47	0.35	0.50	0.56
ألمانيا	8.99	11.55	10.51	9.79	11.95
بريطانيا	2.30	2.43	3.55	5.69	4.69
السويد	1.18	1.28	0.94	2.05	1.94

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات 1999

المبحث الثاني : التأثيرات المرتقبة للأورو على المعاملات المالية :

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى التأثيرات المرتقبة بالجانب المالي والنقدي، من خلال الخدمات المالية وتدفق رؤوس الأموال،ومن ثم التأثيرات المرتقبة على الإحتياطات وأسعار الصرف، من خلال الإحتياطات النقدية والتأثير على سياسة سعر الصرف.

المطلب الأول : الآثار المالية و النقدية

ومن خلال هذا العنصر سنتطرق إلى الخدمات المالية وتدفق رؤوس الأموال

أولا : الخدمات المالية :

بالنسبة للمعاملات المالية فان قيام الوحدة النقدية و التعامل بعملة واحدة فقط للدول الإحدى عشر، سوف لن يقتصر تأثيره على منطقة الأورو فحسب، بل سيمس مختلف دول العالم و يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها المصارف و الخدمات المالية خارج الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الجزائر معنية بدرجة كبيرة بما سيجري من تغيرات على مستوى المصارف و الأنظمة المالية الدولية ، حيث يتطلب من المؤسسات المالية الجزائرية المعنية، إعداد نفسها لإنجاز الصفقات و العمليات المالية و المصرفية بالعملة الموحدة (الأورو) حيث من المتوقع أن تصبح منطقة الأورو ثاني اكبر سوق في العالم للأوراق المالية،وثاني اكبر سوق للسندات أيضا، و سوف يسّرع ذلك من ظاهرة الاندماج بين أسواق الأسهم، و من المنتظر أن ينخفض حجم التعامل في العملات انخفاضا كبيرا (1) عند البدء في التعامل بالأورو.

و بالنسبة للمصارف الجزائرية فسوف يترتب عليها تكاليف إضافية تتعلق معظمها بالاستثمار في تقنيات المعلومات ،كما يرتقب أيضا اختفاء مخاطر عمليات الصرف بين عملات دول الاتحاد النقدي بعد إطلاق

[1]-انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" على الاقتصاديات العالمية والعربية، مرجع سبق ذكره،ص:17.

الأورو، و سوف يحقق ذلك منفعة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط و منها الجزائر، نتيجة زيادة المنافسة في أسواق دول الأورو و هذه المنفعة سوف لن تقتصر على القطاع التجاري.

بل ستمتد إلى الخدمات المالية أيضا، كما أن المصارف الجزائرية مطالبة كبقية المصارف و الأنظمة المالية الدولية بتهيئة نفسها للعمل بأنظمة التسوية الجديدة [1] .

و ستفقد المصارف موردا من موارد الدخل و هي العملات التي تحصل عليها من عمليات التحويل بين عملات مجموعة دول الاتحاد النقدي "UME"، مما يتطلب منها البحث عن تعويض ذلك بالبحث عن موارد جديدة . ([2])

كما يتطلب من الهيئات المالية الجزائرية مواجهة تحديات العولمة الجديدة نتيجة كثافة المنافسة و تحول الخدمات المالية إلى صناعة عالمية مع زوال الحدود الفاصلة بين الخدمات المختلفة، فخدمات المصارف الآن و التأمينات أصبحت تقترب من بعضها البعض و أصبحت تحاول بعض المصارف العالمية تحقيق الاستفادة من شبكات التوزيع التابعة لها، كما تحولت بعض المصارف التجارية إلى ممارسة بعض أنشطة البنوك الاستثمارية، بحثا عن إيرادات جديدة إلى جانب الفوائد و العملات و الدخل من العملات.

وخلاصة القول أن البنوك الجزائرية اليوم أمام تحديات صعبة أبرزها عولمة الاقتصاد، و ما العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" إلا وسيلة جديدة لدى أوروبا لحماية نفسها من التقلبات و الأزمات التي يمكن أن تتسبب فيها الظروف العالمية الجديدة .

ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال:

بالرغم أن غالبية الاستثمار المحلي في الجزائر يتم تمويله عن طريق المدخرات الداخلية و خاصة الاستثمارات الخاصة ، إلا أن أهمية راس المال الأجنبي تزيد باطراد كضرورة تتطلبها التنمية، و تعاني الجزائر كثيرا من

[1] -إنعكا سات العملة الأوربية الموحدة "الأورو" علي الإقتصاديات العالمية والعربية،المرجع السابق.ص89

[2] - نفس المرجع أعلاه ص 94.

عزوف المستثمرين عن نقل أموالهم إلى داخل البلاد لعدة ظروف و مشاكل بدأت تتلاشى الآن تدريجيا خاصة مع ارتفاع وتيرة الإصلاحات و تشجيع الاستثمار الأجنبي [1]، و من شان ظهور الأورو أن يساهم في استفادة الجزائر من تدفقات الاستثمارات الكبيرة من أوروبا ، إذا ما تراء أن مناخ الاستثمار مشجعا على ذلك و هذا لعدة أسباب :

أولا: زيادة وتسارع المدخرات في أوروبا خاصة مع بداية التعامل بالا ورو.

ثانيا : إمكانية قيام المؤسسات الخاصة في منطقة الأورو، بتحويل حصة اكبر من رأسمالها إلى البلدان التي تتوفر على فرص استثمارية جيدة، كالجزائر (باعتبار أن الجزائر تسعى لتحسين ظروف الاستثمار للأجانب و ذلك عندما تصبح الاستثمارات في منطقة الأورو غير مربحة نظرا لاشتداد المنافسة داخلها أو بغية التوسع الاستثماري خارج أوروبا و الاستفادة من المزايا الضريبية و التشجيعية من طرف الدولة الجزائرية.

كما أننا لا نتوقع أثار ملموسة لظهور الأورو على انتقال الحوافظ المالية إلى الجزائر باعتبار بورصة الجزائر لا تزال سوق ناشئة و مازالت لحد الآن تتخبط في مشاكل تنظيمية و قانونية، وبالتالي سوف لن تستفيد الجزائر في هذا المجال من أي عملية لانتقال الحوافظ المالية من دول منطقة الأورو إلى الدول النامية .

المطلب الثاني : التأثيرات المرتقبة للأورو على الاحتياطات و أسعار الصرف :

إن التأثير المباشر للأورو يكون على الاحتياطات النقدية ومدي استغلالها،ثم العمل على رسم سياسة لسعر الصرف.

أولا : الاحتياطات النقدية :

يسعي الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح "الأورو" عملة احتياطية تنافس الدولار، و إذا نجحت أوروبا في ذلك، فإننا ستحد من المنافع التي تعود الآن على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي تصدر عملة

---

[1] - تسعى الجزائر جاهدة لإقناع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر

الاحتياطي، كما أن رغبة بعض البنوك المركزية الأسيوية في تحويل جزء من احتياطاتها إلى "الأورو" ربما سيكون دافع في تسريع تحويل العملة الموحدة إلى ثاني عملة احتياط في العالم بعد الدولار.

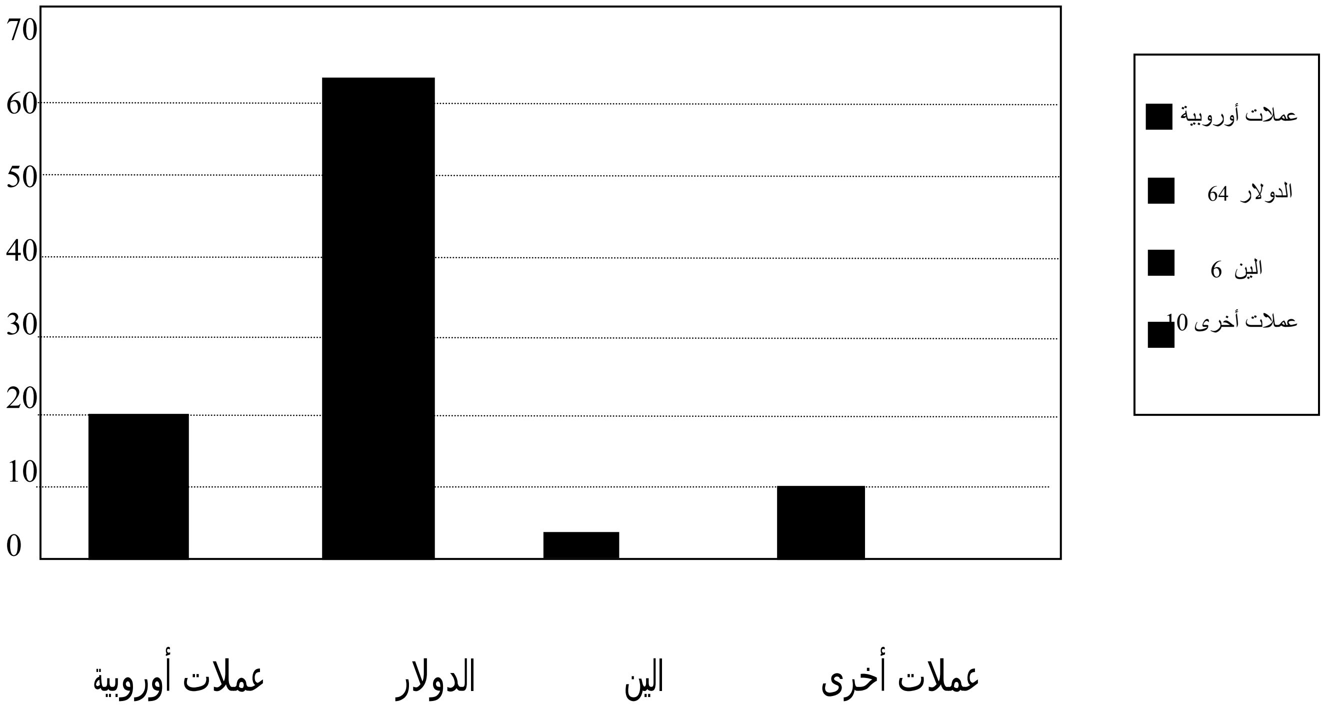
و بالتالي سيمكن ذلك الجزائر من فرصة تنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية وفقا لعمليتين أساسيتين، مما يعطي لمتخذي القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة، الشيء الذي يوفر للبلاد مزيدا من الأمان و الاستقرار، حيث تعتمد الجزائر على احتياطات صرف مكونة من عدة عملات أهمها الدولار 64 % و العملات الأوروبية 20% و الين الياباني 06% و باقي العملات بـ 10 % حسب إحصائيات بنك الجزائر لسنة 1998.

و الشيء المهم هو أن على الجزائر أن تستفيد من فرصة إطلاق الأورو للتداول بإعادة هيكلة الاحتياطات النقدية بما يتلاءم مع حجم المبادلات التجارية و العملات المحصلة في هذا الشأن، حيث نلاحظ انه رغم حجم المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية الذي يتجاوز حجم التجارة الجزائرية الأمريكية بعشرات المرات إلا أن نسبة الدولار تيمن على قيمة الاحتياطي النقدي الجزائري حوالي64 % سنة 1998،مقابل 20% للاتحاد الأوروبي و هذا الانحراف الكبير للدولار، ربما سيمكن تعديله في حالة تكثيف المبادلات التجارية بالأورو، مع تجسيد اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية و إنشاء منطقة التبادل الحر مع حلول عام 2010 .

و سيزداد الأمر وضوحا في حالة تمكن العملة الجديدة من الثبات استقرارها و جدارتها كعملة دولية .

و تجدر الإشارة إلى أن تنويع الاحتياطي مع توجه تفضيلي للأورو، سيقلل من مخاطر الصرف المتأتية من تقلبات العملات و أسعار صرفها، أما فيما يخص تسيير الاحتياطات النقدية للجزائر فتجهل لحد الآن كيفية إدارتها و يكتفي بنك الجزائر بالإعلان عن قيمة الاحتياطي كل سنة دون تقديم تفاصيل أخرى عن كيفية تسييرها .

شكل –05-: **مكونات احتياطي الصرف للجزائر بالنسبة المئوية %**



المصدر: بنك الجزائر 1998.

ثانيا: نظام سعر الصرف:

من المنتظران يؤدي العمل بالأورو إلى إحداث تأثيرات غير مباشرة في مجال سياسة سعر الصرف في الجزائر، حيث يتم تحرير السعر مع وجود إدارة من السلطة النقدية الجزائرية للتأثير على الصرف .

و يمكن للجزائر أن تستفيد من مزايا العملة الجديدة التي من الممكن أن تساهم في إقامة منطقة للاستقرار النقدي قائمة على الأورو تنتشر في منطقة حوض البحر المتوسط و التي سيكون لها تأثير إيجابي على قطاع التجارة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات في الأوراق المالية، كما يمكن للأورو أن يشجع دول البحر الأبيض المتوسط على تكامل أنظمتها المالية مع النظم الأوروبية و العالمية (1).

[1]-سمير صارم، اليورو مرجع سابق. ص204

و بما أن الدينار يرتبط بسلة عملات (مع إعطاء الدولار أهمية نسبية فيها) فإنه يتطلب من الجزائر مراقبة تطورات قيمة الدولار و تغيرات معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار في الأسعار و التوازن في ميزان المدفوعات و إعطاء الصادرات خارج المحروقات ميزة تنافسية .

و مع ظهور "الأورو" الذي من المرتقب أن يتميز بالاستقرار، و كونه عملة الشريك الأول للجزائر فإن ذلك من شأنه أن يتيح عدة خيارات للسلطة النقدية في الجزائر في حساب سعر الصرف، حيث من الممكن ربط الدينار بالأورو لإعطاء مصداقية اكبر للدينار، و تحقيق استقرار اكبر في أسعار الصرف، مما يتيح الفرصة لجلب الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر و الاستفادة من الأسواق المالية الأوروبية التي ستثق في الدينار الجزائري باعتباره مستقرا، و لكن هذا الإجراء سيكون على حساب السيادة النقدية الوطنية، التي ستكون منصاعة لمعايير" اتفاقية ماستريخت " مما يجعل الدينار يتحمل قيمة غير حقيقية لكون الأداء الاقتصادي في البلاد لازال ضعيفا ، و هو ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم للمحافظة على استقرار الدينار اتجاه الأورو و لكن الأجراء أكثر عقلانية والذي من الممكن أن يقلل من أثار التقلبات في سعر صرف الدولار،هو إمكانية ربط الدينار بسلة عملات مع اتجاه تفضيلي للأورو لإعطاء استقرار أكبر للدينار الجزائري، و الأخذ بعين الاعتبار حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للجزائر، و بالتالي سيساهم هذا الإجراء في تنشيط التجارة الخارجية للجزائر التي من مصلحتها التعامل بالأورو للحد من الآثار المرتقبة على اضطراب العملات داخل الاتحاد الأوروبي، فطبقا لاتفاقيات ماستريخت نجد أن استقرار أسعار الصرف بين العملات الموجودة داخل منطقة الاتحاد يتم وفق قواعد دقيقة، في إطار أوزان عملات دول الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي فإن هذه الإجراءات ستحد من الآثار السلبية على الصادرات الجزائرية إلى دول المجموعة الأوروبية، لان ثبات سعر الأورو يجعل المصدر يتجه إلى السوق المناسبة دون حدوث مفاجئات في سعر الصرف.

كما هو معلوم فان الانخفاض في أسعار صرف العملة في إحدى الدول التي تصدر لها الجزائر يعني بالضرورة هبوط في قيمة السلعة المصدرة إليها بنسبة الانخفاض نفسها، مما يؤدي إلى تراجع حصيلة الصادرات.

ونشير في الأخير أن بنك الجزائر يقوم بدراسة[1] شاملة حول الأورو والدولار لم تظهر نتائجها لحد الآن ويؤمل أن تؤدي إلى اتخاذ القرارات المناسبة لاختيار الآليات التي ستستفيد منها الجزائر([2]) في نظامها النقدي.

.

1 _° 37 Aout/ sept 1998 - Média bank. N

_2 إلى غاية جانفي 2000

المبحث الثالث: التأثيرات المرتقبة على المديونية الخارجية

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى المديونية وكيفية إدارتا،أي كيفية تسيير المديونية الخارجية والعمل على إستقرارها،ومن ثم التطرق إلى تأثير الأورو على هيكلة المديونية.

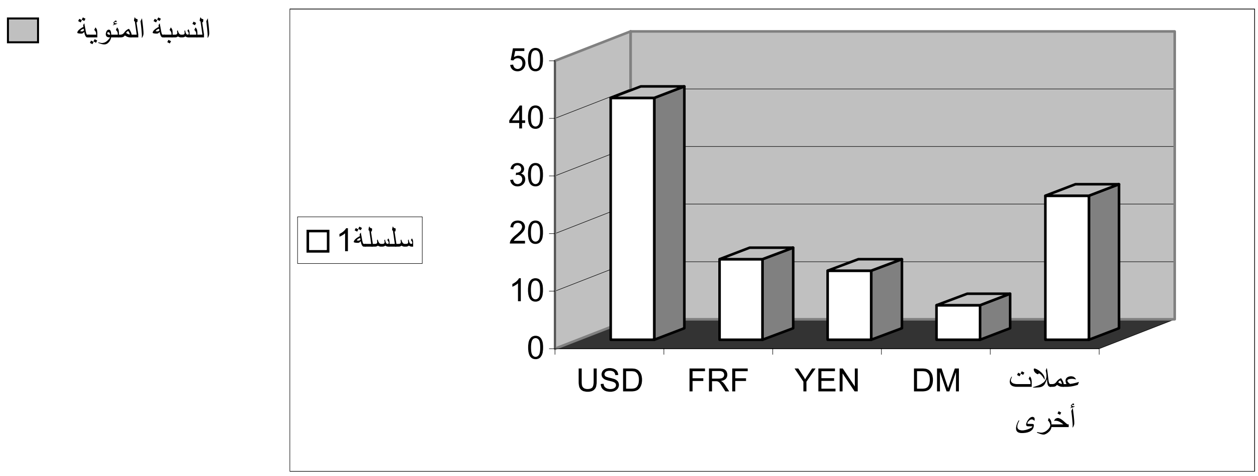
المطلب الأول:إدارة المديونية الخارجية

إن إدارة المديونية يتطلب العمل على كيفية تسييرها،والتفكير في عملية إستقرارها.

أولا:تسيير المديونية الخارجية:

فيما يخص المديونية الخارجية الجزائرية,فانه من الضروري تحديد حجم الدين العام الخارجي ,وكيفية تنويع العملات التي يتألف منها وكذلك مواعيد التسديد,وعلى الجزائر أن تراعي تكوين عملات الدين الخارجي وربطها بتكوين العائدات من التجارة الخارجية,مع إعادة النظر في تكوين الاحتياطي, حيث انه مع تنامي التبادلات التجارية الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ,فان الدين المسمى بالأورو وستكون حصته اكبر من إجمالي الديون الخارجية ,ومن المنتظر أن يؤثر سعر الفائدة الأورو على خدمة الدين الخارجي للجزائر,باعتبار أن اكثر من30% من ديون الجزائر مسماة بعملات دول المنظمة النقدية (انظر الشكل 06

العملات المكونة للمديونية الخارجية(98)



المصدر: اعتمادا على الجدول رقم 09.

2- استقرار المديونية الخارجية:

باعتبار المديونية الخارجية للجزائر، تتألف من نسبة كبيرة من الدولار، مقابل نسبة تفوق30% من العملات الأوروبية، والتي ستتحول تلقائيا إلى الأورو بحلول عام 2002 فان ذلك من شأنه أن يظهر حالة من عدم اليقين حول القيمة الفعلية والحقيقية لخدمة الديون، فمن الممكن أن ترتفع قيمة المديونية إذا ما حصلت تقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الأورو في المستقبل.

حيث أن انخفاض معدل الصرف للدولار مقابل الأورو سيزيد من قيمة المديونية[1] ، لأننا سنحتاج إلى عدد اكبر من الدولارات لتسديدها، والعكس سيؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية، فإذا ارتفع معدل صرف الدولار مقابل الأورو ستنخفض قيمة المديونية المسماة بالأورو وهو ما حدث فعلا في سنة 1998 أين أدى ارتفاع الدولار وانخفاض الأورو إلى المساهمة في استقرار الدينار الجزائري، و ترتب عن ذلك انخفاض المديونية الخارجية إلى 25.5 مليار دولار في سنة 1997، كما انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 22% مع نهاية سنة 2000، بعد أن كانت تقدر ب 39% نهاية سنة 1997 [2]، و بالتالي فإن سعر الصرف بين الدولار و الأورو سيكون له تأثير بالغ على استقرار قيمة المديونية سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

المطلب الثاني : التأثير على هيكلة المديونية

أولا : على مكونات المديونية الخارجية من العملات الأجنبية حسب إحصائيات 1999، فإن الدولار يسيطر على حوالي 40% من مجموع العملات المكونة للمديونية الخارجية الجزائر (انظر الجدول12)، في

1- - بنك الجزائر 1998

2- محافظ بنك الجزائر، عبد الوهاب كيرمان، في التدخل الذي قدمه أمام النواب "2000"، حول تقييم الوضعية المالية للبلاد.

حين تشكل عملات الدول الأوروبية حوالي 30%وهي نفس النسب تقريباعلى مدى سنوات التسعينات[1] ، خلال الفترة الممتدة بين السنوات 1997، 1998، 1999، 2000.

و يتوقع أن تزيد حصة الأورو في المستقبل القريب عند بداية التعامل به، حيث سيصبح عملة تسعير وربما فوترة للمحروقات على المدى البعيد إذا أثبت مزاياه المنتظرة وأهمها الاستقرار، حيث سيتم القضاء على المفارقة الموجودة بين المديونية و حصيلة الصادرات التي يتم تسعير 97% منها تقريبا بالدولار .

و بما انه من غير الممكن تحويل الديون المسماة بالدولار إلى الأورو حاضرا،إلا أنه يمكن تسمية جزء هام من الديون الخارجية بالعملة الأوروبية في المستقبل، تفاديا لتقلبات سعر صرف الدولار و سيكون ذلك متيسرا نظرا لاتجاه المعاملات التجارية و المالية للجزائر نحو منطقة الأورو، وهو ما تترجمه حجم التبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي التي تتزايد باستمرار، إضافة إلى إمكانية الاقتراض بالأورو بدل العملات المختلفة في السابق .**-جدول-12-: العملات الرئيسية المكونة للمديونية الجزائرية (%):**

السنة/ العملة	90	91	92	93	94	95	96	97	98
USD	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2
FRF	17.7	16.3	13.3	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1
YEN	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2
DM	11.0	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3
عملات أخرى	15.4	16.7	15.6	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2

المصدر: بنك الجزائر فيفري 99

1- باعتبار أن الدولار، هو المسيطر على حجم العملات المكونة للمديونية الخارجية للجزائر

ثانيا: التأثير على هيكلة الديون الخارجية :

من خلال تطورات تركيبة المديونية الخارجية للجزائر خلال التسعينات، نلاحظ أن الديون المتوسطة والطويلة الأجل تأخذ حصة الأسد مقارنة بالديون قصيرة الأجل(و التي تعتبر ديون لأقل من سنة)، أنظر الجدول 13،و كما هو معلوم فإن الديون قصيرة الأجل تكون فائدتا عالية مقارنة بالديون طويلة الأجل.

و من المتوقع أن تكون للأورو أثار مهمة على هيكلة الديون الخارجية الجزائر، نتيجة استفادة من السوق المالية الأوروبية، حيث ستتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والتنوع نتيجة لتزايد حركة رؤوس الأموال و زوال مخاطر الصرف داخل منطقة الأورو و توحيد معدلات الفائدة، حيث من الممكن أن تكون السوق المالية الأوروبية مصدر تمويل للجزائر بتكاليف اقل وتنوع كبير و بشروط اقل قسوة، عكس ما شهدته مرحلة التسعينات، أين بلغت القروض متعددة الأطراف نسبة 51.1% من إجمالي الديون سنة 1995 ، و 18.3% سنة 1996 مقابل 80% من القروض الأخرى مصدرها بلدان منظمة التعاون والتنمية "OCDE" من بينها 50% مصدرها الاتحاد الأوروبي عام 1995 و 60% سنة 1996، انظر الجدول(13)و في الحقيقة أن شكل المديونية لا يتم علاجه إلا بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، و رفع إنتاجيته، و تشجيع الإنتاج المحلي، لتعويض مداخيل الصادرات، التي تذهب نسبة كبيرة جدا منها في تسديد خدمات الديون فقط.

تتميز الديون قصيرة الأجل، بقصر مدة استحقاقها، وتكون أسعار فائدتا مكلفة جدا، حيث تتحدد على أساس الأسعار المطبقة في الأسواق المالية، ويتحمل المدين عادة تكاليف إضافية، خاصة تكاليف التأمين، وتكون شروطها غير ملائمة، لذلك لا تلجأ إليها الدول إلا في حالة الضرورة، وقد استخدمت الجزائر الديون قصيرة الأجل كمصدر خلال الفترة 1986-1989، لسهولة الحصول عليها، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع خدمات الديون وزيادة حدة الأزمة المالية للبلاد (وصلت الديون قصيرة الأجل في سنة 1986 أكثر من 03 مليار دولار)،ومن أجل التوضيح أكثر أنظر الجدول رقم (13)

جدول-13-

تطور هيكل مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل (حسب أنواع القروض): بالنسبة المئوية(%)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
قروض متعددةالأطراف	8.5	12.1	12.3	12.4	14.0	15.1	18.3
إصدار السندات	5.5	5.5	5.0	2.6	1.2	0.0	0.0
قروض ثنائية	57.5	58.5	59.1	63.9	53.2	44.8	37.3
قروض مالية	19.5	17.9	18.8	17.9	13.6	9.1	5.3
قروض تجارية غير مضمونة	9.0	6.0	4.8	3.2	2.6	1.3	0.8
قروض طرأت عليها عملية إعادة الجدولة	-	-	-	-	15.4	29.7	38.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:

media banque le journal interne de la banque d’Algérie.Publication bimestrielle Nº 30 ,juin/juillet 1997, P06

-جدول-14

هيكلة الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-1998 (31 ديسمبر): الوحدة: مليار دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة و طويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	25.850	31.317	33.320	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.719	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
الموع	28.379	28.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر: بنك الجزائر فيفرى 1999 .

ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ الديون قصيرة الأجل عرفت إنخفاض محسوس مما يدل على أن الجزائر لجأت إلى القروض المتوسطة والطويلة، وذلك نظرا للظروف التي كانت تعيشها البلاد من جراء التخريـب من جهة ومن جهة أخرى للضغوطات التي كانت تعرفها من أجل إعادة بنـاء المنـشآت الـتي توقفـت والأخرى التي تحتاج إلى تجديدها.

خلاصة الفصل :

بحلول عام 2002 اختفت العملات الأوروبية الإحدى عشرة، فاسحة المال "للأورو" كعملة موحدة والتي ستخلق وضعا في التوازنات النقدية العالمية، حيث ستتأثر بها عملات قوية وتتقوى بها عملات أضعف، وبالتالي سيكون " الأورو" عملة مؤثرة في مجال التجارة الدولية وسينعكس تأثيره بصورة مباشرة على أسعار الصرف للعملات الرئيسية.

ومن أهم التأثيرات الممكنة للأورو على الاقتصاد الجزائري حسب ما جاء في هذا الفصل:

زيادة حجم الواردات الجزائرية من أوروبا، نتيجة زيادة المنافسة في منطقة الأورو والتي تؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث.

ترشيد عملية الاستيراد من طرف المستوردين الجزائريين، لاستفادتهم من شفافية الأسعار، حيث يمكنهم من مقارنة الأسعار في مختلف دول منطقة الأورو في نفس الوقت.

زيادة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا في حالة توفرها على ميزة تنافسية، حيث يمكن إيجاد منافذ تسويقية نتيجة لزيادة النمو في منطقة الأورو، أين يزداد الطلب على السلع الأجنبية.

إطلاق الأورو سيعمل على بقاء الاتحاد الأوروبي، كشريك اقتصادي وتجاري أول للجزائر.

تحمل البنوك الجزائرية الـ 30% من إجمالي العملات للدين الخارجي للجزائر.

ومجمل القول أن " الأورو لتكاليف إضافية من أجل التأقلم مع الوضع الجديد والهيؤ للمنافسة الدولية غير المتكافئة.

سيحافظ الدولار على مكانته كاحتياطي أول للجزائر على المدى المتوسط والقصير، وسيخلف الأمر على المدى البعيد، في حالة ارتفاع قيمة الأورو ودخوله كعملة فوترة المحروقات.

تقلبات سعر صرف الأورو سيكون لها تأثير على قيمة المديونية الخارجية، لكون نسبة العملات الأجنبية المسماة بالأورو تفوق " سيحمل آثارا معتبر على الاقتصاد الوطني، ورغم محدودية هذه الآثار على المدى القصير، نظرا للاضطرابات التي يعاني منها حاليا(انخفاضات متتالية ظرفية)، فإن الأمر سيختلف على المدى الطويل، عندما يتمكن الأورو من تحقيق استقراره ومنافسته للدولار، وهو الهدف المنشود الذي تسعى له أوروبا بقيادة ألمانيا، التي ضحت بالمارك القوي من أجل بسط سيطرتا على الاقتصاد الأوروبي.

فهـــــــرس المحتويات